جامعـــــــة الأزهـــــــر – غــــــزة
عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي
كليـــة الاقتصـــاد والعلـــوم الإداريـــة
برنـــامج مـــاجستير العـــلوم الســـياسية



الديناميكا السياسية وإدارة الأزمات الدولية:

الإدارة الأمريكية لأزمة الملف النووي الإيراني نموذجا (2000ـ 2012)

Political Dynamics and Management of International Crisis :

The USA Management of the Iranian Nuclear Program Crisis (2000-2012)

إعداد الباحثة

هيا عدنان عاشور

إشراف الدكتور

كمال محمد الأسطل

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية
كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية – جامعة الأزهر – غزة

1434هـ - 2013م

إهـــــداء

إلى أبي الحنون .

الذي استمد من روحـهِ ينـابيع الأملِ وضوءَ الوفــاء

إلى أمي الحبيبة .

جسرِ الحب الصاعد إلي الجنة ، رضاكِ وديانٌ من نهر الرضا

إلي عائلتي حفظها الله ورعاها

إلى زملائي وزميلاتي في قسم العلوم السياسية

أهديهم جميعاً ثمرةَ حصادي العلمي

سائلةً العليَ القدير أن ينفع به

شكر وتقدير

(وَاشْكُرُواْ لِلّهِ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ) (البقرة ، آية 172)

الحمد الله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين **أما بعد** ،،،

لقد أكرمنى الله ومنّ علي بنعمة البحث والاستكشاف العلمى، فوفقني إلي إنجاز هذه الدراسة التي ما كان لها أن تتم إلا بمساعدة أهل العلم الذين أتقدم إليهم بأسمى أماني الشكر والتقدير، ولا يسعني إلا أن أتقدم في بداية شكري إلي جامعة الأزهر التي ساعدتني علي أن أنطلق في منابع العلم والمعرفة والتي أفتخر بها اليوم، واني خريجة هذه الجامعة المعطاءه التي لطالما احتضنت كل المتعطشين للعلم والمعرفة وهنا أخص **الأستاذ الدكتور/ كمال الأسطل** (حفظه الله) لجهوده الجبارة والمميزة في تطوير القسم والارتقاء بمستوي طلبة وطالبات العلوم السياسية.

والذي غمرني بالنصح والإرشاد والتوجيه والتصويب وأمدني بالعون دون كلل أو ملل.

ومما يزيدني شرفاً وفخراً أن يقوم كل من الدكتور / **أيمن شاهين** مناقشاً داخليا والدكتور/ **إبراهيم المصري** مناقشاً خارجياً بمناقشة هذه الرسالة وتقويمها.

ولا يفوتني ألا أن أتقدم بالشكر الجزيل للدكتور/ **سليم الزعنون** الذي ساعدني في الإطار النظري ضمن خبرته في العلاقات الدولية. وأخيراً عظيم الشكر وجزيل الامتنان لكل من ساهم في انجاز هذا العمل وإتمام هذه الدراسة، داعية الله عز وجلّ أن تكون في خدمة عباده الصالحين.

و ما توفيقي إلا من عند الله عز وجل

ملخص الدراسة

تعد الأزمات السياسية والدولية نقطة تحول وتغير في الوضع القائم، بين الحياة والموت، الحرب والسلم وهى في أوسع معانيها موقفاً مفاجئاً علي أرضية ضيق الوقت، وعنصر التهديد لأتحاذ القرار الصحيح الذي يشعر به صانع القرار في السياسة الخارجية للبلاد، حيث الأزمات الدولية يؤثر فيها عامل الحركة والسرعة، عامل الديناميكا والميكانيكا لقياس حركة وسرعة الأحداث والمتغيرات يؤثر على صانع القرار السياسي، وعلي ردود الأفعال الدولية وسرعة تحركها واستجابتها لهذه المتغيرات، إن السيطرة على الأزمات الدولية الكبرى، واحتوائها علم له قواعده وأسسه، ويجب تطويره وتوسيع قواعده لتلاشى الأزمات التي تتحول إلى كوارث ذات خسائر بشرية مادية ومعنوية والتي ينتج عنها الدمار والتأخر في جميع المجالات.

تنطلق هذه الدراسة من تساءل رئيس هو (الديناميكا السياسية وإدارة الأزمات الدولية) وتبحث هذه الدراسة بشكل عام الاتجاهات السياسية الحديثة في توظيف علم الديناميكا والميكانيكا في العلوم السياسية وخاصة بفرع العلاقات الدولية والتفاعلات الدولية.

استخدمت هذه الدراسة مناهج العلوم السياسية والاتجاهات النظرية على احد الدول الرائدة في هذا المجال وهى الولايات المتحدة الأمريكية وسياستها الخارجية للتعامل مع أزمة البرنامج النووي الايرانى، وكيفية تناول الإدارة الأمريكية للأزمة الراهنة التي استحوذت على اهتمام المجتمع الدولي.

وقد توصلت الدراسة إلى نتائج من أهمها أن البرنامج النووي قد وصل إلى مرحلة متقدمة جدا مما يتيح لها تصنيع القنبلة الذرية ضمن برنامجها النووي مما يثير قلق المجتمع الدولي.

Abstract

The political and international crises are considered a turning point and a change in the status quo; between life and death , war and peace which is a surprised attitude, in the broadest sense and on basis of time and threat, for taking the right decision needed by the foreign policy decision maker, in the country. So far the International Crisis are affected by motion and speed, dynamics and mechanics factors - in measuring the motion and speed of events and variables - affect largely the political decision-maker and the international reactions and responses to these variables.

The control of major International Crisis is a science with certain rules and foundations . It should be developed and expanded to avoid crises that may turn into disasters , resulting in material and moral casualties and may lead to destruction and illiteracy (anarchy) in many fields.

This study is based on political dynamics and international crisis management as an essential wonder. In general, it examines the recruitment of modern political trends of dynamics and mechanics in political science ,specially in the international relations and interactions branch .

This study applied the theoretical trends in political science over one of the leading countries in this field - the United States and its foreign policy in dealing with the crisis over Iran's nuclear program and how the U.S. Administration deals with this current crisis that has captured the attention of the International community.

The study reaches to important conclusions as ; the Iranian nuclear program has reached a very advanced stage that enable them to manufacture the atomic bomb within their nuclear program .Therefore, the anxiety of the International community is stimulated .

المحتويات

الفصل الأول

مقدمة عامة للدراسة

- 1.1 : مقدمة
- 2.1 : مشكلة الدراسة
- 3.1 : أهداف الدراسة
- 4.1 : أهمية الدراسة
- 5.1 : فرضيات الدراسة
- 6.1 : منهجية الدراسة
- 7.1 : حدود الدراسة
- 8.1 : صعوبات الدراسة
- 9.1 : مصطلحات الدراسة
- 10.1 : الدراسات السابقة

1.1 : مقدمة

تشهد العلاقات الدولية تطورات متلاحقة خاصة وإننا نشهد في عصر العولمة متغيرات عديدة على جميع المستويات الإقليمية والدولية والمحلية، ولم يعد خفياً أن كثيراً من الأزمات الدولية قد مرت على العالم خلال العقود الماضية، ولازالت هناك العديد من الأزمات التي تعصف فى العالم المعاصر من حين إلى آخر، مثل أزمة الطاقة، الغذاء، الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، الماء، التلوث، سباق التسلح، الأمن، أزمة دارفور، الصواريخ السوفيتية في كوبا، أزمة كوريا، أزمة الاحتباس الحراري، ... وغيرها مما لا يمكن حصره من أزمات [1].

المعروف أنه ما إن تحل أزمة حتى تظهر أزمات جديدة، تبدأ بأحداث صغيرة سرعان ما تتفاقم لتصبح أزمة تؤثر على العلاقات بين الدول التي تجد نفسها متورطة – بشكل أو بآخر – في الأزمة، أو تجد نفسها طرفاً في الأزمة. وهنا تظهر عملية إدارة الأزمة وكيفية مواجهتها والخروج منها بأقل الخسائر وأعظم الفوائد. وعادة ما تشهد الأزمة تطورات في عملية ديناميكية متصاعدة، فكل أزمة لها مقدماتها وأسبابها والمصالح المتضاربة لأطرافها، ثم سرعان ما تنفجر الأزمة وتتفاقم أحداثها وتتطور إلى مرحلة حرجة تشبه عملية إنسداد في عنق الزجاجة، ثم تتطور الأزمة وتنتقل من موقف إلى موقف آخر، حيث قد يجد أطراف الأزمة أنفسهم في موقف حرج وتحت ضغط عامل الوقت، حيث تفاجئهم الأزمة في معظم الأحيان وتسبب للنخب الحاكمة وصناع القرار السياسي ضغطاً عصبياً يتطلب السرعة في إتخاذ القرارات المتعلقة بالأزمة[2].

---

[1] مهـا الشـميري، التطـور التـاريخي لمفهـوم الأزمـة، 2011، الموقـع الإلكترونـي: www.social.com/forum/showtriad/php967.

[2] أحمد أحمد إبراهيم، إدارة الأزمة التعليمية منظور عالمي، الإسكندرية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2003م، ص 52

تعد أزمة البرنامج النووي الإيراني من الأزمات المتفاقمة التي تشهدها الساحة الدولية والإقليمية في الآونة الأخيرة، حيث تجد الولايات المتحدة وإسرائيل وغيرها من الأطراف مثل الوكالة الدولية للطاقة النووية والإتحاد الأوروبي أطرافاً في أزمة البرنامج النووي الإيراني، وفي مواجهة مباشرة مع إيران، بل أن هناك بعض الأطراف العربية ولو من وراء الستار تجد نفسها أيضاً أطرافاً في أزمة البرنامج النووي الإيراني وتداعياتها المتفاقمة [1].

ومن خلال حالة الديناميكية السياسية التي تشهدها الأزمة الإيرانية الأمريكية وأطراف أخرى، تتناول هذه الدراسة بالتحليل كيفية إدارة الولايات المتحدة الأمريكية لأزمة البرنامج النووي الإيراني وحول الغموض الذي يحيط بالبرنامج النووي الإيراني وحقيقة وجوده من عدمه.

يبقى أن نشير إلى أن علم الديناميكا يدرس حركة الأجسام وعلاقتها بكل من الإحداثيات المكانية والزمنية، وبما أن علم السياسة هو علم القوة الديناميكية، والقوة هي التي تشكل صلب علم السياسة وأساس وجوده، وكيف تلعب المتغيرات السياسية دوراً ديناميكياً في تشكيل الحدث، فالنشاط الذي يمارسه البعض على البعض يتحرك كغيره من الأفعال في عالم الواقع بعامل قانون الفعل Action ورد الفعل Reaction، وعامل الوقت الذي يؤثر في الظواهر والأحداث العالمية [2].

ندرس أيضاً علاقة هذا العلم الحركي والمتغير بفن إدارة الأزمات الدولية وعلاقة الديناميكا السياسية بعناصر الأزمة الدولية، وإلقاء نظرة شاملة على كيفية صناعة الأزمات الدولية والفئة المستفيدة منها، وعملية اتخاذ القرار السياسي الخارجي والسلوك السياسي للدولة تجاه المتغيرات الديناميكية الطارئة وعلى برنامجها السياسي الخارجي ، وكيف يمكن لصانع السياسة الخارجية اتخاذ

---

[1] أحمد أحمد إبراهيم، المرجع السابق، م،ص 58

[2] – كمال الأسطل، مقدمة في علم الحركة السياسية والديناميكا السلوكية والسياسية، الموقع الإلكتروني: http://www.k-astal.com/index.php?action=detail&id=194

القرار المناسب في الوقت المناسب لإدارة أزمة دولية طارئة، من ناحية أخرى تواجه الدول في الوقت الراهن أوقات عصيبة نتيجة الأوضاع البيئية المتغيرة باستمرار فالثابت الوحيد في السياسة هو المتغير، ونظراً للمتغيرات الجذرية التي تطرأ على النظام العالمي الجديد وسرعتها، وظهور الأزمات في جميع مجالات حياتنا اليومية فالأزمات ليست ذات طبيعة واحدة، تختلف بأسلوبها ومسبباتها كما أنها تواجه بأساليب مختلفة. ونظراً لأهمية إدارة الأزمات الدولية و أثرها الكبير في اتخاذ القرار السياسي الخارجي في العلاقات الدولية الخارجية للدول بدأت الحكومات والمنظمات بتطويره كعلم وفن. وكما بدأت بعض الجامعات العربية بتدريس مادة " إدارة الأزمات الدولية" [1].

وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية من الدول الرائدة في مجال إدارة الأزمات، بل وصل الأمر إلى قيام صناع السياسة الأمريكيين بتخطيط وتفجير وإفتعال بعض الأزمات لتحقيق المصلحة الأمريكية من وجهة نظرهم، أو خدمة لمصالح حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية. ولعل أزمة البرنامج النووي الإيراني تمثل نموذجاً لكيفية إدارة الأزمة الدولية في السياسة الخارجية الأمريكية، حيث أن الولايات المتحدة تحاول إظهار صورتها بأنها ذات القوة والسيادة العالمية والراعية لجميع الدول المستضعفة، وتتدخل بشكل مباشر وغير مباشر في معظم الأحيان – إن لم يكن في جميع الأزمات الدولية – التي تطرأ على صانعي السياسة الخارجية ، وتحديداً أزمة البرنامج النووي الإيراني ، والتي تعتبر أزمة إقليمية و دولية في نفس الوقت [2].

تتكون هذه الدراسة من مقدمة وخاتمة وتوصيات بالإضافة إلى أربعة فصول. يركز الفصل الأول على منهجية الدراسة، أما الفصل الثاني فيقدم دراسة تأصيلية للديناميكا السياسية، وعلاقتها

---

[1] – عز الدين الرازم، " التخطيط للطوارئ وإدارة الأزمات " ، ط ١ ، دار الخواجا للنشر والتوزيع، عمان 1995 ،ص115.

[2] – نصير محمد كاظم الزبيدي، الولايات المتحدة الأمريكية وإدارتها للازمات الدولية، جامعة بغداد ، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2010، ص 12.

بإدارة الأزمات الدولية وصنع قرارات السياسة الخارجية، في حين يتناول الفصل الثالث مفهوم الأزمة الدولية وإدارة الأزمة الدولية وكيفية اتخاذ قرار السياسة الخارجية في وقت نشوب الأزمات الدولية. أما الفصل الرابع فيتناول بالتحليل نشوب وتطور أزمة البرنامج النووي الإيراني وكيفية إدارة الولايات المتحدة الأمريكية لهذه الأزمة.

2.1 : **مشكلة الدراسة**

تحاول هذه الدراسة الإجابة عن التساؤل الرئيس التالي:

كيف واجهت الولايات المتحدة الأمريكية وصناع قرارها أزمة البرنامج النووي الإيراني؟

ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيس التساؤلات التالية :

- ما هي الديناميكا السياسية وما هي علاقتها بعلم السياسة، وبصنع القرار السياسي، وبإدارة الأزمات الدولية؟
- كيف تنفجر الأزمة الدولية وماهية عناصرها وكيفية مواجهتها وإدارتها؟
- ما هي إستراتيجيات ووسائل حل الأزمات الدولية ؟
- كيف يتم اتخاذ قرار السياسية الخارجية المتعلق بالأزمة؟
- ما هي حقيقة وجود البرنامج النووي الإيراني ؟
- كيف تطورت أزمة البرنامج النووي الإيراني؟
- ما هو دور صناعة القرار السياسي الخارجي وأهميته في حل الأزمات الدولية ؟
- وما هي الكيفية التي قامت فيها الولايات المتحدة بإدارة أزمة ملف البرنامج النووي الإيراني؟

3.1 : أهداف الدراسة

- تهدف الدراسة إلى وضع دراسة أولية تأصيلية لإلقاء الضوء على علم الديناميكا السياسية والتعريف به وربطه بعلم السياسة وكيفية الاستفادة منه في العلوم السياسية والإنسانية. والربط بين هذا العلم وبين فن إدارة الأزمات الدولية وأهميته في توجيه القرار السياسي الخارجي للدول.
- دراسة فن إدارة الأزمات الدولية وكيفية نشأته وتطوره وعناصره واستراتيجيات التفاعل مع الأزمات، ومناهج علم إدارة الأزمات والتعرف على بعض الأزمات الدولية.
- التعرف على كيفية اتخاذ القرار السياسي الخارجي في الإدارة الأمريكية عند مواجهة الأزمات الدولية والمواقف الدولية التي تهدد مصالحها.
- ربط علم الحركة بعملية اتخاذ القرار السياسي الخارجي للإدارة الأمريكية، وربطها بعناصر الأزمات الدولية وكيفية إدارتها، وخطوات اتخاذ القرار السياسي الخارجي المناسب لإدارة الأزمات لتفادي الخسائر وتحقيق المكاسب الدولية.
- تسليط الضوء على البرنامج النووي الإيراني كأزمة دولية تتفاعل معها الخارجية الأمريكية في الوقت الراهن وطرح جميع السيناريوهات المطروحة لحل هذه الأزمة.

4.1 : أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة من عدة عوامل وأسباب نذكر منها:

- كما تكتسب هذه الدراسة أهميتها من موضوعها الجديد في الربط بين عدة متغيرات وإظهار علاقة التأثير والتأثر فيما بينها مثل الأزمة الدولية وصنع القرار السياسي والموقف الدولي

وكذلك البرنامج النووي الإيراني، وأطراف الأزمة والانتقال من موقف إلى آخر في حركة ديناميكية متغيرة.

- تثير هذه الدراسة الجدل العلمي حول الغموض والملابسات التي أحاطت بالبرنامج النووي الإيراني، والأزمة الدولية ما بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية.
- ندرة الدارسات المتعلقة بهذا الموضوع المتشعب والمتعدد الجوانب، وخاصة لما له من تأثير مباشر على فلسطين والمنطقة العربية، وعلى مجمل الأوضاع والعلاقات الإقليمية والدولية.
- تقدم هذه الدراسة حالة دراسية نموذجية لكيفية التعامل مع الأزمات الدولية من خلال التطبيق على أزمة البرنامج النووي الإيراني وتعدد الأطراف وتضارب المصالح حول هذه الموضوع ذو الأبعاد الإقليمية والدولية.

5.1 : **فرضيات الدراسة**

تختبر هذه الدراسة الفرضيات الآتية:

- علم الديناميكا السياسية هو علم الحركة السياسية ويرتبط بديناميكية إدارة الأزمات الدولية.
- إدارة الولايات المتحدة الأمريكية لأزمة البرنامج النووي الإيراني خاضعة لاعتبارات وأطراف إقليمية ودولية أخرى.

6.1 : منهجية الدراسة

المنهج الوصفي التحليلي

يعتبر هذا المنهج مظلة واسعة ومرنة قد تتضمن عدداً من المناهج والأساليب الفرعية مثل المسوح الاجتماعية ودراسات الحالات، سوف أستخدم هذا المنهج في توضيح علم الديناميكا وإدارة الأزمات في تحديد خصائص وأسس هذا العلم، ووصف شامل لطبيعتها ونوعيته والعلاقة بين متغيراتها وأسبابها واتجاهاتها، وما إلى ذلك من جوانب تدور حول سبر أغوار هذا العلم كظاهرة متصلة بأرض الواقع. كما يمكن أيضاً من خلال هذا المنهج رصد وقائع من خلال الملاحظة وأحداث تحدث على أرض الواقع لدراستها وتحليلها على أسس علمية ومنهجية دقيقة، بهدف التوصل إلى حقائق ثابته، تساعدنا على فهم الظاهرة بناءاً على الملاحظات الواقعية، ومحاولة التنبؤ بالمستقبل من خلال علامات إرشادية رئيسية تتطابق مع المنطق، وذلك من خلال رصد عناصرها وتحليلها ومناقشتها وتفسيرها لإستيعاب الواقع الحالي وتوقع إتجاهات مستقبلية بعيدة.

أداة دراسة الحالة

وهو من أدوات المنهج الوصفي التحليلي وجزء من منهج تحليل المضمون لدراسة حالة، وتطبيق جميع الأطر النظرية على هذه الحالة، ستقوم الباحثة بإطارها العملي على تطبيق إدارة الأزمات الدولية والقرار السياسي الخارجي الأمريكي على أزمة البرنامج النووي الإيراني وإلقاء الضوء على تعامل السياسة الخارجية الأمريكية مع هذه الحالة. (دراسة حالة أزمة البرنامج النووي الإيراني 2000 – 2012)

7.1: حدود الدراسة

الحد الموضوعي

لهذه الدراسة حدود موضوعية تتمثل في جزئيات رئيسية تتمثل الديناميكا السياسية في علم وفن إدارة الأزمات العالمية، وعلاقة الأزمات الدولية بصناعة القرار السياسي الخارجي، مع التطبيق على الولايات المتحدة الأمريكية نموذجاً، والجزء الأخير بكيفية اتخاذ القرار السياسي الخارجي الأمريكي وتعامله مع أزمة البرنامج النووي الإيراني.

الحد المكاني

تتمحور الدراسة حول الولايات المتحدة الأمريكية وإدارتها وسلوك سياستها الخارجية نحو إيران – كبعد إقليمي– وبعض الأطراف الإقليمية والدولية.

الحد الزماني

هنالك ستة أحداث جعلت أزمة البرنامج النووي الإيراني تتفاقم خلال الفترة (2000–2012) :

1– أن إيران – حسب تقرير للوكالة الدولية ووثيقة فرنسية – قامت بمحاولة للحصول على معدات نووية خاصة بإعادة معالجة الوقود النووي عام 2000.

2– أن إيران قد قامت باستيراد حوالى طن ونصف طن من اليورانيوم الطبيعي في بداية التسعينات 1992م دون إبلاغ الوكالة الدولية للطاقة الذرية بذلك.

3– أن إيران قامت بإطلاق برنامج لتطوير تكنولوجيا تصنيع الماء الثقيل، وأن لديها منشأة تقوم بذلك في مدينة أراك.

4– أن إيران تقوم باستغلال ترسيبات لليورانيوم الطبيعي موجودة فى أراضيها بالقرب من يازد، كمصدر محلى للمواد النووية.

5- أن إيران تستعين – حسب تصريحات روسية – بخبراء وعلماء أجانب فى بعض برامجها النووية، من باكستان وكوريا الشمالية، ودول غربية.

6- أن عينات من مستويين من اليورانيوم المخصب قد وجدت فى منشأة لمعالجة الوقود النووي فى موقع ناتانز النووي.

7- إن معظم هذه الوقائع قد أقرت بها إيران رسمياً مما يشير إلى وجود ملامح محددة لبرنامج نووي سري يقوم على أساس تخصيب اليورانيوم.

8.1 : صعوبات الدراسة

- الخلط بين المفاهيم والمصطلحات العلمية الواسعة للبحث العلمي الجديد.
- عدم توافر فرصة للسفر بسبب قلة المصادر المالية للتأكد من بعض المراجع.
- كثرة انقطاع التيار الكهربائي ونقص المراجع.

9.1 : مصطلحات الدراسة

الديناميكا:- علم يختص بحركة الأجسام ومسبباتها وعلاقتها بالإحداثيات المكانية والزمانية [1].

الميكانيكا:- يدرس حركة الأجسام من حيث وجودها أو انعدامها وانتظامها ومسارها ومسبباتها تتيح لنا معرفة تاريخ حركة أي جسم أو تنبؤ بحركة الجسم [2].

الأستاتيكا :- هى علم السكون والثبات وعدم التغيير .

---

[1] بدون إسم ، علم الديناميكا السياسية ، 2008 http://vb.arabsgate.com/showthread.php?t=499162

[2] كمال الأسطل، مقدمة في علم الحركة السياسية والديناميكا السلوكية والسياسية، الموقع الإلكتروني: http://www.k-astal.com/index.php?action=detail&id=194

القرار:- هو عبارة عن اختيار بين مجموعة بدائل مطروحة لحل مشكلة ما أو أزمة ما تسير وفق شكل معين [1].

الأزمة الدولية: الأزمة الدولية حسب تعريف "كورال بيل" هي عبارة عن "المجال الزمني الذي تظهر فيه نزاعات ترتفع إلى الحد الذي تهدد فيه بتغيير طبيعة العلاقات القائمة" [2]. وتعرف الأزمة الدولية وفقاً لما يراه شارلز ماكيلاند، وهو من رواد مدرسة تحليل النظم/النسق على أساس مظاهرها وتفاعلاتها الخارجية بأنها فترة إنتقالية مابين الحرب والسلم، وإحتمال تصعيد جميع الأزمات الدولية لتصل إلى مرحلة الحرب، إلا أن معظمها يتضاءل بدون اللجوء إلى إستخدام القوة من قبل الدول المتورطة في الأزمة [3].

على الرغم من تعدد تعريفات مفهوم الأزمة الدولية وعدم وجود تعريف واحد متفق عليه بين الدارسين والمحللين والباحثين، وعلى الرغم من عدم التشابه بين كل الأزمات لأن كل أزمة لها خصوصيتها وتفردها وظروفها الخاصة بها، إلا أن هناك عناصر أساسية يتضمنها موقف الأزمة هناك شبه إجماع عليها وهذه العناصر الثلاثة هي (3):

1- التهديد المرتفع (للقيم والمصالح والأمن القومي والأهداف مع إدراك القيادة السياسية للتهديد).

2- الإلحاح أو ضيق الوقت المتاح (لإتخاذ القرار والضغط العصبي..).

3- المفاجأة (تقع الأزمة على نحو مفاجئ لصناع القرار).

---

[1] - مصطفى علوي، التعريف بظاهرة الأزمة الدولية؛ **مجلة الفكر الاستراتيجي العربي**، بيروت،ع 19، 1987، ص123

[2] - نادية شكارة، اتخاذ القرار فى الأزمة الدولية، دار النشر والطباعة مكتبة جامعة بغداد، 1996، ص 48

[3] - مصطفى علوي، مرجع سبق ذكره، ص146.

القرار السياسي وإدارة الأزمة الدولية:

تعني كلمة قرار أو إتخاذ قرار لغويا الحكم بترجيح جانب على آخر، وتعني إيجاد حل لمشكلة أو التوصل إلى إقرار الشيء أو تبنيه او إستعماله. وبالنسبة "لجون لونهردت" فإن صناعة القرار تمثل طور من الإجراءات التي تحول المشاكل إلى سياسة. وعادةً لن يخلو القرار من تبريرات أيديولوجية، وقد يثير القرار ردود فعل من دول او مجموعات لها أيديولوجيتها الخاصة وهذا يؤدي إلى أن تأخذ المشكلة صورتها السياسية او تصبح مسيسة. أما "بالوفين" فإنه يعرف القرار كعمل مدروس قام صاحب القرار بإتخاذه باتجاه مجموعة من الأفعال لها خصوصيتها، وهو عمل يؤخذ على ضوء خطة عمل يمكن تصنيف عناصره الرئيسية إلى ناتج العمل وحصيلة المنتوج...، ويعد "اليوت جاك" القرار كحدث نفسي يتصف أولا بممارسة الحذر والتعقل مثل إختيار نوع العمل، وثانياً طرح الحلول غير العقلانية أثناء الممارسة العقلانية، أما ثالثاً: فإن القرار هو هدف يحاول صاحب القرار تحقيقه، وفضلا عنة ذلك فإن القرار يتضمن إلتزام قد يؤدي إلى نتائج سلبية وإيجابية [1].

1.10 : **تعريف اجرائى**

الديناميكا السياسية هى بالأجمال المتغيرات السياسية المتتالية التى تحيط بالبيئة السياسية ضمن قانون الفعل ورد الفعل وذلك ضمن المجال السياسي والعلاقات الدولية ومتغيراتها.

---

(1) – كاظم هاشم نعمه ، الوجيزة فى الاستراتيجية ، دار النشر اياد للطباعة ،بغداد ، 2000 ، ص123

(2) – **كمال الأسطل ، دراسة أولية تأصيلية بعنوان الديناميكا والفيزياء السياسية، نشرت على موقع د كمال الاسطل 2012، الرابط http://k-astal.com/index.php?action=detail&id=184، تاريخ الاطلاع 2012/4/13**

ديناميكيـة أدارة الازمـات الدوليـة هـى حركـة الفعل وردود الافعال السريعة ، وغيرمسيطرة عليها لتعدد الاطـراف تصـبح ديناميـات وتفـاعلات القـرار الـدولى تتعلـق بالسياسـة الخارجيـة للدولـة وبمصـالحها المشتركة.

ديناميكـا القـوة السياسـية : وهـي عبـارة عن أليـات وأفعـال وردود أفعـال تتعلـق بممارسـة التـأثير علـى القرارات السياسية للدول الأخرى.

11.1 : **الدراسات السابقة**

كمال الأسطل، دراسة أولية تأصيلية بعنوان الديناميكا والفيزياء السياسية، 2012:

وهى دراسة متفردة ومتأصلة لفكرة وجود علم الديناميكا، وضحت هذه الدراسة وربطت بين مفاهيم علم الديناميكا والحركة وكيف يمكن أن توظف في علم السياسة الذي هو علم حركة وليس السكون، وإن وجدت حالة من التوازن بفعل تفاعلات بين قوى مختلفة في فترة أو مرحلة تاريخية معينـة، فإن حالـة السكون والتـوازن سرعان مـا تتبدل وتتغير بحكم ظهور قوى وإختفاء قوى وضـعف أخرى، المجتمـع السياسي على جميع المستويات المحلية والإقليمية والدولية هو في وضـع ديناميكي حركي متغير. نعلم جميعـاً أن الثابـت فـي السياسـة هـو المتغير، علـم السياسـة هـو علـم الحركـة، ويتنـاول كافـة الظـواهر السياسية بمختلف تنوعاتها. هو في الحقيقة علم ديناميكي متحرك متطور، وتطورت الدراسة واتبعت المنهج التحليلي الوصفي، وربطت بين علم الديناميكا وغيرها من العلوم الإنسانية الأخرى، ويؤخذ على الدراسة قصرها وعدم توسعها بتفاصيل كبيرة .

كمـال حمـاد، الـنمط الإسـتراتيجي الأمريكـي فـي إدارة الأزمـات الدوليـة، مقـال، مجلـة جـيش الـدفاع الوطني اللبناني، 2012:

وتعرضـت هذه الدراسـة إلـى مفهوم إدارة الأزمـات و انعكاسـات "الحـرب البـاردة" علـى إدارة الأزمـات الدوليـة، وتخصصـت الدراسـة خـلال الحقبـة الزمنيـة الخاصـة بـالحرب البـاردة بـين الولايـات المتحـدة

الأمريكية والاتحاد السوفيتي، ولم يتعرض الباحث لكيفية ميلاد الأزمات ومراحلها وكيفية مواجهتها واستراتيجيات حل الأزمات، ويؤخذ على الدراسة نقصها في التعرض إلى القرار السياسي الخارجي للولايات المتحدة الأمريكية، واقتصارها على حقبة زمنية معينة.

نصير كاظم الزبيدي، الولايات المتحدة الأمريكية وإدارتها للأزمات، رسالة دكتوراة بغداد، 2010:

تخصصت الدراسة بشكل تدرجي في فصولها عبر هيكلية الدراسة في الفصل الأول توضيح وتعريف الأزمة، وكيفية إدارة الأزمات الدولية وأمثلة تاريخية على أزمات دولية حدثت، والفصل الثاني دراسة تطبيقية تحدث فيها الباحث بشكل موسع في أزمتي البرنامج النووي العراقي وكوريا الشمالية، وكيف تعاملت الإدارة الأمريكية مع جميع جوانب الأزمة بشكل يخدم مصالحها ونفوذها بشكل رئيسي. واستخدم الباحث المنهج التحليلي لدارسة فن وعلم إدارة الأزمات، ودارسة الحالة على العراق وكوريا الشمالية، وكيفية تعامل الإدارة الأمريكية مع ملفاتها الخارجية لمحافظتها على هيمنتها الدولية وعلى كسر جميع القوى الأخرى التي تهدد مصالحها الإستراتيجية. ويؤخذ على هذه الدراسة بشكل أساسي أنها توسعت في الأزمات، ومراحل تشكلها وتحدث بصورة غير مفصلة عن الأزمات الدولية، وأغفلت الدراسة هيكلية السياسة الخارجية، وكيفية صناعة القرار السياسي الخارجي للتعامل مع الأزمات الدولية الطارئة، وما هي العوامل التي تلعب دورا بارزا في تشكيل القرار الخارجي ومدى تأثيره على إدارة الأزمات.

جاسم يونس الحريري، دور علماء السياسة العرب في عملية صنع القرار السياسي الخارجي، العربية،2007 :

يناقش هذا الكتاب دور علماء السياسة العرب في دعم عملية صنع القرار السياسي الخارجي، وتحديد العوامل والمؤثرات في صنع القرار السياسي الخارجي، وأبرزت هذه الدراسة مساحة مهمة من علماء

السياسة في شؤون السياسة الخارجية وصنع القرار السياسي الخارجي، سيجعل علماء السياسة يدلون بدلوهم، ويمضون في تشجيعهم على جعل أرائهم واستشاراتهم في خدمة دولهم وليس مجرد إصدار دراسات أكاديمية وأراء علمية مصيرها الإهمال وعدم الاستجابة لها. وركزت الدراسة على أن علماء السياسة العرب تنتظرهم ادوار في عملية صنع القرار السياسي الخارجي، وأوصت الدراسة بأن على المؤسسات السياسية العربية ألا تغفل هذه الدراسة، وخضعت للدراسة والتحليل والرصد الموضوعي، للخروج بنتائج وتوصيات في الشؤون السياسية والدولية والإستراتيجية.

إدريس لكريني، دراسة بعنوان إدارة الأزمات الدولية في عالم متحول مقاربة للنموذج الأمريكي في المنطقة العربية، دراسات محكمه، موقع ديوان العرب، 2006:

ركزت هذه الدراسة في جوهرها الأساسي حول ما هو مفهوم إدارة الأزمات الدولية، وما هي المقومات التي تعتمد عليها الولايات المتحدة في إدارة هذه الأزمات، وكيف تعاملت الولايات المتحدة الأمريكية مع الأزمات العربية؟ كما تناولت مرونة القرار السياسي وملاءمته لحل الأزمات المرسومة، تحدثت أيضا عن: دور القوة العسكرية والمعلومات في إدارة الأزمات الدولية، وعن المقومات الأمريكية لإدارة الأزمات الدولية. إن مقاربة النموذج الأمريكي لإدارة الأزمات الدولية والعربية في عالم ما بعد الحرب الباردة تتطلب منا التمييز بين الحالات التي تتدخل فيها هذه الدولة باسم الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة، وأغفلت هذه الدراسة إبعاد وتفاصيل فن وعلم إدارة الأزمات.

محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية والموقف الدولي لصناعة القرار السياسي الخارجي، القاهرة، 1998م.

تناول الكتاب من القديم إلى الحديث تحليل العملية السياسية الخارجية، وكيفية اتخاذ القرار السياسي الخارجي، وتحليل عناصره وكيفية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية والموقف الدولي خلال الأزمة

الدولية، والعناصر المرتبطة بمصطلح الأزمة الدولية مثل المفاجأة والتهديد وضيق الوقت. ركز هذا الكتاب على السياسة الخارجية وتحليلها وأبعادها ووحداتها، ولم يتعرض الكتاب بشكل موسع ومفصل إلى مفهوم إدارة الأزمات الدولية.

محمد إبراهيم منصور، الخيار النووي في الشرق الأوسط، إعمال الندوة التي نظمها مركز دراسات المستقبل، جامعة أسيوط،1995 :

تعرض الكتاب في محتواه وعبر هيكلته إلى التعرف على كل مناطق التسلح النووي في الشرق الأوسط، ويناقش مدى أهمية الخيار النووي لبعض الدول العراق، إيران، باكستان، الهند، إسرائيل ونشأة البرنامج النووي لكل الدول التي تمتلك السلاح النووي. كما تعرضت الدراسة بشكل موسع إلى الموقف النووي في إيران واحتمالات تطوره واتجاهات المستقبل، و إلى أسباب سعى إيران للحصول على قدرة نووية. وختمت الدراسة بمستقبل خريطة القوى النووية في الشرق الأوسط في أوائل القرن الحالي : الموقف الحالي والمستقبلي ومدى مراقبة وتدخل إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية في النشاط النووي بدقه في الشرق الأوسط، ويؤخذ على هذه الدراسة عدم حداثتها وقدمها وحصول تطورات كثيرة في البرنامج النووي في الشرق الأوسط لم تتعرض لها الدراسة.

الفصل الثاني

إدارة الأزمات الدولية

1.2المقدمة

2.2 البعد المفاهيمي للأزمات الدولية؛ المفهوم والأسباب ومراحل التطور

3.2 ديناميكية إدارة الأزمات الدولية

4.2 الخلاصة

الفصل الثاني

إدارة الأزمات الدولية

1.2: مقدمة

أضحى عالم اليوم عالماً مليئاً بالصراعات والمصالح المتعارضة، عالم زادت فيه تفاعلات القوى الكبرى والكيانات الدولية، ومحاولات انتقال مراكز النفوذ والسيطرة والهيمنة، بما خلق نزعة عارمة لأصحابها لحيازة القوة بكافة أشكالها، ويؤشر ذلك لوجود نزعة جامحة للتسلط والهيمنة تؤدي بالضرورة إلى حرمان كيانات ودول وقوميات من الوصول إلى مستوى من القوة يجعلها أن تكون نداً للقوى الكبرى، ويؤدي هذا السلوك إلى نشوء الأزمات، التي قد تتطور إلى تفاقم صراعات أو نشوب حروب.

في هذا الإطار تعمل الأطراف على إدارة الأزمة بممارسة الضغط بشكل مرن وحكيم وفق مقتضيات الموقف، أو تسعى إلى التعايش والتوافق دون أن تتحمل دولهم تكلفة أو خسائر مرتفعة؛ بما يشكل ديناميكا (حركية) سياسية لإدارة الأزمة في إطار أفعال يمارسها البعض مع البعض الآخر أو البعض على البعض.

ورغم أن الأزمات على أشكالها المختلفة حالة ملازمة للإنسان في كل زمان ومكان ، وتحدث في البلدان المتقدمة والمتخلفة على حدٍ سواء، مع اختلاف طبيعتها وعمق تأثيرها، إلا أن الأزمات التي يعيشها العالم اليوم تأخذ طابعاً أكثر تأثيراً بحكم بنية النظام الدولي الذي يتسم بالقطبية الأحادية وهيمنة قوة واحدة على مجريات السياسة الدولية. وعليه يتكون هذا الفصل من مبحثين :

- المبحث الأول: البعد المفاهيمي للأزمات الدولية، المفهوم والأسباب ومراحل التطور
- المبحث الثاني: ديناميكية إدارة الأزمات الدولية

2.2 : **البعد المفاهيمي للأزمات الدولية، المفهوم والأسباب ومراحل التطور**

ضرورة ملحة هي التي حددت مجال الإهتمام في إدارة الأزمات الدولية، فغياب نظام دولي فعال للرقابة على الحروب واتساع هامش المناورة بالشرعية الدولية، والميل الواضح إلى إستخدام معايير مزدوجة التطبيق، يخلق المناخ الأمثل لتعدد وتفاقم الأزمات الدولية، وتواتر إحداثها ، وإستفحال خطورتها مما يضعنا على أعتاب عصر الفوضى الحقيقية، قد يبلغ العبث اللامسئول فيه بالألعاب النووية حد إشعال محرقة نووية كبرى تلتهم العالم في أتونها. وهنا تعنى الحاجة وبإلحاح إلى اللجوء إلى أسلوب إدارة الأزمات الدولية والسعي الدائم والحثيث إلى تطويره وتوسيع قواعده، والتوسع في استخدامه كخيار لا بديل عنه لردع الصراعات الدولية والأزمات الدولية.

1.2.2 : **التطور التاريخي لمفهوم الأزمة**

ظهر في الطب الإغريقي القديم أي نقطة تحول بمعنى أنها لحظة قرار حاسمة في حياة المريض وهى تطلق للدلالة على حدوث تغيير جوهري ومفاجئ في جسم الإنسان كالأزمة القلبية وأطلق عليها أزمة لأنها وصلت إلى طريق مسدود ، كما أطلق هذا المصطلح في القرن السادس عشر، للدلالة على ارتفاع درجة التوتر في العلاقات بين الدولة والكنيسة. وبحلول القرن التاسع عشر تواتر استخدامها للدلالة على ظهور مشكلات خطيرة أو لحظات تحول حاصلة في تطور العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية[1].

وفى عام 1937 ، عرفت الأزمة بأنها خلل فادح ومفاجئ في العلاقة بين العرض والطلب في مجال الاقتصاد والخدمات ورؤوس الأموال ، ومنذ ذلك التاريخ بدأ التوسع في استخدام مصطلح الأزمة

---

[1] كمال حماد ،النمط الاستراتيجى الامريكى فى أدارة الأزمات الدولية ، **مجلة الدفاع الوطنى اللبنانية** ، 2012، العدد230 . www.lebarmy.gov.lb/artical.aspin=arid=1614

فـي أطـار علـم الـنفس الحـديث عـن أزمـة الهويـة ، واسـتخدمه الـديموغرافيون عنـد حـديثهم عـن أزمـة الانفجار السكاني ، وأسفر استخدامه عن تداخل بين مفهوم الأزمة والمفاهيم المختلفة ذات الارتباط الحيوي والوثيق به [1].

3.2.2 : **مفهوم الأزمة**

انعكست التصورات المختلفة للأزمات وموضوعاتها وأسباب ظهورها على تعريف الأدبيات المختلفة لها، حيث يستخدم مصطلح الأزمة بشكل واسع لتوصيف العديد من المشكلات: فهناك أزمة اقتصادية، أزمة نقدية، أزمة نفسية، أزمة دولية ...الخ، واحتلت الأزمة الدولية بوصفها مصطلحاً سياسياً محل اهتمام الباحثين في مجال العلاقات الدولية، ساعين لوضع تعريف محدد لها، غير أن اختلاف الرؤى الفكرية للباحثين أدى إلى تعدد التعاريف، وفي هذا السياق انقسم الباحثون في تعريف الأزمة إلى ثلاث مدارس فكرية، الأولى تقدم تعريفاً يرتكز على مفاهيم منهج صنع القرار، والثانية تقدم تعريفاً نسقياً للأزمة، وثالثة تحاول التوفيق بين المنهجين[2].

ويعود اصطلاح الأزمة « Crises » إلى الفكر اليوناني القديم الذي يقصد بها نقطة تحول في الأمراض الخطيرة والقاتلة والتي تؤدي عادة إلى الموت المحقق أو الشفاء التام، كما ورد استخدام هذا المصطلح باللغة الصينية في شكل كلمتين « Wet–ji » أولاهما تعبر عن الخطر والثانية عن الفرصة

---

[1] نصير كاظم الزبيدى الولايات المتحدة الامريكية وادارنها للأزمات، جامعة سانت كلمنتس الامريكية فى بغداد ، 2011 ، ص 13.

[2] مصطفى علوي، التعريف بظاهرة الأزمة الدولية؛ **مجلة الفكر الاستراتيجي العربي**، بيروت،ع 19، 1987، ص159.

التي يمكن استثمارها لدرء الخطر من خلال تحويل الأزمة وما تنطوي عليه من مخاطر إلى فرص لإطلاق القدرات الإبداعية لاستثمار هذه الأزمة [1].

4.2.2 : **مفهوم الأزمة في علم السياسة**

الأزمة السياسية هي موقف أو ظرف أو حالة يواجهها متخذ القرار السياسي في الدولة لمواجهتها وحلها، عندما تتلاحق فيها الإحداث ، وتتزامن وتتشابك فيها الأسباب بالنتائج ، فالأزمة هي لحظة حرجة وحاسمة تتعلق ظهورها في مستقبل الدولة والحكومة السياسية المسئولة عن الدولة لمواجهة الأزمات . وعليه فلابد من تنصيب برنامج أو أكثر، يتم تشغيله في ظروف الطوارئ، إذا ما أراد القائمون على الواقع السياسي والإداري تفادي مصير التقهقر والهلاك على اقل تقدير، وبرنامج من هذا القبيل هو عبارة عن منهج يمثل تقنية تستخدم لمواجهة الحالات االطارئة التي لا يمكن تجنبها وإجراء التحضيرات اللازمة لها قبل وقوعها. بمعنى أكثر دقة أشبه بمحاولة تجميع المعلومات اللازمة عن مسببات الأزمة ومن ثم تحليلها واتخاذ القرار المناسب بشكل سريع وفاعل. [2]

5.2.2 : **تعريف الأزمة الدولية**

الأزمة الدولية حسب تعريف "كورال بيل" Coral Bell هي عبارة عن "المجال الزمني الذي تظهر فيه نزاعات ترتفع إلى الحد الذي تهدد فيه بتغيير طبيعة العلاقات القائمة". إما "أوران يونج" Oran Young فيرى بأن الأزمة الدولية عبارة عن "مجموعة أحداث تكشف عن نفسها بسرعة محدثة بذلك

---

[1] هشام عوكل ، **القواعد الاساسية فى ادارة الازمات الدولية 2010** ، ص 2- 3 على الموقع الالكترونى www.hichamoukal.maktoobblog.com

[2] نصير كاظم الزبيدى ، مرجع سبق ذكره ص 14- 15 .

إخلالاً في توازن القوى القائمة في ظل النظام الدولي، أو أيا من نظمه الفرعية، بصورة أنسابية وبدرجة تفوق في الدرجات الاعتيادية مع زيادة احتمال تصعيد الموقف إلى درجة العنف داخله"[1].

وتعرف الأزمة الدولية وفقا لما يراه تشارلز ماكيلاند Chares Makeland ، وهو من رواد مدرسة تحليل النظم/النسق على أساس مظاهرها وتفاعلاتها الخارجية بأنها فترة انتقالية مابين الحرب والسلم واحتمال تصعيد جميع الأزمات الدولية لتصل إلى مرحلة الحرب، إلا أن معظمها يتضاءل بدون اللجوء إلى استخدام القوة من قبل الدول المتورطة في الأزمة... لكنه يرى بان الأزمة الدولية رغم خطورتها لا تؤدي بصورة دائمة إلى الحرب. وتارة تكون الأزمة بمثابة الوقائع الإجرائية التي تتعرى فيها الصلات القائمة بين سمة وأخرى أو حالة التبدل في الحالات التي تلازم الأزمة والقرارات المتخذة وعملية صنعها والتعقيدات التي تكتنفها، فهي تقترن بحدث أو واقعة تدفع بالموقف إلى نقطة انعطاف قد تؤول به إلى أحد أمرين سلباً أو أيجاباً، ويتمثل في هذين الأمرين، في السياسة الداخلية والسياسة الدولية، وإستقرار وعدم إستقرار، عنف وعدم عنف، حل ونزاع[2].

أما تشارلز هيرمان ، وهو من رواد مدرسة صنع القرار ، فيرى إن الأزمة الدولية تنطوي على عناصر معينة تكون مدركة من قبل صناع القرار هي:

1- أعمال متوقعة من قبل الخصم.

2- إدراك أو تصور وجود تهديد.

3- إدراك الوقت المحدد لصنع القرار والرد عليه.

---

[1] طارق المغربي، منى المطردي ، **ادارة الازمات فى العلاقات الدولية** ،دار النشر المكتب العربى الحديث ، الاسكندرية ، 2010، ص 81-82 .

[2] انظر: أحمد عامر، **مقدمة في إدارة الأزمات**، كلية التجارة قسم الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة قناة السويس بور سعيد 1989، ص 12 و ما بعدها .

4- إدراك العواقب المهلكة لعدم الرد [1].

أما "ميخائيل بريشر" فقد عرف الأزمة الدولية بأنها حالة تميزها وتنبئ بقدومها أربعة أمور وتتلخص كما تراها المستويات العليا لصانعي القرار فيما يأتي:

1- الظروف المحيطة الداخلية والخارجية.

2- قيام تهديد للقيم الأساسية الحالية والمستقبلية.

3- تصاعد احتمال حدوث أعمال عنف عسكرية.

4- فرض وقت محدد يكون قصيراً للتعامل مع كل هذه المستجدات والتهديدات.

وهناك من يري أنها ظاهرة دولية تعكس حالة توتر (قد تكون سريعة جداً أحياناً) بين فريقين أو دولتين نتيجة خلاف في الرأي أو الموقف إزاء مسألة ما، وقد يتحول هذا (التوتر) إلى حالة نزاع دولي محتمل أو فعلي، أما بصورة غير عادية أو فجائية.

وتعرف بأنها شكل خاص من أشكال التفاعل الدولي يقترن بذلك التحول المفاجئ في طبيعة العلاقة السائدة بين دولتين، والذي ينطوي على تهديد جدي لمصالح حيوية واحتمال الدخول في مواجهة عسكرية مباشرة، فضلاً عن ضيق الوقت [2].

وقد عولجت الأزمة من حيث أنها حالة يتولد فيها حوادث كثيرة وشديدة تدعو الأطراف المنهمكين في أزمة إلى القيام بأفعال كما يتطلبه الحال وهذا الحادث على الفعل أنما يعود في الأساس إلى الأطراف المتأزمون، وأنهم عندما يخوضون في حالة أزمة عبوراً في مراحلها يتمثلون في إدراكهم المحصلات

---

[1] نصر محمد مهنا ، **إدارة الازمات والكوارث،** اسيوط ، مصر ، المكتب الجامعى الحديث 2007 ، ص 59 .

[2] السيد علوة ، **أليات الصراعات الدولية ، دراسة سياسات التعاون الدولى** ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1988، ص 410- 412.

الآتية بعد عيش الأزمة وإطفاء جدواها، كما أن الأزمة تتكون من أحداث تتمركز فتعود لتكون صيغ جديدة من تقارب أوضاع، وكذلك تفحص الأزمة من حيث وزن الأحوال وما يصاحبها من شعور بعدم التأكد مما هو حاصل أو سيحصل، ولا مفر في حال كهذه من التحسب والتثبيت وإعداد خيارات وبدائل يعول عليها في مواجهة ما قد ينتهي إليه الأمر في خضم تصريف الأزمة، أو على أثرها بأوقات مختلفة الأمد، ولما كانت الأوضاع غير المتأزمة تتسم بكون المشاركين في إدارة الأزمة يتمتعون بقدر من قابلية الرقابة والسيطرة على الحالات، فإن الأزمة تعد حالاً من الصعوبة بمكان على المعنيين بها إن يتمتعوا بقدر واف من متطلبات الرقابة والسيطرة، ويصبح قصور الرقابة مدعاة للفزع خاصة عندما يلازم الأزمة ضيق في الوقت ونقص في كمية ونوعية المعلومات الموثقة والمصنفة التي يعول عليها، هذا فضلاً عن سرعة وديناميكية تغير أنماط المواقف والعلاقات بين الأطراف المتورطة في الأزمة مما يعكس مزيداً من حالات القلق والإجهاد والاضطراب [1].

والواقع انه كلما كانت الأزمة التي تنشأ بين دولتين أو أكثر في البيئة الدولية تمس الأمن القومي والمصالح الحيوية كلما كان رد الفعل سريعاً، وعلى العكس من ذلك فإنه يكون رد الفعل أقل شدة وسرعة وذلك حينما لا يحصل أي انتهاك أو مساس من شأنه أن يقود إلى ضرر خطير بالمصالح الأمنية والحيوية والأهداف الوطنية العليا.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فإن عدم المساس بأمن الدولة القومي ومصالحها الحيوية وأهدافها الأساسية، يجعل من الحالة المشوبة بالتوتر تختلف تماماً، وفي هذه الحالة فإنه ليس من المستبعد أن يصبح موضوع قيام الأزمة مسألة احتمال، أي أن المسألة الناشئة قد تحل وهي في بدايتها وبذلك يزول موضوع الأزمة أصلاً، ولكن متى نشأت حالة يتعرض فيها أمن ومصالح دولية معينة لتهديد، ولا

---

[1] كاظم هاشم نعمه ، الوجيزة فى الاستراتيجية ، دار النشر اياد للطباعة ،بغداد ، 2000 ، ص 214– 215 .

تستجيب في حينه الدولة الأخرى بإزالة ما قد سببته من تهديد للأمن والمصالح الحيوية فمعني ذلك أن الأزمة قد نشأت بالفعل [1].

لذا يمكن القول أن الأزمة الدولية هي ذلك الجزء الحاسم من الصراع الدولي الذي يتسم باحترام أو تصاعد وتائره نتيجة مساسها بالمصالح القومية والقيم والمثل العليا، بحيث يشعر صناع القرار بتهديدها وتعرضها للخطر مما يتطلب سرعة الرد وتبرز احتمالية اندلاع الحرب خلالها نتيجة المفاجأة التي يحدثها مثل هذا التهديد، ويمكن تطورها بأحد اتجاهين: أما نحو التصعيد والوصول بها إلى حافة الحرب، وأما باتجاه التخفيض وامتصاص وتائرها وتلاشيها [2].

وتعرف الأزمة الدولية– أيضاً– بأنها شكل خاص من إشكال التفاعل الدولي يقترن بذلك التحول المفاجئ في طبيعة العلاقة السائدة بين دولتين، والذي ينطوي على تهديد جدي لمصالح حيوية واحتمال الدخول في مواجهة عسكرية مباشرة، فضلا عن ضيق الوقت.

6.2.2 : **تعريف الأزمة الدولية وفق المدارس الثلاث في العلاقات الدولية**

1.6.2.2 : مفهوم الأزمة في إطار مدرسة صنع القرار

اهتم رواد مدرسة صنع القرار (جيمس روبنسون، تشارلز هيرمان، هولستي، هيومان كاهن) في تعريفهم للأزمة بتأثيرها على عملية صنع القرار، بوصفها حدثاً مفاجئاً يواجه صانع القرار، وفقاً لهذا المنظور ركز روادها على حالة التهديد المفاجئ أو الآني لأهداف حيوية يعتبرها صانع القرار ضمن مدركات نابعة من النسق العقيدي، فيرى روبنسون أن الأزمة موقفاً بين دولتين أو أكثر يتم إدراكه من قبل صانع القرار، ويتضمن الموقف سمات خاصة من قبيل، أنه يشكل تهديداً للأهداف والمصالح

---

[1] – فاضل زكى محمد ، الأزمة الدولية بين التصعيد والتفعيل ، مجلة العلوم القانونية والسياسية ، بغداد ، 1984 ، ص 274 .

[2] نادية شكارة، **اتخاذ القرار فى الأزمة الدولية** ، دار النشر والطباعة مكتبة جامعة بغداد ، 1996، ص 12.

المهمة ، إضافة لكونه تهديد مفاجئ لصانع القرار، ويصاحبه شعور بمحدودية الوقت اللازم لاتخاذ القرار [1].

ويرى هيرمان أن الأزمة موقف مفاجئ في أحد متغيرات النظام [2]، ويؤكد أن الأزمة عبارة عن موقف يسبب تغييراً مفاجئاً في واحدة أو أكثر من المتغيرات الأساسية المنتظمة، في ذات السياق يؤكد هولستي على أن الأزمة الدولية تعتبر أحد مراحل الصراع ، وتتسم بسمات خاصة أبرزها أحداث مفاجئة غير متوقعة من جانب أحد الأطراف، وتؤدي لرفع درجة التهديد فترغم صانع القرار على الاختيار بين بديلين فقط الحرب أو الاستسلام[3] .

2.6.2.2 مفهوم الأزمة في إطار مدرسة النسق أو النظم.

تكتسب مدرسة النسق أهمية كبرى عند تحليل الأزمات التي تكون القوى الكبرى في النظام الدولي أطرافاً مباشرة أو غير مباشرة فيها ، نظراً لتزايد مقومات عدم الاستقرار في النظام الدولي، وتزايد تبادل الأفعال والتحركات الصراعية ، التي تؤشر على استعراض القوة المادية أو استخدامها، ويمثل ذلك جوهر المدخل النسقي في دراسة الأزمة الدولية[4].

في هذا السياق اهتم التعريف النَّسقيّ للأزمة الدولية بإبراز العلاقة بين ظاهرة الأزمة الدولية والنظام الدولي ، فهو يدرس الأزمة الدولية في إطار المفاهيم الخاصة بمنهج النسق في تحليل العلاقات الدولية[5]، وقد اهتم رواد مدرسة النسق (كينث بولدبنغ، أوران يونغ، كورال بيل، تشارلز

---

[1] وليد الأعظمي، الأزمة الدولية؛ **مجلة العلوم السياسية؛** كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ع3، نوفمبر، ص37.

[2] وليد الأعظمي، المرجع السابق، ص 44.

[3] k. J. Holsti, **Intentional political A frame work for Analysis**, Prentice hall, n. j. Third Edition,1977, p.429.

[4] Charles McClelland, “The Beginning Duration and Abatement of International Crisis: Comparison in Tow Conflict Arenas”, In Charles F. Herman (Eds), **International Crisis: Insight Form Behavior Research**, New York, the Free Press, 1972, p. 83

[5] مصطفى علوي، **سلوك مصر الدولي خلال أزمة مايو/يونيو 1967**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1981، ص8.

ماكليلاند) في تعريف الأزمة الدولية بتحديد آثارها على تطور النظام الدولي القائم، ويرى البعض أن الأزمة بوصفها ظاهرة دولية تحدث في إطار النظام الدولي نتيجة التفاعلات القائمة بين وحداته؛ في هذا السياق يعرف "بولدنغ" الأزمة الدولية بأنها "نقطة تحول في العلاقات الدولية أو النظام السياسي، أي أن الأزمة الدولية هي أزمات النظام السياسي"[1]، ويرى "يونج" أن الأزمة الدولية هي مجموعة من الأحداث سريعة التلاحق تزيد من أثر قوى عدم الاستقرار في النظام الدولي العام ، أو أي من نظمه الفرعية فوق المستويات المعتادة الطبيعية وبشكل ملحوظ ، بحيث تزيد من إمكانيات وقوع العنف داخل النظام"[2]، وفقاً لذلك يفهم "يونغ" الأزمة على أنها أحداث تساهم في حالة من عدم الاستقرار في العلاقات الدولية، بما يؤدي لنشوء حالة قائمة على استخدام العنف في العلاقات الدولية.

وترى كورال بيل أن الأزمة تؤدي إلى تغيير في طبيعة العلاقة بين أطرافها، في هذا السياق تعرف الأزمة الدولية "بأنها نقطة تحول في طبيعة العلاقة بين الأطراف، حيث ترتفع الصراعات إلى مستوى يهدد بتغيير طبيعة العلاقة بين الدول ، على سبيل المثال الأزمات التي تقع بين حلفاء تتحول علاقة التحالف إلى علاقة انشقاق،وفي حالة الأزمات التي تقع بين الأعداء تتحول العلاقة من علاقة سلم إلى علاقة حرب"[3]، ويرى تشارلز ماكليلاند أن الأزمة تمثل مرحلة وسطاً بين حالة السلم وحالة الحرب؛ فالأزمة قد تكون بداية فعلية للتوجه نحو الحرب أو تجنبها[4]، وفي تقديره تشكل الأزمة مرحلة حاسمة تتخذ عندها قرارات مصيرية[5]. وفقاً لمنظور مدرسة النسق فإن الأزمة الدولية تشكل نقطة

---

[1] Kenneth E. Boulding, **Conflict And Defense**, New York, Harper & Row Torch Book Edition, 1963, p.250.

[2] Oran young, **The Politics of Force: Bargaining During International Crisis**, New Jersey, Princeton University-Press 1968.P.15.

[3] Coral Bell, **the Convention of Crisis, A Study In Diplomatic Management**, London, Oxford University Press, 1977, p 4-9.

[4] Charles McClelland, “The Beginning Duration and Abatement of International Crisis: Comparison in Tow Conflict Arenas” Op.cit, p.83.

[5] Charles McClelland, “The Acute International Crisis”, In: Dean G. Pruitt And Richard C. Snyder, (Eds), **Theory And Research on The Causes of War**, Prentice-Hall, 1969,p.96 .

تحول في تطور نظام دولي أو فرعي، يصاحبها توتر مفاجئ يأخذ خطاً بيانياً صاعداً بشكل سريع، وقد يؤدي لحالة من عدم الاستقرار في النظام، ذلك لإمكانية اللجوء للحرب.

3.6.2.2 مفهوم الأزمة في إطار المدرسة التوفيقية.

حاول رواد المدرسة التوفيقية (مايكل بريشر، آري اوفري) عند تعريفهم للأزمة المزاوجة بين افتراضات مدرستي النسق وصنع القرار، والعمل على التوفيق وتحقيق التكامل بينهم ، ويرى "اوفري" الأزمة بوصفها " حالة التغيير في المحيط الخارجي ويتم إدراكها في إطار وقت محدد، مع اتخاذ وضع لمواجهة تهديد المصالح القومية والقيم"[1]. بينما يرى "بريشر" الأزمة استناداً على الظروف المصاحبة، فيؤكد على أن الأزمة تشكل "حالة تصاحبها ظروف أربعة ضرورية تفي بغرض قيامها، هذه الظروف تتمثل في: تغيير في البيئة الداخلية والخارجية، تهديد القيم والمصالح؛ ضيق الوقت ومحدوديته، احتمالية استخدام العنف[2].

وفقاً لهذا المنظور فإن المدرسة التوفيقية تركز على عدة حقائق تتمحور حول: وجود تهديد للقيم والمصالح، ضيق الوقت المتاح أمام صانع القرار، حالة من التوتر مصاحبة لعملية اتخاذ القرار، احتمالية تغيير العلاقات في المستقبل بين أطراف الأزمة.

---

[1] Arie Ofri, **Crisis And Opportunity for Casting**, Orbid. a Journal of World Affairs .vol.26 .no. 4.winter 1983.p.821.

[2] فاضل زكي، الأزمة الدولية بين التصعيد والتعقيد، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، جامعة بغداد، ع خاص، 1984، ص273.

7.2.2 : **العلاقة بين الأزمة والمفاهيم الأخرى**

1.7.2.2 مفهوم الأزمة بين التشابك والتمييز

يميز المفكرون بين مفهوم الأزمة وعدد من المفاهيم ذات الصلة بها من قبيل (المشكلة، الكارثة؛ التوتر، النزاع، الصراع)، ويأتي هذا التمييز نظراً لوجود حالة من التشابك والتقارب بين هذه المفاهيم ومصطلح الأزمة، ورغم التداخل والتشابه إلا أن هناك حداً فاصلاً بينهم.

2.7.2.2 : الأزمة ومفهومي المشكلة والكارثة

الفرق بين الأزمة والمشكلة والكارثة، يكمن في أن المشكلة يكون مطروح أمامها حلول فإذا ما تفاقمت المشاكل وتطور الصراع و الخلاف نكون عندئذ بصدد أزمة ، بهذا المعنى فإن المشكلة تمثل سبب من أسباب قيام الأزمات، وبالتالي لا تمثل كل مشكلة أزمة وإن كان لكل أزمة مشكلة، بينما الأزمة عبارة عن مشكلة معقدة يبدو أن حلها أمر شبه مستحيل بالطرق التقليدية، أما الكارثة فهي مشكلة ولكنها في أغلب الأحيان لا تكون من صنع البشر، كالزلازل والبراكين وتوابع الحروب والفيضانات المدمرة والأعاصير الكاسحة ..إلخ، فهي ذات قوى أضخم من أن تواجه بالإمكانات العادية للإنسان الفرد أو حتى الجماعة أو للدولة في بعض الأحيان ، وتمتد آثارها إلى آفاق بعيدة تطول البشر والبنى الأساسية، وتخلف كثيرًا عن الدمار والتخريب، ومن الممكن أن تنتج عنها أزمات لا حصرلها، أزمات فردية وأزمات اجتماعية وأزمات اقتصادية، وكل أزمة منها تحتاج إلى فن لإدارتها من خلال منظومة متكاملة يطلق عليها أسم السيناريو[1].

---

[1] هشام حمزة، **إدارة الأخبار في القنوات التلفزيونية في وقت الأزمات، دراسة حالة: تجربة قناة أبو ظبي في تغطية الحرب في افغانستان والعراق**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الافتراضية: كلية إدارة الأعمال، 2007، ص 75.

3.7.2.2 : الأزمة ومفهوم التوتر

ينشأ التوتر النفسي من تفاعلات المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية؛ التي تلتقي في مضمون واحد هو الأزمة، ولا يمكن القول أن التوتر هو سمة من سمات الأزمة بل هو أحد أبعاد الأزمة؛ ويعتبر أحد أدوات الصراع التي من نموذجها الضغوط النفسية – المؤدية للتوتر– والحصار والتهديد وغيرها[1].

4.7.2.2 : الأزمة ومفهوم النزاع

يمثل النزاع الدولي حالة خلاف أو اختلاف متصاعدة قد تؤدي إلى صراع دولي، كما يأتي النزاع نتيجة لأحداث أو عوامل سابقة، في حين تختلف الأزمة عن النزاع في احتوائها على عنصر المفاجئة فتحدث بشكل مفاجئ وسريع، إضافة إلى أنها تشكل حالة تتأزم عندها العلاقات بين الأطراف؛ كما تحمل في طياتها استمرار الصراع الذي يستدعي من الأطراف المتصارعة السعي لاحتوائه من خلال وضع خطة لتخفيفه تمهيداً لإيجاد حلول قبل أن ينتقل إلى حالة الحرب [2].

5.7.2.2 : الأزمة ومفهوم الصراع

تعتبر الأزمة نقطة تحول في طبيعة العلاقة بين الأطراف حيث ترتفع الصراعات إلى مستوى يهدد بتغيير طبيعة النظام، ويؤشر ذلك إلى أن الأزمة الدولية أضيق نطاقاً من الصراع، وأكثر احكاماً في إدارتها وأكثر وضوحاً في تعريفها، إلى جانب إمكانية عزلها كظاهرة عن الصراع[3]. بمعنى أن الصراع مفهوم أوسع وأشمل من الأزمة التي تعتبر جزء من الصراع.

---

[1] فاضل محمد زكي، الأزمة الدولية بين مقتربات ومفترقات المصطلحات، **مجلة أم المعارك**، بغداد،ع(9,8)، 1996، ص.45.

[2] فاضل محمد زكي، المرجع السابق، ص 48.

[3] Coral Bell**, the Convention of Crisis**, Op.cit, p 4-9.

تنطوي الأزمة بحكم طبيعتها على عدة جوانب متشابكة ومتداخلة سياسية وجغرافية واقتصادية وإدارية، نظراً لذلك تتعدد وتتنوع تصنيفات الأزمة بتعدد المعايير المستخدمة في عملية تحديد أنواعها، في هذا السياق يصنف بعض المفكرين الأزمات الدولية وفقاً لمعاير محددة، فالبعض يميز بين الأزمة الدولية الحقيقية والأزمة الدولية المزيفة "Pseudo Crisis" التي يصعب تبريرها، فهي أشبه بالأمراض التي تنتج عن اضطراب، وتختلف أسبابها الظاهرية عن أسبابها الحقيقية[1]، والبعض الأخر يميز بين الأزمات الدولية وفقاً لنطاقها الجغرافي في هذا الإطار هناك أزمات محلية تقع في نطاق جغرافي محدود، كما يحدث في بعض المدن والمحافظات، وهناك أزمات قومية تؤثر في المجتمع ككل كالتلوث البيئي أو تهديد خارجي، وأخيراً ثمة أزمات دولية كأزمة الانحباس الحراري، وأزمة العراق وأفغانستان[2]، وأزمة البرنامج النووي الإيراني، وتعتبر الأزمات المحلية والإقليمية والقومية مهمة لكنها لا تحمل نفس الخطر الذي تحمله الأزمة الدولية، ما لم تتدخل القوى الكبرى كأطراف رئيسية فيها[3].

6.2.2 : **مراحل تطور الأزمة الدولية**

ترتبط الأزمات الدولية بأسباب عديدة ومتنوعة ولا يمكن الإحاطة بها جميعاً، ما يعني أن اندلاع الأزمة ليس من الضروري أن يرتبط بسبب واحد فقط، ورغم أن لكل أزمة أسباب خاصة لاندلاعها وتميزها عن غيرها من الأزمات، إلا أن هناك أسباب عامة تتقاطع فيها الكثير من الأزمات الدولية هذا من جانب، وعلى الجانب الأخر تخضع الأزمة لنظام متغيّر، وتمر بمراحل متعددة وترتبط كل مرحلة بطبيعة الظروف المصاحبة للأزمة.

---

(1) Coral Bell, **the Convention of Crisis,** Op.cit, p 4-9.

(2) عبد الله البلداوي، **إدارة الأزمات،العراق نموذجاً**، معهد الإمام الشيرازي الدولي للدراسات، واشنطن، المصدر :المثقف السياسي. http://www.siironline.org/alabwab/derasat(01)/345.htm

(3) Coral Bell, **the Convention of Crisis,** Op.cit, p 4-9.

1.6.2.2: أسباب الأزمة

تعددت آراء الباحثين حول أسباب اندلاع الأزمات الدولية، ويرى البعض أن نوع الأزمة يرتبط إلى حدٍ بعيد بأسبابها؛ فإذا كانت الأزمة اقتصادية فإن أسباب اندلاعها ترتبط بعوامل اقتصادية؛ في حين إذا كانت الأزمة ذات دلالات سياسية فإنها ترتبط بعوامل سياسية[1]، ويؤكد البعض على أن اندلاع الأزمة لا يرتبط بعامل واحد فقط؛ وإنما يرتبط بأسباب جوهرية تتضمن عوامل مختلفة ومتعددة لاندلاعها؛ كما أن هذه الأسباب من الصعوبة بمكان حصرها والإحاطة بها[2]، وفقاً لهذا المنظور لا تعتبر الأزمة وليدة لحظة اندلاعها؛ ولكنها نتاج تفاعل أسباب وعوامل تراكمت وتعددت قبل ظهورها، إن أسباب اندلاع الأزمات الدولية متعددة ومتباينة من أزمة إلى أخرى؛ ويمكن الإشارة إلى أهم أسباب وعوامل اندلاع الأزمات الدولية.

2.6.2.2 : تحقيق التماسك والوحدة الداخلية

تعمل بعض الدول على خلق مشكلة خارجية لصرف أنظار المجتمع عن المشاكل والأزمات الداخلية؛ ذلك بهدف تعزيز وحدة وتماسك المجتمع الداخلي، وفقاً لهذا الفهم يرى "تشارلز ماكليلاند" أن أحد أسباب اندلاع الأزمة يتمحور حول حالة سعي القادة إلى الحفاظ على موقفهم، ووضعهم القيادي من خلال البحث عن مصدر خارجي للتهديد، وبالتالي الدخول في صراع خارجي لتحقيق الوحدة الداخلية[3].

---

(1) عباس العماري، **إدارة الأزمة في عالم متغير**، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1993، ص 14، 16.

(2) Charles F. Herman “International Crisis as A situational Variable”, in: Jemes N. Rosenau, (Eds) **International Political and Foreign Policy: a reader in Research and Theory**, new York, the Free Press, 1969, p.414.

(3) Charles McClelland, “The Beginning Duration and Abatement of International Crisis: Comparison in **Tow Conflict Arenas**”, Op.cit, p.83.

3.6.2.2 :التمسك بالأهداف والمصالح

تؤشر التطورات في النظام الدولي لتحول صراعات محددة إلى صراعات حادة، ومن ثم التعجيل بظهور الأزمات[1]، ومن الممكن أن تتحول بعض صراعات المصالح إلى أزمات تهدد باستخدام القوة العسكرية، وترتفع فيها حدة العداء لدرجة أن تصبح الحرب محتملة الحدوث، عادةً تحاول الدولة تأمين وضمان مصالحها، وفي حالة تعرض المصالح لأي تهديد فإن رد فعل الدولة سيكون قوياً دفاعاً عن مصالحها وتأمينها، ما يؤدي إلى اندلاع الأزمات بين الدول، وتشكل خبرة التاريخ مرجعاً مليئ بالتجارب الدالة على ذلك، فالمصالح الاقتصادية للولايات المتحدة في منطقة الخليج العربي شكلت ولازالت سبباً لنشوب العديد من الأزمات[2]، كما أن الصراع بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي– سابقاً– على أوروبا الشرقية بعد عام1945 أدى لتصاعد أزمة برلين، نظراً لإصرار الاتحاد السوفيتي على أن تحقيق أهدافه ومصالحه تتطلب الحفاظ على مناطق النفوذ في أوروبا الشرقية، ذلك ما رفضته الولايات المتحدة[3].

4.6.2.2 : التباين والاختلاف الأيدلوجي

الأيديولوجيا إذن هى نسق من المعتقدات والمفاهيم (واقعية ومعيارية) يسعى إلى تفسير ظواهر إجتماعية معقدة من خلال منظور يوجه ويبسط الاختيارات السياسية الاجتماعية للأفراد والجماعات. وهذا هو ما يمكن وصفه بالمعنى الحيادي للمصطلح، إذ أن مثل هذا التعريف ليست لديه القدرة على توضيح الدلالات المختلفة والمتنوعة التي اكتسبها من الأنساق الفكرية العديدة التي عملت على إظهار

---

[1] James L. Richardson, **Crisis Diplomacy, The Great Power Since The Mid Nineteenth Century, Great Pretain**: Cambridge University Press, 1994, P219

[2] عبد الخالق عبد الله، التوترات في النظام الإقليمي الخليجي، **السياسة الدولية**، ع 132، ص24 و 26.

[3] James L. Richardson, Crisis Diplomacy, Op.cit, P233.

مدى التوازن بين الجانبين الواقعي والأخلاقي اللذين يمثلان مقومات الأيديولوجية [1].

أو هى نظام الأفكار المتداخلة (كالمعتقدات والتقاليد والمبادئ والأساطير) التي تؤمن بها جماعة معينة أو مجتمع ما وتعكس مصالحها واهتماماتها الاجتماعية والأخلاقية والدينية والسياسية والاقتصادية والنظامية، وتبررها في نفس الوقت وتقوم الأيديولوجيات بمهمة التبريرات المنطقية والفلسفية لنماذج السلوك والاتجاهات، والأهداف وأوضاع الحياة العامة السائدة وجدير بالذكر أن أيديولوجية أى شعب تنطوى على تفسير وإعادة صياغة أطر مرجعية أيديولوجية بديلة على أن هناك من يرى أن عناصر الأيديولوجية حقائق صادقة ومذاهب ثابتة وليست صيغا فلسفية أو نظرية يمكن أن تتوافق مع كل تغير في الظروف الاجتماعية والثقافية [2].

ومثال تطبيقي على الاختلاف الإيديولوجي بين الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتى لما يعرف في فترة الحرب الباردة بين الدولتين انتهت بانتصار الولايات المتحدة الأمريكية وانهيار الاتحاد السوفيتي في مرحلة ما بعد 1991.

7.2.2 : **مراحل تطور الأزمة**

تمر الأزمة باعتبارها ظاهرة اجتماعية بدورة حياة، مثلها في هذا مثل أي كائن حي، وهذه الدورة تمثل أهمية قصوى في متابعتها والإحاطة بها من جانب متخذ القرار الإداري، فكلما كان متخذ القرار سريع التنبه في الإحاطة ببداية ظهور الأزمة، أو بتكون عواملها كلما كان أقدر على علاجها والتعامل معها، وذلك للحد من آثارها وما ينتج عنها من انعكاسات سلبية.

---

(4) عبد الله العروي، **مفهوم الأيديولوجيا**، دار التنوير، ط1، بيروت، 1983، ص18

[1] ياكوب باريون ، **ماهي الأيديولوجية** ، ترجمة سعد رزق، الدار العلمية، بيروت، 1971، ص84

شكل (1)

مراحل نشوء الأزمة

الشكل رقم (1)[(1)]

1.7.2.2 : المراحل الرئيسية لتطور الأزمة

تمر الأزمة بعدة مراحل على النحو التالي:

المرحلة الأولى/ الميلاد:

في هذه المرحلة تبدأ الأزمة الوليدة في الظهور لأول مرة في شكل (إحساس) مبهم قلق بوجود شيء ما يلوح في الأفق، وينذر بخطر غريب غير محدد المعالم أو الاتجاه أو الحجم أو المدى الذي سيصل إليه [(2)]، والأزمة غالباً لا تنشأ من فراغ وإنما هي نتيجة لمشكلة ما لم يتم معالجتها بالشكل الملائم. ومن هنا يكون إدراك متخذ القرار وخبرته ومدى نفاذ بصيرته، هي العوامل الأساسية في

([1]) ناصر كاظم الزبيدي، مصدر سبق ذكره، ص 210.

([2]) سيد الهواري، **إدارة الأزمات في أصول التشخيص والقياس والتخطيط والسيطرة**، ط2، القاهرة، مكتبة عين شمس، 2006،ص6

التعامل مع الأزمة في مرحلة الميلاد، ويكون محور هذا التعامل هو "تنفيس الأزمة" وإفقادها مرتكزات النمو، ومن ثم تجميدها أو القضاء عليها في هذه المرحلة دون أن تحقق أي خسارة أو دون أن تصل حدتها إلى درجة الصدام العنيف، وتكون عملية التنفيس في محورها العام هي:

خلق محور اهتمام جديد يغطي على الاهتمام بالأزمة، ويحولها إلى شيء ثانوي لا قيمة له.

معرفة أين تكمن عواملها والتعامل معها بالعلاج الناجح للقضاء على أسباب التوتر الذي انشأ الأزمة.

امتصاص قوة الدفع المحركة للأزمة وتشتيت جهودها في نواح أخرى [1].

المرحلة الثانية/ النمو والاتساع

وتنشأ نتيجة لعدم معالجة المرحلة الأولى – الميلاد – في الوقت المناسب، حيث تأخذ الأزمة في النمو والاتساع من خلال نوعين من المحفزات هما :

الأول: مغذيات ومحفزات ذاتية مستمدة من ذات الأزمة تكونت معها في مرحلة الميلاد.

الثاني: مغذيات ومحفزات خارجية استقطبتها الأزمة وتفاعلت معها وبها، وأضافت إليها قوة دفع جديدة، وقدرة على النمو والاتساع.

في تلك المرحلة يتعاظم الإحساس بالأزمة ولا يستطيع متخذ القرار أن ينكر وجودها أو يتجاهلها نظراً لوجود ضغط مباشر يزداد ثقله يوماً بعد يوم، فضلاً عن دخول أطراف جديدة إلى مجال الإحساس بالأزمة سواءً لان خطرها امتد إليهم أو لخوفهم من نتائجها أو من أن خطرها سوف يصل إليهم، في هذه المرحلة يكون على متخذ القرار التدخل من أجل إفقاد الأزمة روافدها المحفزة والمقوية لها على النحو التالي:

---

[1] محسن أحمد الخضيري، **إدارة الأزمات : منهج اقتصادي إداري لحل الأزمات على مستوى الاقتصاد القومي والوحدة الاقتصادية**، القاهرة، مكتبة مدبولي، ط2، 2003م، ص 72 - 74 .

تحديد وعزل العناصر الخارجية المدعمة للأزمة، سواءً باستقطابها، أو خلق تعارض مصالح بينها وبين استفحال الأزمة.

تجميد نمو الأزمة بإيقافها عند المستوى الذي وصلت إليه وعدم السماح بتطورها، وذلك عن طريق استقطاب عوامل النمو الذاتي التي حركت الأزمة [1].

المرحلة الثالثة/ النضج:

تعد من أخطر مراحل الأزمة، ومن النادر أن تصل الأزمة إلى مثل هذه المرحلة، وتحدث عندما يكون متخذ القرار الإداري على درجة كبيرة من الجهل والتخلف والاستبداد برأيه وانغلاقه على ذاته أو إحاطة هذه الذات بالقدسية والتأليه، وبحاشية من المنافقين الذين يكيلون له المديح ويصورون له أخطاءه حسنات...، وبذلك تصل الأزمة إلى أقصى قوتها وعنفها، وتصبح السيطرة عليها مستحيلة ولا مفر من الصدام العنيف معها. وهنا قد تكون الأزمة بالغة الشدة ، شديدة القوة تطيح بمتخذ القرار وبالمؤسسة أو المشروع الذي يعمل فيه، أو أن يكون متخذ القرار قد استطاع بدهاء تحويل اتجاه الأزمة إلى كبش فداء، وهمي، تتفتت الأزمة عنده، وتنتهي باستقطاب عناصر القوة فيها والسيطرة عليهم بشكل أو بآخر [2].

المرحلة الرابعة/ الانحسار والتقلص

تبدأ الأزمة بالانحسار والتقلص نتيجة للصدام العنيف الذي تم اتخاذه والذي يفقدها جزءاً هاماً من قوتها، على أن هناك بعض الأزمات تتجدد لها قوة دفع أخرى، عندما يفشل الصدام في تحقيق أهدافه وتصبح الأزمات في هذه الحالة كأمواج البحر، موجة تندفع وراء موجة.

---

[1] محسن أحمدالخضيرى ، المرجع السابق 2003م، ص 74

[2] محسن أحمد الخضيري، **إدارة الأزمات: علم امتلاك كامل القوة في أشد لحظات الضعف**"، القاهرة، مجموعة النيل العربية، ط2، 2002م، ص (66).

المرحلة الخامسة/ الاختفاء

وتصل الأزمة إلى هذه المرحلة عندما تفقد بشكل شبه كامل قوة الدفع المولدة لها أو لعناصرها حيث تتلاشى مظاهرها وينتهي الاهتمام بها والحديث عنها، إلا أنه من الضرورة الاستفادة من الدروس المستفادة منها لتلافي ما قد يحدث مستقبلا من سلبيات.

والحقيقة أن الانحسار للأزمة يكون دافعاً للكيان الذي حدثت فيه لإعادة البناء وليس لإعادة التكيف، فالتكيف يصبح أمراً مرفوضاً وغير مقبول لأنه سيبقى على آثار ونتائج الأزمة بعد انحسارها، أما إعادة البناء فيتصل أساساً بعلاج هذه الآثار والنتائج ومن ثم استعادة فاعلية الكيان وأدائه وإكسابه مناعة أو خبرة في التعامل مع أسباب ونتائج هذا النوع من الأزمات[1].

---

(1) محسن الخضيري، المرجع السابق ، 2003، ص 75.

3.2 : **ديناميكية إدارة الأزمات الدولية**

تعتبر إدارة الأزمات الدولية محاولة التغلب على الأزمة الواقعة بين دولتين أو أكثر ومحاولة السيطرة عليها منعاً من تفاقمها ووصولها لحالة الحرب أي المرحلة الأخيرة من الصراع، وذلك من خلال استخدام الأدوات والاستراتيجيات المناسبة، أما ديناميكية إدارة الأزمات الدولية فهي رصد لحركة المتغيرات والأطراف واتجاهات القوة، ومحاولة التكيف السريع مع المتغيرات والمؤثرات المحيطة بالأزمة داخلياً وخارجياً.كما أن هناك محاولات عديدة لربط الأزمات الدولية والتفاعلات السياسية والعوامل المؤثرة والمحيطة بالأزمة خارجياً بالحركه الديناميكية وسرعة التغيرات ضمن المؤثرات والعوامل المؤثرة على الأزمة من ناحية وصناعة القرار السياسي الخارجي والنظام الدولي من ناحية أخرى [1].

1.3.2 : **مثال تطبيقي حرب جزر الفوكلاند**

حرب جزر الفوكلاند التي سببها الرئيس الأرجنتين عام 1982، نتيجة أخطاء جسيمة وحسابات قاتلة لشعبه وتصعيده لأزمة مفتعلة ومضادة في الاتجاهات إلى درجة التطرف لأنة حاول الخروج من أزمة اقتصادية خانقة بافتعاله أزمة خارجية و دولية يستعيد بها الجزر إلى سيطرة الأرجنتين ، واضعاً في حساباته الخاطئة عدم قيام بريطانيا بأي أعمال عسكرية تجاه تصرفاته، لأن الأرجنتين لديها معاهدات موقعه مع الولايات المتحدة الأمريكية لمساندتها عند تعرضها لأي عدوان خارجي ، فبريطانيا لم تغض الطرف وهى من الدول الكبرى وأعلنت الحرب بقرار سياسي خارجي ومساندة الدول الأوروبية لها علناً ، والولايات المتحدة الأمريكية دعمت الحرب سراُ وانتهت بهزيمة الأرجنتين على أراضيها [2].

---

[1] كمال الاسطل، **الديناميكا السياسية وإدارة الأزمات الدولية** ، مقال الكتروني ، 2012 ، www.kimai.topic

[1] THE Falklands war over view of the Falkland war on:
http//military history.about.com/od/battles war 1900 /p/ Falklands.htm 2012

2.3.2 : **المؤثرات الديناميكية والخارجية للأزمة وصناعة القرار السياسي الخارجي**

في الأزمات الدولية عندما تفتعل الدول الصغرى الأزمات وتتدخل الدول الكبرى في هذه الأزمات ضمن أعراف ومعاهدات دولية، فإن المؤثرات وردود الأفعال تكون سريعة وغير مسيطرة عليها لتعدد الإطراف، وتصبح ديناميات وتفاعلات القرار الدولي الخارجي يتعلق بالسيادة، وضعف المقدرة على احتواء الأزمة واحتمال وصولها إلى نقطة الاشتباك أي الحرب ضمن ديناميكية سرعة الفعل ورد الفعل. ومن العوامل المؤثرة على إدارة الأزمات الدولية ، سوء الإدراك والميل إلى المجازفة، التفكير السلبي والتفكير المغلق بمصلحة كل طرف مهما كانت النتائج[1].

3.3.2 : **مستويات دينامكية لإدارة الأزمات الدولية**

إن إدارة الأزمات الدولية ليست وسيلة جديدة في القانون الدولي أو العلاقات الدولية، إنما تهدف إلى تطويرها لأهميتها، فهي منذ البداية كانت في صميم إلية التوازن في أوروبا مع نجاح الدبلوماسية وفن التفاوض للحفاظ على السلام والاستقرار لعقود من الزمان، حتى تغير موازين القوى العالمية فما الذي تغير؟ أولا : نظام التسلح تغيرت طبيعته وتطورت إلى اسحلة نووية فتاكة تحت ظل عملية الدمار الشامل، ثانياً : الأنظمة الاقتصادية المعقدة وكثرة المنظمات العابرة وغيرها، ثالثاُ : الأنظمة السياسية وتعقدها، فاعتبرت بداية العصر النووي القرن العشرين فأصبحت الدول التي تمتلك الأسلحة النووية قادرة على توجيه ضربة إلى دولة لديها نفس المقدرة والأسلحة النووية وقادرة على الرد مما يهدد بما يعرف بعملية الدمار الشامل، ولجميع الأسباب السابقة أصبحت مستويات وديناميكية وسرعة المتغيرات والمؤثرات التي تتحكم بمستويات إدارة الأزمات الدولية خطيرة وحساسة، الصراع من أجل

---

[1] شيلا هاردن، **دويلات في عالم كبير**، ترجمة وليد عبد الحي، طلاس للدراسات والترجمة، دمشق سوريا، 1989، ص 4.

البقاء وإغلاق بوابة الكوارث الدولية فنجاح ومتابعة ديناميكية إدارة الأزمات الدولية والسيطرة على كل المتغيرات يضمن نجاح العملية واستمرار العالم دون ويلات الفناء [1].

4.3.2 : **البعد الديناميكي لعناصر الأزمات الدولية**

عناصر الأزمة الدولية هي ثلاث عناصر رئيسية إذ توافرت بظاهرة ما عرفت مباشرة بأنها أزمة المفاجأة، التهديد للمصالح والوضع الراهن، ضيق الوقت والضغط النفسي وفقدان السيطرة. ففي حالة التهديد من قبل الأطراف المتعلقة بالأزمة وتفاعلهم من خلال مواقف وردود أفعال ديناميكية تغير من مجرى العلاقات بين الأطراف المعنية بالأزمة مما يعكس ضرورة اتخاذ قرارات سريعة وفعاله، ففي أزمة قصف المفاعل النووي العراقي 1982، من قبل إسرائيل اتخذ القرار رئيس الوزراء الأسبق مناحيم بيغين بنفسه قرار القصف دون موافقة معظم القادة الإسرائيليين بما فيهم رئيس مجلس الأمن القومي الإسرائيلي.

5.3.2 : **ديناميكية عنصر المفاجأة**

عنصر المفاجأة لا يوجد عليه أجماع من قبل المتخصصين ، حيث إن الأزمة قد تكون متوقعة وتنفجر بتخطيط وتدبير مسبق، وأحيانا مفاجأة، وبالتالي دخل عنصر النسبية على عنصر المفاجأة حتى إن "تشارلز هيرمان" نفسه الذي اعتمد عنصر المفاجأة كخاصية مميزة لموقف الأزمة في تحليلاته عام 1969 وعام 1972 وذلك في كتابيه "أزمات السياسة الخارجية" عام 1969، و"الأزمات الدولية" عام 1972، أعاد هيرمان في دراسته عن "أثر الترتيبات أو الأنساق التنظيمية في إدارة الأزمة " عام 1975 ليسقط المفاجأة كأحد العناصر المميزة للأزمة في تعريفه للأزمة الدولية، كذلك فإن "مايكل بريتشر" استبعد المفاجأة كخاصية تميز موقف الأزمة الدولية، وأقتصر على عنصري التهديد

---

[1] كمال حماد، **ادارة الأزمات (الإدارة الأمريكية والإسرائيلية للأزمات نموذجاً)**، مقال الكتروني
http:www.siironline.org/alabwab/derasat(01)/317.htm

وضيق الوقت وذلك في مقالة بعنوان "نحو بناء نظرية لسلوك الأزمة الدولية" في عام 1977. فموقف الأزمة قد يكون متوقع عن طريق مراكز المعلومات وقياس الرأي العام، وأحيانا مفاجأة في السياسة الخارجية بين الدول نظراً للسرية وخطورة الموقف [1].

6.3.2 : **الأزمات الدولية وديناامكية صانع قرار الأزمة**

الأزمة قد تمثل تهديد عالٍ أو متوسط أو منخفض للقيم والمصالح العليا، والأزمة أخيراً قد تتميز بضيق الوقت المتاح للتصرف أو بطول ذلك الوقت، وهكذا فإن لكل عنصر من عناصر الأزمة مستوياته المختلفة.

وهذا الضغط العالي المتولد عن الأزمة لا شك وأنه يؤثر على أداء مهام عملية صنع القرار وخاصة ما يتعلق بنماذج الإدراك فهذه الضغوط قد تؤدي إلى تشويه المهام الإدراكية لصنع القرار حيث تؤدي إلى ضعف الانتباه والتشويش، وتضيق مجال إدراك المعلومات وضيق الأفق وتزايد جمود الإدراك، وضعف القدرة على الإبداع، وزيادة مستويات الغموض وعدم التيقن والتأثير السلبي على مهام جمع المعلومات والاستشارة والاتجاه نحو الخبرة التاريخية الخاصة بالقائد للعودة لاستخدام نفس الحلول التي استخدمها في أزمات سابقة دون الأخذ بالاعتبار لديناميكية المتغيرات المحيطة بالأزمة ومدى خطورتها[2].

[1] عزت عبد الواحد سيد، **ادارة الازمة فى السياسة الخارجية المصرية : دراسة حالة لأزمة الخليج الثانية 1990-1991**، رسالة ماجستير غير منشورة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة 1994 ، ص28.

[2] مصطفى علوي، التعريف بظاهرة الأزمة الدولية والتطبيق على أزمات الصراع العربي الأسرائيلى، **مجلة الفكر الاستراتيجي**، يناير 1987، ص 61 -62.

7.3.2: **ديناميكية تفاعل المؤثرات والمتغيرات البيئية على أطراف الأزمة الدولية**

تحديد سمات الأزمات الدولية يتطلب التركيز على النقاط الرئيسية في الأزمة والمتمثلة في الأطراف المشتبكة، المنطقة الجغرافية، والبيئة الإقليمية والدولية التي يحتمل أن ينشأ فيها النزاع أو الصراع، درجة الشدة في مستواها الأقصى، عقد مقارنات بين قدرات ومواقف وادوار وأهداف الأطراف المتفاعلة في جو الأزمة والأحداث المباشرة التي دفعت بها، والتكتيك المستخدم من قبل جميع الأطراف[1].

1.7.3.2: خطورة تدخل أكثر من طرف في الأزمات الدولية

من خطورة تدخل أطراف دولية أخرى، اختلال في موازين القوى الدولية تتعرض المصالح العليا للخطر مما يدفع الأمر إلى اتخاذ إجراءات مضادة، تفضي به إلى اتخاذ موقفا إلى جانب أحد طرفي الأزمة وضد الطرف الآخر، فالبيئة الدولية متشابكة وحافلة بتداخل الأهداف والمصالح بسبب انتمائها إلى حلف أو معاهدة دفاع مشترك أو اتفاقية تجارية، وهذا الشيء الذي يخشى منه ولكنه يبقى محتملا، هو اتساع رقعة المتداخلين في الأزمة مما يزيد من تفاقم خطورتها، ويجعل منها صراعاً دولياً فعلياً على أسوأ حالات الصراع يمكن إن تدفع الأزمة باتجاه حرب الهلاك[2].

---

(2) أمين هويدي، ادارة الازمات فى ظل النظام العالمى المرواغ فى السياسة الدولية ، العدد 1120 ، ابريل 1993، ص 177- 178، وأيضا أمين هويدى، **الفرص الضائعة والقرارات الحاسمة فى حرب الاستنزاف**، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط 1، 1992، ص 39- 40 .

(3) أحمد عبد البديع، أدارة الأزمات الدولية ودبلوماسية القوة السياسة الدولية ،العدد 111 كانون الثانى 1993، ص 123 .

2.7.3.2: مؤشرات الخطورة لمستويات الأزمة الدولية :

أخطر حالات التأزم شدة هي الحالة التي تصل فيها الأزمة حد التعقد، بحيث يصل مؤشر التوتر في العلاقات إلى حد استهداف القيم السياسية والمصالح العليا للدولة المتمثلة بالسيادة على أراضيها والاستقرار الأمني والأمن القومي، عندها فقط تكون المسافة صفر مع الخطوة التالية والتي هي استخدام العنف المسلح أو الحرب.

مثال تطبيقي : حرب الخليج الثانية أغسطس – 1990

على سبيل المثال أن الدولة متى ما أدركت بأن الإجراءات والنوايا للدولة الأخرى الداخلة معها في أزمة، قد وصلت حد الاستهداف المباشر والشامل وهو الحد الأقصى الذي يعمل فعلياً على زعزعة مركزها، ويحاول النيل منها، فإنها والحالة هذه سوف تعمل في سياق إجراءاتها المضادة إلى تقويض أهداف الدولة المعتدية، وتصعيد إجراءاتها المضادة إلى حدود الانتقام المقابل أيضا. فأزمة الخليج كانت أزمة حادة ومعقدة منذ بداية الاحتلال العراقي للكويت في شهر آب–أغسطس 1990 وحتى اتخاذ قرار الحرب وبدء العمليات العسكرية في 15 يناير –كانون الثاني 1991[1].

يؤشر ما سبق إلى إن الصراعات التي تقف وراء الأزمات في الساحة الدولية هي ليست بالضرورة صراعات سياسية فقط، وإنما يمكن أن تكون اقتصادية وعسكرية وتكنولوجية واجتماعية وثقافية وحضارية.

---

[1] تامر كامل الخزرجى، **العلاقات الدولية واستراتيجية أدارة الأزمة**، دار المجدلاوى للنشر والتوزيع، عمان الأردن 2005، ص 367– 368 .

8.3.2 : **ديناميكية التعامل مع محيط الأزمات الدولية**

يحتاج التعامل مع الأزمة إلى نوعية خاصة من السياسة وفن التفاوض والدبلوماسية المرنة، وديناميكية وحركة سريعة للتكيف مع المؤثرات والأحداث المتسارعة بهدف السيطرة وتجاوزاً للإجراءات المتبعة لاتخاذ القرار السياسي خارج الأطر المألوفة، وذلك لأن الأزمة هي عبارة عن تحول مفاجئ عن السلوك المعتاد، فهي ذلك الموقف الذي يخلق انقطاعا أو تغيرا مفاجئا في أحد المتغيرات النظامية أو أكثر.

1.8.3.2: استراتيجيات مواجهة الأزمات

يشير (الكسندر جورج) إلى أن هناك مجموعتين من الاستراتيجيات التي يمكن استخدامها في إدارة الأزمات الدولية [1] :

1.8.3.2 .1 : الاستراتيجيات الهجومية

تندرج تحتها خمسة استراتيجيات تستخدم لتغيير الوضع القائم على نحو يخالف حسابات وتقديرات الخصم، وهذه الاستراتيجيات الهجومية بعضها يعبر عن تحركات أو أفعال تهديدية ضارة (مثل الابتزاز التهديدي)، وبعضها الآخر يتراوح ما بين الانتهاكات واستخدام درجة من العنف. لكن كلا منها يمكن أن يصاحبها تأكيدات بتشجيع المرونة، أو تقليل مخاطر التصعيد من جانب الخصم.

إستراتيجية الابتزاز التهديدي

تعني أن هناك مطالب للطرف الذي يستخدمها، وعلى الخصم الآخر أن ينفذها وإلا كان جزاؤه العقاب، فالطرف المهدد هنا يستخدم الابتزاز التهديدي لإيجاد أزمة يحقق من خلالها مصالحه، وإذا

---

[1] مصطفى علوي، **إدارة الأزمات الدولية**، القاهرة، جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية،1991، ص 175

نجح في استخدام هذه الإستراتيجية فلا مجال للتصعيد، فالطرف الذي يهدد قد حقق مصلحته دون استخدام القوة غالبا، ولكن يلاحظ أن نجاح هذه الإستراتيجية تتطلب وجود تفاوت واضح في ميزان القوة لصالح من يستخدمها، لان ذلك هو ما يوفر له القدرة على النجاح في تنفيذها بعد أن أدرك خصمه هذا التفاوت وبالتالي نفذ ما يطلبه، من أمثلة هذه الاستراتيجيات الضغط الذي مارسه الاتحاد السوفيتي من اجل تغيير السياسة الغربية اتجاه برلين خاصة، وفي ألمانيا عامة خلال أزمة 1958[1].

إستراتيجية جس النبض المحدود (الامتحان المحدود)

تبدأ الإستراتيجية بمحاولة أحداث تغيير مقبول في الوضع القائم مع مراعاة تجنب التصعيد، ولذلك يتم أتباع وسائل مرنة للفعل ، بحيث يمكن وقفها أو إلغاءها بسرعة وبسهولة. هذه الإستراتيجية محدودة ومرنة (أي قابلة للتبديل) ، وهي تتطلب الوضوح في التحرك، وكفاية التهديد لإرغام الخصم على الاستجابة للمطالب ، وإعلان ذلك بصورة واضحة وفي الوقت المناسب.

إستراتيجية الضغط المحكوم

فيها يدرك الطرف المتحدى أن الطرف الآخر المدافع قد تعهد بالدفاع عن الوضع القائم، ومع ذلك يبادر بحملة لتغيير الوضع القائم، من خلال اختيارات اقل حدة من إستراتيجية جس النبض المحدود، فالطرف المتحدي يلجأ لاستخدام أفعال صغيرة لممارسة الضغط ضد استمرار الوضع القائم، ويجد الطرف المدافع صعوبة في مواجهة ذلك الضغط، أما لأنه لا يملك قدرات ملائمة لذلك، أولأنه معارض لاستخدامها [2].

---

[1] سعد حقي توفيق، **النظام الدولي الجديد**، عمان ، دار وائل للنشر، 2006، ص61

[2] كولن باول ، وبيتر موني، **الحرب الباردة وما بعدها** ، ترجمة نزاز عبدون، عمان ، دار النشر ،1985، ص25.

إستراتيجية الأمر الواقع

تستخدم هذه الإستراتيجية عندما يكون الطرف المتحدي على ثقة من أن منافسه غير متعهد بالدفاع عن الوضع القائم في ظل النزاع، حيث يقرر المتحدي اتخاذ إجراء حاسم وسريع لتغيير الوضع القائم، ولكن مثل هذه الإستراتيجية قد لا تلقى قبولا قوميا أو دوليا، فقد تتعرض للإدانة، وقد تؤثر على سمعة المبادر بها كفاعل جدير بالثقة، وهذا في حد ذاته قد يكون كافيا للعدول عن تلك الإستراتيجية، ويدرك الطرف المتحدي المدافع أن أمامه بديلين : أما أن يترك هذه الإستراتيجية ويتبع إستراتيجية هجومية أكثر حذرا، أو يتخذ قراره الحاسم بتغيير الوضع القائم بسرعة لا تترك للخصم المدافع فرصة للمقاومة والرد.

إستراتيجية الاحتكاكات البطيئة (الاستنزاف البطئ)

قد تلجا الدولة إلى تغيير الوضع القائم عن طريق إستراتيجية الاحتكاك البطئ، وفي الغالب أن الفاعل الضعيف هو الذي يلجا إلى هذه الإستراتيجية لإرهاق الطرف القوى، وتأخذ هذه الإستراتيجية شكل حرب عصابات، وأعمال إرهابية فدائية، وقد يتورط الطرف الضعيف في عمليات عسكرية تؤثر على المزايا التي يتمتع بها الخصم القوى مثل (حرب الاستنزاف التي قادها جمال عبد الناصر ضد إسرائيل في عام 1969–1970)[1].

2. 1.8.3.2 : الاستراتيجيات الدفاعية لإدارة الأزمة

دبلوماسية القهر والإجبار

تسعى هذه الإستراتيجية إلى دفع الخصم إلى التوقف عن سلوكه العدواني، وذلك بالتهديد باستخدام القوة أو الاستخدام الفعلي لها، ولكن في أشكال محدودة لإجباره على التراجع عن مطالبه،

[1] الحرب والأزمة، ملف عدوان اسرائيل على لبنان، بيروت، العدد11، 2006، ص25.

مع إعطائه الوقت المناسب للتراجع قبل أن يلجأ المدافع إلى الأعمال العسكرية لإجباره على ذلك، ومثل هذه الإستراتيجية تتضمن استخدام أنماط التهديد ونماذج الأعمال العسكرية التي يصاحبها اتصالات ملائمة بالخصم ، كالتحذير والتهديد والمساومة والمفاوضة [2].

إستراتيجية التصعيد المحدود

ينفذ الطرف المدافع هذه الإستراتيجية من اجل كسب شروط أفضل في عملية المساومة، ولذا قد يتورط في بعض الأعمال العسكرية المحدودة والمنتقاة في سبيل تحقيق هذا الهدف، حتى إذا تطلب الأمر تصعيدا رأسيا أو أفقيا (زيادة الصراع في مجال ما ، أو توسيع نطاقه ومداه في مناطق أخرى).

تعد حرب الاستنزاف بين مصر وإسرائيل مثلا لاستخدام تلك الإستراتيجية من جانب الطرفين عندما أرادت إسرائيل أن تقضي على إستراتيجية الاستنزاف المفتوحة التي اتبعها عبد الناصر، وذلك لتوجيه ضربة جوية لاختراق العمق المصري، وضرب الأهداف المدنية المصرية بما يحمله ذلك من خسائر فادحة لعبد الناصر، وتضعف من قدرته على استمرار إستراتيجية الاستنزاف. ولمواجهة ذلك الموقف استطاع عبد الناصر أن يقنع السوفيت بالدخول إلى جانبه في عملية تصعيد مضادة، وكانت النتيجة إرسال مبعوث وزارة الدفاع السوفيتية إلى مصر لذلك الغرض، وتمخض عن الزيارة باختصار العمليات العسكرية للطرفين [1].

إستراتيجية الخطوة – خطوة

قد لا يرغب المدافع في استخدام الإستراتيجية، نظرا لأنها قد تقود إلى التصعيد غير المرغوب، لذا قد يفضل إستراتيجية الخطوة – خطوة أو الانتقام الجزئي، هذه الإستراتيجية قد يصاحبها تعبير إداري من جانب المدافع، بأن هذه الإستراتيجية تستخدم لمناقشة شكاوي ومطالب الخصم.

---

[2] محمد شومان، الأزمات وأنواعها، **جريدة الجزيرة القطرية**، العدد10325، ص24.

[1]

إستراتيجية اختبار القدرات

يلجا المدافع لاستخدام هذه الإستراتيجية عندما يواجه بمستوى محدود من محاولات تغيير الوضع القائم، بما يجعله يقبل التحدي المطروح، ويدخل مع المتحدي في اختبار للقدرات، وبذلك يضع الخصم المتحدي أمام بديلين : أما التطور في تصعيد يعرضه للمخاطر، وأما قبول الفشل في مبادرته لتحدي المدافع (ولكي تنجح هذه الإستراتيجية يجب أن يعمل المدافع على منع محاولات الخصم للتصعيد) وقد يستخدم في ذلك وسائل التحذير، ونشر القوات المسلحة، وتوجيه تهديدات ضمنية أو صريحة، والغرض من ذلك ليس التهديد من التصعيد الفعلي، بل منع الخصم الذي أحبطت خططه من القيام بذلك التصعيد[1].

إستراتيجية نقل التعهد والحزم

لعل نقل التعهدات (اتخاذ القرار) هو عنصر هام في بعض الاستراتيجيات السابق ذكرها، ولكنه في ظل ظروف معينة تصبح في حد ذاتها إستراتيجية مستقلة، وذلك عندما تشير التطورات إلى أن الخصم قد يلجأ إلى المبادرة لتغيير الوضع القائم، وتكون لدى المدافع الفرصة المناسبة لإثناء الخصم عن القيام بذلك، وذلك لإعلانه التعهد بحماية الوضع الراهن، واتخاذ قرار بمواجهة أية أثارة مستقبلية، أو أية مواجهة وشيكة، فإذا كان المدافع سبق وان أشار بإتباع سياسة رادعة لحماية الوضع الراهن المهدد، فأن هذه الإستراتيجية يمكن استخدامها لتدعيم تلك الإشارة التحذيرية في حالة ما إذا بدأ الخصم العمليات العسكرية.

---

[1] Holsti, K.J. International politics, A framework for Analysis, Prentice Hall, N.J 3rd dition, 1977. P. 418

إستراتيجية شراء الوقت

من خلال هذه الإستراتيجية يلجأ المدافع إلى محاولة كسب الوقت من اجل البحث عن إمكانية التوصل إلى تسوية تفاوضية مقبولة من الطرفين، وهذه الإستراتيجية تهدف لحماية مصالح احد الأطراف، أو تقليل خسائره على الأقل لتحول دون التصعيد غير المرغوب فيه، ويفضل المدافع هذه الإستراتيجية، (شراء الوقت) إذا قدر أن استعداداته ليست كافية لمواجهة التحدي، وأيضا إذ أدرك بان شراء الوقت وسيلة لتحسين وضعه التساومي [1].

9.3.2 : أدوات الإدارة الأمريكية لإدارة الأزمات الدولية

إن موقف الأزمة يشهد استخدامها لأدوات السياسة الخارجية بهدف إدارة الأزمات الدولية، وتتعدد أدوات السياسة الخارجية للدولة، ومن ابرز هذه الأدوات ما يلي:[2]

1.9.3.2: الأداة الدبلوماسية

تضم المهارات والموارد الإدارية التي تستعملها الدولة في تمثيل ذاتها إزاء الوحدات الدولية الأخرى، ويتم استخدامها من خلال السفراء المعتمدين، أو المؤتمرات متعددة الأطراف أو من خلال المبعوثين الشخصيين، وتتعدد مظاهر استخدام هذه الأداة فهي تبدأ من تصريحات المسؤولين في الدولة، وتمتد باتخاذهم لتحركات رسمية تجاه الطرف الآخر في الأزمة المعنية، وتتعدد أساليب استخدام هذه الدبلوماسية، فقد تكون في شكل مساعي حميدة،أو وساطة ،أو تفاوض.

---

[1] إسماعيل صبري مقلد، **نظريات السياسية الدولية**، الكويت ، منشورات ذات السلاسل،1987، ص239.

[2] وليد سليم، مفهوم التسوية السياسية، **مجلة العلوم السياسية**، جامعة الكويت، العدد1، 1981، 11-13

2.9.3.2 : الأداة الاقتصادية

يقصد بها الأنشطة التي تستعمل للتأثير في إدارة وتوزيع الثروة الاقتصادية للدولة، ومن أمثلة هذه الأنشطة المعونات الاقتصادية، سواء منحها أو منعها، والتفاوض حول تنظيم المعاملات التجارية والتعريفة الجمركية وأدوات الحماية الجمركية، والعقوبات والمقاطعات الاقتصادية، وإعطاء الافضليات، كإعطاء وضع الدولة الأولى بالرعاية، وأدوات تحديد سعر صرف العملة الوطنية.

3.9.3.2 : الأداة الدعائية

يقصد بها استخدام وسائل الإعلام المختلفة وذلك للتأثير على الرأي العام – الداخلي والخارجي– بما يدعم ويساعد موقف مستخدمها،ويضعف من موقف خصمه. وفي إطارها تستخدم المؤثرات الثقافية المختلفة من معتقدات وأيديولوجيات [1].

4.9.3.2 الأداة العسكرية

يقصد بها مجموعة الإجراءات المتعلقة باستخدام القوة أو التهديد باستخدام القوة المسلحة للدولة في تحقيق هدف ما، وتشمل هذه الأدوات إنشاء قوات مسلحة وتسليحها وتدريبها، وتوزيعها واستعمال القوة، أو التهديد بها، والمساعدة العسكرية، والغزو المسلح، وتقديم المعدات العسكرية وتطوير الأسلحة، وعمليات توزيع القوات، سواء بالنقل البحري أو الجوي، وتغيير حجم المعدات العسكرية، وعقد التحالفات العسكرية، والهجوم المسلح، وهذه الأداة قد يتم استخدامها بشكل محدود لتحقيق هدف جزئي، فيما يسمى بالحرب المحدودة أو العملية العسكرية، وقد يتم استخدامها ويتسع نطاقها ليصل إلى

---

[1] سكوت ريتير، **استهداف إيران**، ترجمة الأيوبي، بيروت ، الدار العربية للعلوم، 2007، ص33

موقف الحرب الشاملة. وبالإضافة لهذه الأدوات توجد بعض الأمور المدعومة لتزيد من كفاءة استخدامها [2].

وكل أداة من الأدوات السابقة ذكرها يمكن للإدارة الأمريكية استخدامها في إدارة الأزمات الدولية بشكل توفيقي وفقاً لهدف صانع القرار والمسئول عن إدارة الأزمة فعلى سبيل المثال فإن الإداة العسكرية قد يؤدي التهديد باستخدمها كتصعيد مما يؤدي استخدامها بشكل ضاغط، وقد يتم سحبها وتراجعها بما يعني استخدامها بشكل توفيقي، وكذلك الأداة الدبلوماسية قد تستخدم بشكل ضاغط كأن يتم سحب السفير عند حدوث الأزمة، أو يتم قطع العلاقات الدبلوماسية، ونفس الأداة يمكن استخدامها بشكل توفيقي، بالتصريح مثلا عن عدم رغبة الدولة في تصعيد الأزمة مع الطرف الآخر، أو اللجوء للتفاوض. وفي إدارة الأزمة الدولية يهتم صانع القرار بتحديد وضعه التساومي الذي يعني المصالح المتصارع عليها، ومدى أهميتها في الأزمة، وفارق القوة لمواقفه، وموقف الطرف الآخر، وذلك لتحديد الأدوات التي يمكنه استخدامها في إدارته للأزمة، والأسلوب الأمثل لاستخدامها (بالضغط أم بالتوفيق والتهدئة) على أن الهدف مما يتخذه من تحركات ضاغطة أو توفيقية هو التأثير على مدركات الخصم لتحقيق أعظم مكاسب له، واقل خسائر ممكنة.

وبصفة عامة يمكن القول بأن اختيار الاستخدام الضاغط أو التوفيقي للأداة في إدارة الأزمة الدولية، أو في مراحلها، وجعل الاستخدام الثاني ممكنا ومساعدا، إنما يتوقف على اعتبارين أساسيين هما : الأول تقدير الدولة لتوازن القوى بين الخصم من حيث القوة النسبية لكل منهما، وأهمية المصالح والأهداف التي يسعى كل منهما إليها خلال الأزمة ، فإذا قدرت الدولة أن التوازن يميل لصالحها كانت إميل إلى استخدام الأدوات بشكل ضاغط، والعكس صحيح أي إذا كان التوازن في غير صالحها مالت

---

[2] Simon A.Booth. Crisis Management Strategy. U.S.A.Routledge,1993.p.150.

لاستخدام الأدوات بشكل توفيقي أآثر منه ضاغطاً [1]، أما الثاني: مدى شرعية مطالب الخصم فكلما كانت الدولة مؤمنة بشرعية مطالبها مالت لاستخدام أدواتها بشكل ضاغط، وإذا قدرت أن مطالب الخصم شرعية لجأت إلى التوفيق بشكل أساس في استخدامها لأدواتها، إذا لم تكن متفوقة بدرجة واضحة نسبيا عن الخصم.

---

[1] كينيث أر تيمرمان، **العد العكسي للازمة، المواجهه النووية المقبلة مع ايران**، دار الملايين، 2006، ص91.

4.2 : **خاتمة**

يخلص هذا الفصل إلى أن الأزمة موقف مفاجئ تقع أحداثه على نحو يفاجئ صناع القرار، وهذه المفاجئة تؤدي إلى عدم التيقن الذي يضيف إلى حالة الغموض في موقف الأزمة، الهدف من إدارة الأزمات الدولية هو تجنب القتال المباشر باستخدام القوات المسلحة، و ويرى بعض العلماء أن الردع هو الوسيلة الوحيدة لإدارة الأزمة بنجاح.

إن البعد الديناميكي لتصاعد الأزمة الدولية أو تراجع حدتها هو تعبير عن الديناميكية السياسية السريعة للأزمات الدولية من حيث أنها حالة يتولد فيها حوادث كثيرة وشديدة تدعو الأطراف المنهمكين في أزمة إلى القيام بأفعال كما يتطلبه الحال، كما أن الأزمة تعد حالة من الصعوبة بحيث قد لا تخضع للرقابة والسيطرة بقدر كاف، ويصبح قصور الرقابة مدعاة للفزع خاصة عندما يلازم الأزمة ضيق في الوقت ونقص في كمية ونوعية المعلومات الموثقة والمصنفة التي يعول عليها، هذا فضلا عن سرعة وديناميكية تغير أنماط المواقف والعلاقات بين الأطراف المتورطة في الأزمة مما يعكس مزيدا من حالات القلق والإجهاد والاضطراب.

الفصل الثالث

الإدارة الأمريكيةلأزمة البرنامج النووي الإيراني

دراسة حالة

1.3 مقدمة

2.3 المبحث الأول: الولايات المتحدة وإدارة البرنامج النووي الإيراني

3.3 المبحث الثاني: مواقف الدول الكبرى بشأن امتلاك إيران السلاح

1.3 : مقدمة

كانت الولايات المتحدة الأمريكية وما زالت تنظر إلى البرنامج النووي الإيراني وقدراته بأنه قد وصل إلى حالة من التطور التي تؤهله إلى درجة التمكن من صنع قنبلة نووية دون الحاجة إلى مساعدة الدول الأجنبية الأخرى، وأن الاستمرار في ممارسة الضغط على إيران لإيقاف المشروع النووي الإيراني لن تجدى نفعا.

2.3: الولايات المتحدة وإدارة البرنامج النووي الإيراني

1.2.3 : بداية البرنامج النووي الإيراني

سعت إيران منذ الخمسينيات من القرن العشرين إلى تطوير قواعدها العلمية في المجال النووي، وكان الهدف الرئيسي من ذلك هو امتلاك السلاح النووي، تعزيزاً لنهجها وتحقيقاً لأحلامها التوسعية بإعادة أمجاد الامبراطورية الفارسية المندثرة [1].

وقد كان للدول الغربية دوراً كبيراً في تحديث وتطوير البرنامج النووي الإيراني، استنادا إلى اعتقادها الراسخ بدور إيران في المنطقة، وعلى الرغم من عدم توافر القدرات العلمية وصعوبة تأمين التكاليف التي يتطلبها مثل هذا البرنامج الطموح إلا أن جهود شاه إيران كانت مستمرة فى هذا المجال. فقد كان نظام الشاه يسعى إلى تطوير قدراته النووية للوصول إلى إمكانية القيام بتفجير نووي للأغراض السلمية على غرار التفجير الهندي عام 1974[2].

---

[1] – أنيس الدغيدى، الملف النووي، (القاهرة، العالمية للكتب والنشر، 2007)، ص 43.

[2] – عصام عبد الشافي، أزمة البرنامج النووي الإيراني، (القاهرة: مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، 2004)، ص4.

ولكن بعد سقوط شاه إيران تأثر العمل في البرنامج النووي الإيراني تأثراً سلبياً، لحين اتضاح رؤية الخميني، وبعد أن أتضحت رؤية الخميني الداعية لضرورة امتلاك إيران الإسلامية للقنبلة النووية لتحقيق التوازن مع إسرائيل بدأت إيران تحقق بعض التقدم في هذا الاتجاه. وفى فترة الحرب العراقية الإيرانية شهد البرنامج النووي الإيراني انتعاشاً من جديد بعد استئناف لجنة الطاقة الذرية الإيرانية لعملها مجدداً وكان (آية الله بهشتى) هو المشرف الأول على تطوير البرنامج النووي في حينه، والذى سعى إلى التعاون مجدداً مع أوروبا وباكستان، وقد أعيد العمل بالمفاعلات النووية الإيرانية بعد طرح الموضوع على مجلس الشورى الإيراني وحصوله على موافقتها [1].

ومن ثم فإن الطموح النووي الإيراني لم يكن يتجاوز حدود المعرفة العلمية اللازمة للعمليات التعليمية والدراسية في الجامعات الإيرانية وذلك حتى عام 1957 حينما وقعت الولايات المتحدة الأمريكية وإيران على اتفاقية بينهما للتعاون النووي، وبالفعل بدء في إنشاء مفاعل طهران النووي للأبحاث، وبدأ عمله في عام 1967 بطاقة 5 ميجاوات. ويبدو أن القيادة الإيرانية لم تكن يتملكها طموح كبير فى المجال النووي لذا بمجرد صدور اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية في حزيران / يونيو عام 1968 بادرت إيران على التوقيع عليها فى الأول من تموز / يوليو عام 1968، وصدقت عليها فى عام 1970، وهى الاتفاقية التي حددت حصراً الدول النووية في الدول الخمس دائمة العضوية فى مجلس الأمن الدولي، وفى مقابل ذلك أوردت هذه المعاهدة بعض الالتزامات على هذه الدول، وحظرت على الدول

[1]- David Albright, An Iranian Bomb? The Bulletin of Atom Scientists (Washington D.c) January 1995), pp., 4-7.

الأخرى حيازة أو نقل أو استخدام أى سلاح نووى. واعتبرت المعاهدة أن حظر الأسلحة ذات الدمار الشامل ملحوظ أيضاً مثل الأسلحة النووية(1).

وفى مقابل هذا الحظر فإن لهذه الدول غير النووية حق استخدام الطاقة الذرية من أجل أغراض سلمية. وفى عام 1973 وقعت على اتفاقية الضمانات النووية وفى عام 1974 أدرج موضوع إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية فى الشرق الأوسط لأول مرة فى جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة بناء على طلب مقترح من إيران التي انضمت إليها مصر في وقت لاحق، حيث اشتركتا في تقديم قرار اعتمدته الجمعية العامة فيما بعد، بوصفه القرار رقم (3263) (د – 29) بتاريخ 9 كانون اول / ديسمبر عام 1974. ثم وقعت إيران على المعاهدة الدولية التالية (CTBT) والتي تتعلق بالحظر الجزئي للتجارب النووية والتى صدرت بصيغتها النهائية فى عام 1996، حيث بات الحظر شاملاً لكافة التجارب النووية من جهة وملزماً لكافة الدول النووية وغير النووية من جهة أخرى. وحددت هذه الاتفاقية أجهزة رقابية دولية، تابعة لوكالة الطاقة الذرية، لرصد كل هذه التجارب الممكنة فوق سطح الأرض أو فى أعماق المياه وتعتبر هاتان الاتفاقيتان قواعد ثابتة فى القانون الدولى للحفاظ على السلم والأمن الدوليين (2).

وقد شدد الرئيس على خامنئي في خطاب ألقاه في عام 1987 أمام المنظمة الذرية الإيرانية على أهمية الجوانب العسكرية للقوة النووية الإيرانية وذكر فيها : " فيما يتعلق بالطاقة الذرية فإننا نحتاجها الآن، ولذلك فإننا بحاجة إلى جهود مستمرة وحثيثة منظمة جميعاً أيها الأخوة فى هذا الحقل، وأن أقل

---

(1) – محمود عبد الظاهر، مسار القيود على البرنامج النووي الإيراني بين الفعل الخارجي ورد الفعل الإيرانى، ورقة مقدمة إلى ندوة إيران والنظام الدولي، (جامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 27 أبريل 2006) ص: 9 – 11.

(2) - The Annual Report for 1992, International Atomic Energy, DC (XXXVII) – 1060, July 1993, p., 140 – 142. www.iaea.org/About/Policy/GC/GC37/.../English/gc37-1060_en.pdf

ما يمكننا عمله هو أن ندع أعدائنا يعلمون بأننا نستطيع الدفاع عن أنفسنا، وعليه فإن كل خطوة تتخذونها هنا هى الدفاع عن بلادكم وثورتكم لذا فإن عليكم العمل بجد وسرعة كبيرة " [1].

وبعد تسلم رفسنجانى السلطة عام 1989، فقد استمر العمل على إعادة بناء المفاعل النووي فى (بوشهر) جنوب إيران، بالإضافة إلى بناء مفاعلات نووية جديدة. ودعا إلى ضرورة عودة الخبرات الإيرانية من الخارج بإبداء كافة التسهيلات لهم لإحياء البرنامج النووي بغض النظر عن توجهاتهم السياسية [2].

وفى هذا الصدد تم الاتفاق مع الاتحاد السوفيتي لبناء محطة كهرونووية بطاقة (440) ميجاوات، كما واصلت إيران جهودها مع ألمانيا لإعادة بناء مفاعل (بوشهر) كما وقعت إيران اتفاقاً مع ألمانياً الغربية لتنفيذ مشروع كيميائي لخدمة الأبحاث النووية بقيمة مليار مارك ألماني فى طهران [3].

2.2.3 : **تطورات الأزمة**

في بداية التسعينيات من القرن العشرين، عندما اتهمت تقارير دولية وغربية إيران بأنها تمكنت من حيازة بعض الأسلحة النووية بعد تفكك الاتحاد السوفيتي وخاصة من جمهورية كازاخستان، قامت لجنة من مفتشى الوكالة عام 1992 للتحقق من ذلك وأيضاً لتقرير هل هناك علماء سوفييت سابقين يعملون في المواقع النووية الإيرانية حسب ما سربت ذلك معلومات أمريكية وإسرائيلية، ولم تعثر الوكالة الدولية على أي مخالفات وأعطت إيران شهادة بذلك. ومن الواضح أن الحكومة الإيرانية استطاعت إقناع أعضاء الوفد بسلمية البرنامج النووي الإيراني، وهذا ما حدى بها إلى أن تنفى أنها تنتج أسلحة نووية

---

[1]– أنيس الدغيدى، مرجع سابق ذكره، ص54.

[2]– جمال مظلوم، الفكر الإيرانى فى تطوير البرنامج النووى الإيرانى، فى: د. ممدوح حامد عطيه (محرر) **البرنامج النووى الإيرانى والمتغيرات فى أمن الخليج**، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2003)، ص 153 – 155.

[3] – أنيس الدغيدى، مرجع سبق ذكره، ص 56.

سراً وأعلنت أنها تأمل فى الحصول على مساعدة أجنبية لدعم برنامجها للطاقة النووية. وقد جاء هذا الإعلان بعد أن أعلنت ألمانيا الغربية عن عدم رغبتها فى اكمال مشروع نهضة محطة (بوشهر) النووية الذى بدأته فى زمن الشاه، ورفض الأرجنتين لتسليم إيران شحنة من المعدات النووية وسط شكوك بأن طهران ربما تحولها إلى الاستخدام للأغراض غير السلمية، وإعلان فرنسا عن تأجيل مباحثات مع إيران لدعم خطط صناعتها النووية[1]. وفى الفترة من 1992 وحتى عام 2002 استمرت اتهامات الولايات المتحدة وإسرائيل لإيران بوجود برنامج سرى عسكري وأنها تسعى لتملك القدرة النووية لأغراض عسكرية وخاصة على ضوء استمرار إيران في سلسلة تجاربها الصاروخية و تطويرها. وفى عام 1993 أكد تقرير وكالة المخابرات الأمريكية المعلن سعى إيران المحموم لامتلاك القنبلة النووية وتطوير صناعتها العسكرية.

وفى عام 1992 تحولت إيران تجاه روسيا الاتحادية التى كانت تعانى من مشكلات ما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وفى ذات العام تم توقيع اتفاقية تعاون عسكري بين روسيا وإيران فى مجال الأغراض الصناعية السلمية وبناء المحطات النووية، وشهد عام 1994 توقيع عقد بقيمة 800 مليون دولار لبناء مفاعل بوشهر الأول فى نفس الموقع مع التفاوض حول بناء روسيا للمفاعل الثاني فى إطار مشروع إيراني جديد الطموح لإقامة 10 محطات للطاقة النووية خلال 20 عاماً[2]. لكن قوة الدفع الإيرانية – الروسية قد فقدت بشكل سريع، فقد أدت المشكلات المالية إلى الاتجاه نحو التركيز على بناء المفاعل المتفق عليه مع تأجيل البت بشأن المفاعل الثاني، ولم تتمكن الشركات الإيرانية المشاركة فى عملية البناء من تنفيذ التزاماتها وفقاً للجدول الزمنى وتصاعدت الضغوط الأمريكية على

---

[1] شفيق المصرى: "**أسلحة الدمار الشامل بين القانون والممارسة والمثال الإيرانى** (بيروت: مجلة شئون الشرق الأوسط، العدد 117، 2005)، ص 37.

[2] – محمد الفايزى، **تداعيات برنامج إيران النووى، موقع الاستراتيجية**، أبحاث سياسية 21-10-2003، تاريخ دخول الموقع: 18-1-2009.

روسيا لتعديل أو إلغاء الاتفاقات المبرمة مع إيران، بحيث تغيرت عملية بناء المفاعل تماماً عام 1998. وفى نفس العام تمكن الطرفان من التوصل إلى بروتوكول (تسليم مفتاح) تقوم روسيا بمقتضاه بإنهاء العمل فى المفاعل النووي الأول فى أيار / مايو 2003، بينما يتم تأجيل بناء المفاعل النووي الثانى إلى عام 2007 وسجل عام 2001 تطورات حاسمة فى عملية بناء مفاعل بوشهر الأول [1].

وفى هذه الفترة تهافت المسئولون فى النظام الإيراني على الحصول على فرصة لتعزيز التعاون مع فرنسا والصين وربما بعض الدول الأخرى لتطوير المشاريع العسكرية وامتلاك القنبلة الذرية ولم يعد ذلك سراً بل هو معروف من قبل أجهزة المخابرات الأمريكية والغربية، ولكن أحد لم يحرك ساكناً لوقف ذلك حتى الوكالة الدولية للطاقة الذرية وكأن اتفاقاً على غض الطرف عما يدبره النظام الإيراني وموقفه المعلن على لسان مسئوليه [2]. وهناك وصف للمنشآت النووية الإيرانية حسب تأثيرها في مرحلة التطور التكنولوجي ودورها المرسوم فى العملية الإجمالية لامتلاك إيران للقنبلة النووية ([3]).

وفى سبتمبر / أيلول عام 2002 قامت إحدى جماعات المعارضة الإيرانية (المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية) بتصوير منشآت فى "نانتز"، وأوضحت أنها لتخصيب اليورانيوم ومصنع في منطقة "اراك" لإنتاج الماء الثقيل وأن المنشآت في الموقعين يمكن أن تستخدما لأغراض سلمية أو لأغراض عسكرية[4].

---

[1] – ميشال يمين: "**العلاقات الروسية الإيرانية، مشاكل وتطلعات**"، (بيروت: مجلة شئون الأوسط، العدد 114، 2004، ص81).

[2] – أنيس الدغيدى، مرجع سبق ذكره، ص62.

([3]) - المصدر السابق

[2] أحمد عبد الحليم: خريطة القوى النووية فى الشرق الأوسط فى أوائل القرن الحادى والعشرين: حقائقها واحتمالات تطورها. فى محمد إبراهيم منصور (محرر) الخيار النووى فى الشرق الأوسط،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، مركز دراسات المستقبل، 2001)، ص 46.

ومن ثم يمكن القول بأن البرنامج النووي الإيراني قد مر بعدة مراحل إبتداءاً من مرحلة الإعلان أو النية فى امتلاك السلاح النووي، وحتى تصعيد المواقف وصولاً إلى إصدار قرار من مجلس الأمن بفرض عقوبات على إيران ويمكن إبراز أهم مراحل تطور البرنامج النووي الإيراني على النحو التالى[1]:

3.2.3 : **مراحل تطورات الأزمة النووية الإيرانية**

مر البرنامج النووى الايرانى من ناحية صعود الأزمة النووية وتبلورها بعدة مراحل من اهمها وابرزها مرحلة اكمال بناء مفاعل بوشهر وتخصيب اليورانيوم 253–

المرحلة الأولى مرحلة النوايا النووية الإيرانية.

ظلت الفترة من منتصف السبعينيات وحتى – 2003، مثيرة دائماً بافتراض أن إيران تسير في اتجاهات نووية عسكرية، لكن بعيداً عن ذلك، كان معروفاً دائماً أن إيران لا تمتلك عملياً سوى قدرات نووية محدودة، فتبعاً لأكثر التقارير دقة[2] تعد أهم منشأة نووية تعمل فى إيران هى مفاعل أبحاث نووى طاقته 5 ميجاوات، حصلت عليه إيران من الولايات المتحدة فى الستينيات، وبدأ تشغيله عام 1967، بمركز الأبحاث النووية شمال غرب طهران. إضافة إلى أربعة مفاعلات أبحاث محدودة الطاقة، لا تزيد قدرة أكبرها عن 30 كيلو وات تقع جميعها فى مركز أبحاث أصفهان النووي، مع وجود مشروعات نووية غير مكتملة فى مناطق مختلفة من الدولة، أهمها على الإطلاق منطقة بوشهر.

والأهم من ذلك أن كل المرافق النووية المشار إليها في إيران تخضع لنظام ضمانات (رقابة) الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتفتح أبوابها لفرق التفتيش التابعة لها بصورة اعتاد خبراء الوكالة – قبل أن

---

[1] Julien Mercille, The Iranian nuclear “International crisis Group” 21 July 2008, pdf, p. 6

[1] راجع فى ذلك، أحمد إبراهيم محمود، البرنامج النووى الإيرانى آفاق الأزمة بين التسوية الصعبة ومخاطر التصعيد، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 2005)، ص23.

يتغير الموقف عام 2003 – على وصفها بأنها مثالية، فلم تثر إيران مشاكل على غرار ما أثارته كوريا الشمالية – على سبيل المثال – فى التسعينات، بشأن عضويتها فى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية (NPT) رغم الضغوط التى تتعرض لها أنشطتها النووية، وبدا بوضوح أن المسئولين الإيرانيين قد أتخذوا قراراً بعد الأقتراب من هذه المساحة الخطرة خلال فترة طويلة.

وفى الواقع، كان المسئولون الأمريكيون يدركون ذلك. فتبعاً لتصريح شهير كان قد صدر عن توماس جراهام، أهم مسئولى ضبط التسلح فى الإدارة السابقة (كلينتون) واستمر يتكرر على لسان المسئولين الذين يقودون الحملة ضد إيران، فإن المسألة هى " أننا نعتقد أن لديها – إيران – نية السعى وراء برنامج تسلح نووى... فما يقلقنا هو نواياهم المستقبلية، وليس امتثالهم الحالى"، فمعظم ما كان مطروح بشأن إيران قبل بداية القرن الجديد على الأقل، يتعلق بنواياها أكثر مما يتعلق بقدراتها.

لكن رغم ذلك، فإن التوجهات الخاصة بعملية بناء البرنامج النووي الإيراني منذ بدايته، كانت تثير هواجس لا يمكن تجنبها، فعندما اتخذ شاه إيران محمد رضا بهلوى قراره بإطلاق البرنامج النووي الإيراني عام 1974، كانت خططه المعلنة تتضمن بدء عملية مكثفة لبناء 20 (عشرين) مفاعل نووى، بينها مفاعلات طاقة تبلغ قدرة بعضها 1300 ميجاوات، وهى خطط دفعت العراق إلى بدء برنامج نووى يحمل ملامح مدنية – عسكرية فى العالم التالى (1975) مباشرةً فى ظل هواجس أمنية واضحة تجاه البرنامج النووي الإيراني، على الرغم من أن حكومة شاه إيران قد حاولت عام 1974 طمأنة الدول الأخرى بإطلاق مبادرة "إنشاء منطقة لا نووية فى الشرق الأوسط" بالأمم المتحدة [1].

[1] – محمد عبد السلام، البرنامج النووى الإيرانيين الاستخدامات السلمية والتوجهات العسكرية، ورقة مقدمة إلى ندوة إيران والنظام الدولى، مركز البحوث والدراسات السياسية، (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 27 أبريل 2006) ص: 8 – 9.

وعندما أعادت إيران تنشيط برنامجها النووي بعد الثورة، أعلن رضا أمر الله مدير البرنامج النووي الإيراني عام 1995 أن بلاده تعتزم بناء 10 محطات للطاقة النووية خلال السنوات العشرين التالية.

لقد كانت إيران تحاول استكمال برنامجها النووي الذى بدأته منذ سنوات طويلة، وتعرض لانقطاع حاد مع قيام الثورة عام 1979، وكان كل ما يشار إليها خلال السنوات الماضية يعبر فى الواقع عن خطط مستقبلية وبدايات عملية تمهيدية تحقق تقدماً عادياً، وتواجه مشكلات مختلفة تتصل بتمويل البرنامج مالياً، وعدم توافر خبرات محلية كافية، وضغوط الولايات المتحدة على روسيا والصين من أجل إلغاء التعاقدات أو تعديلها، وأدى كل ذلك – إضافة إلى مشكلات فنية – إلى عرقلة البرنامج النووي الإيراني، بحيث ارتبكت عملية تنفيذ التعاقدات مع روسيا عام 1998، وتجمد التعاون الإيراني الصينى تقريباً عام 1999، ولم تتم إقامة أية مفاعلات جديدة باستثناء بوشهر – 1 الذى لم يعمل حتى بداية عام 2006 [1].

لكن كان الانطباع العام بشأن وجود شك في النوايا النووية الإيرانية قد ترسخ، خاصة وأن إيران لم تتمكن من إقناع الأطراف الأخرى فى العالم أو حتى فى إقليمها، بحاجتها إلى الطاقة النووية لتوليد الكهرباء فى ظل كونها رابع أكبر منتجي النفط فى العالم، إضافة إلى طبيعة نظامها السياسي الذى لا تتحدث من خلاله طهران "بصوت واحد"، ويتضمن تياراً إيديولوجياً، كان المسئول عن توجهات متطرفة إزاء الدول المجاورة، وأدت تطورات سنوات ما بعد عام 2003 فيما يتعلق بالنشاطات السرية، وصعود تأثير الرئيس أحمدى نجاد فى هيكل الحكم، إلى تفاقم الشكوك فى النوايا، على الرغم من استعداد إيران المعلن للتعامل معها وفق مداخل فنية، والمحصلة أنه كانت هناك دائماً مشكلة ثقة [2]

---

[2] – المرجع السابق ، ص10.

[1] – محمد الشيخلى "القدرة النووية الإيرانية بين الواقع والتجنيات (مجلة المستقبل، العدد 2036، 11 سبتمبر 2005).

المرحلة الثانية: البرنامج النووي السري

إن برنامج إيران النووي المعلن الذي يخضع لإشراف IAEA ورقابة دول المصدر، لم يكن يمثل "مصدر القلق" الرئيسي مقارنة بما أثير حول نشاطات إيران النووية السرية، فقد كانت أهمية البرنامج المعلن – إذا ما تم استكمال بناء المحطات العشر التي يتألف منها – تكمن في أنه سيبرز إيران كأكبر دولة تمتلك صناعة نووية في المنطقة كلها، خاصة وأن إيران هي الدولة الأولى التي أدخلت بالفعل مفاعلات القوى إلى المنطقة. أما المصدر الحقيقي للانتشار القريب، الذى تمت الإشارة إليه دائماً، فهو ما قيل حول وجود "برنامج نووى موازى" تشرف عليه المؤسسة العسكرية الإيرانية.

لقد كانت هناك تقارير منتظمة يتم نشرها حول وجود برنامج نووى إيرانى يعمل – حسب مصادر غربية مختلفة – بأساليب سرية من خلال 200 شركة تحاول الحصول على مواد نووية كالبلوتونيوم – 239، أو اليورانيوم – 235، أو معدات نووية لرفع درجة تخصيب اليورانيوم، أو الاتفاق مع بعض العلماء للعمل فى إيران. فمثل هذا البرنامج النووي المفترض هو الذى كان يجعل مصادر مختلفة (فى منتصف التسعينيات) تشير بحذر إلى سنوات 1998 أو 2000 كأعوام حاسمة، إذ كان هناك من يعتقدون أنه فى غضون عدة سنوات تالية، سوف تشهد إيران نقلة نوعية نووية، أو ربما مفاجأة على غرار المفاجأة العراقية عام 1991. وقد نفى المسئولون الإيرانيون مراراً أن الجيش يمتلك برنامجاً نووياً مستقلاً [1]، لكن هذا لم يوقف تلك التصورات التى استمرت حتى عام 2003.

المشكلة أن البرنامج الخاص بفكرة البرنامج النووي السرى لدى إيران لم يغلق أبداً، فقد ظل الانطباع السائد داخل مراكز التقدير في الدول المعنية بالمسألة هو أنه مثل أشياء كثيرة تتعلق بإيران، توجد مساحة من الغموض تجعل من الصعب تماماً تحديد خطوط فاصلة بين الحقائق والأوهام

---

[1] – أحمد إبراهيم محمود: "**البرنامج النووى الإيرانى: التطور والدوافع والدلالات الاستراتيجية**"، (القاهرة: مجلة السياسية الدولية، ع 131، 1998)، ص: 312.

المتصلة بما يثار بشأن نشاطات نووية سرية إيرانية، وتفاقم هذا الوضع أيضاً عندما تم الكشف عن نشاطات نووية سرية إيرانية عام 2003[1]. فعلى الرغم من أن تلك النشاطات لم تصل إلى الحد الذى يمكن الحديث معه عن برنامج عسكرى نووى، إلا أنها ظلت تثير مسألة أن هناك أسئلة لا تزال بدون إجابة حول نشاطات إيرانية لم يتم الإبلاغ عنها.

وتجاوزت التصورات تلك الحدود، فقد أشارت بعض المصادر عام 2006 إلى أنه لا يزال هناك برنامج نووى عسكرى سرى تم الكشف عنه فعلياً عام 2003، فقد استمر هذا الملمح أيضاً فى طريقه[2].

المرحلة الثالثة: مرحلة الإعلان عن مفاعل بوشهر

عام 2001 كانت هناك محطة أخرى هامة في مسيرة البرنامج النووي الإيراني، فقد ثارت ضجة غير مسبوقة، مرتبطة بحركة النشاط الواسعة التى كانت تجرى على مستوى التعاون النووي بين إيران وروسيا الاتحادية فى اتجاه استكمال بناء مفاعل بوشهر النووي، الذى كان قد تم التعاقد على إعادة بنائه عام 1994، فى ظل تقديرات أمريكية بأن هذا المفاعل يشكل، أو يمكن أن يشكل، ستاراً يتيح لإيران التحرك عملياً فى اتجاه امتلاك أسلحة نووية.

إن مفاعل بوشهر – 1 كان يمثل "العمود الفقرى" للبرنامج النووي الإيراني، ويعد – في حالة بدء تشغيله – أول "مفاعل قوى" فى الشرق الأوسط، وتصل طاقته إلى 1000 ميجاوات، لذا واجهت عملية بناءه عراقيل من كل اتجاه استمرت تؤثر على بنائه لما يزيد عن 30 سنة، فعلى الرغم من أن هذا المفاعل لا يطرح مباشرة قضايا عسكرية حادة، إلا أنه كان مفهوماً أيضاً أنه لا يمثل مجرد تطور تكنولوجي كبير.

---

[2] – محمد نور الدين عبد المنعم، جامعة عين شمس، العدد6، 2005)، ص 20 – 22.

[3] – محمد عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص: 12.

لقد كادت عملية بناء مفاعل بوشهر – 1 أن تتم فى أواخر السبعينيات لولا قيام الثورة الإسلامية في إيران. فحتى عام 1974 كانت أهم منشأة نووية تمتلكها إيران هي – كما تمت الإشارة – مفاعل أبحاث طاقته 5 ميجا وات بطهران. وفى ذلك العام أعلن شاه إيران محمد رضا بهلوى برنامجاً شديد الطموح، تم التخطيط من خلاله لإقامة 20 مفاعلاً نووياً، بدءاً بمفاعلى قوى لتوليد الطاقة الكهربية، بطاقة 1200 – 1300 ميجاوات لكل منهما، تتم إقامتهما بالقرب من بوشهر [1].

بحلول عام 1979، كانت الشركة الألمانية قد انتهت تقريباً من 85% من عملية بناء المفاعل الأول، الذى أصبح يعرف فيما بعد باسم مفاعل بوشهر، بينما كان قد تم التقدم جزئياً – بنسبة تقترب من 50% – في بناء المفاعل الثاني المجاور له، لكن قيادات الثورة الإيرانية قامت بإيقاف المشروعين. وثمة تفسيرات مختلفة لهذه الخطوة تربطها بتصورات الإمام آية الله الخمينى أو توجهات مهدى بازرجان، إلا أن المشروع النووي الإيراني كان جزءاً من ميراث عهد أطاحت به ثورة، ولم يكن من المتصور أن يستمر. فتغييرات سياسية داخلية أقل حدة من ذلك قد أوقفت مشروعات مماثلة فى بلدان أخرى[2].

كان التحدي الثاني الذى واجه مفاعل بوشهر إقليمياً، هو العراق التى تتابع مشروع الشاه النووي بقلق شديد، وكانت تدرك معنى أن تتمكن إيران الشاه من امتلاك أسلحة نووية، على نحو أدى بها إلى إطلاق برنامج نووى لا يقل طموحاً عام 1975، ويحمل هو الآخر – كما تمت الإشارة – ملامح عسكرية شديدة الوضوح، استناداً على مفاعلين فرنسيين قامت إسرائيل بقصف أكبرهما (أوزيراك) قبل تشغيله فى يونيو 1981، لتقضى على الطموحات النووية العراقية فى ذلك الوقت، قبل أن يعمل

[1] - Al Venter, Iran`s nuclear option: Tehran`s Quest for the atom bomb, casemate (September 2004), p.32.

[1] – إبراهيم جرشى: "**إيران وحقها فى تخصيب اليورانيوم**، مجلة شئون الأوسط، (بيروت، العدد 117، 2005)، ص: 99.

الرئيس العراقى صدام حسين على استعادتها مرة أخرى، بنفقات وصلت إلى 10 مليار دولار، في أواخر الثمانينات.

بعد قصف أوزيراك، كان أحد التحديات التي تواجه العراق يتمثل في البنية الكامنة للبرنامج النووي الإيراني، كجزء من قوة إيران التي كان شن الحرب ضدها عام 1980 يستهدف تحطيمها [1].

ولقد أدت الغارات العراقية إلى إحداث تدمير كبير لمفاعل بوشهر الرئيسى، لحق بهياكله الخرسانية وقبة الحاوية الخاصة بقلب المفاعل الذى لم يكن قد تم تركيبه بعد. وقد أدت تلك الغارات إلى جعل المسئولين الإيرانيين يعيدون تقييم مدركاتهم لمسألة القدرات النووية، فى اتجاه التفكير بإعادة إحياء البرنامج النووي، لكن الظروف المحيطة بإيران كانت قد تغيرت تماماً، بدأت الحكومة الإيرانية في تنشيط برنامجها النووي في أواخر عام 1984، وشهدت هذه الفترة عملية نقل للأنشطة النووية من مركز طهران النووي إلى مركز أبحاث أصفهان، للحفاظ على وجود البرنامج النووي، وشهد ذلك العام افتتاح مفاعل محدود (30 كيلو وات) كان قد أكتمل وقت سقوط الشاه، إلا أنه لم يكن من الممكن عمل شيء لحماية مفاعلى بوشهر في ظل التفوق الجوي العراقى، وقرب بوشهر من القواعد العسكرية العراقية. لكن بعد أن انتهت الحرب، طلبت طهران من شركة "سيمنس" استئناف عملها في بناء المفاعلين المدمرين، إلا أن الشركة رفضت ذلك فى ظل ضغوط عنيفة من جانب الولايات المتحدة، وانتقل الخلاف بين إيران وسيمنس إلى ساحة القانون التجاري الدولي.

ولقد شهد عام 2001 تطورات حاسمة فى عملية بناء مفاعل بوشهر الأول، فقد بدأ المسئولون الإيرانيون منذ بداية العام فى توجيه انتقادات حادة لروسيا لتباطؤها في بناء المفاعل، مشيرين إلى أن

---

[2] – لقد كان للعراق برنامجاً طموحاً لامتلاك قدرات نووية منذ أواخر السبعينيات وكان هذا التوجه يندرج فى إطار حالة من سباق التسلح النووى مع إيران، وكان التوجه العراقى ما هو إلا رد فعل للخطط النووية الإيرانية التى تبناها الشاه فى السبعينيات "لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى: عمر محمد على الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص 48. وأيضاً أحمد إيراهيم محمو، مرجع سبق ذكره، ص 59.

المشروع قد يتأخر لعامين آخرين إذا أستمر العمل يسير بتلك الطريقة، فلم يكن قد تم إنجاز سوى 50% من المفاعل. لكن فى مارس من العام (2001) قام الرئيس الإيراني السابق محمد خاتمي بأول زيارة يقوم بها رئيس إيراني لروسيا، وكان من الواضح أن المسألة النووية تمثل بنداً رئيسياً على جدول أعماله [1].

فى نفس الوقت، كانت واشنطن قد دخلت المعركة بقوة، فقد تم بث صور فضائية التقطها القمر الصناعي الأمريكي "إيكونوس" فى سبتمبر (2001) لما سمى مدينة بوشهر النووية على ساحل الخليج الشرقى فى إيران توضح أن الإيرانيين يقومون ببناء مفاعلين نوويين، وليس مفاعل واحد فى تلك المنطقة، أحدهما شارف بناؤه على الانتهاء، ويحيط بهما مجمع نووى يتألف من 630 مبنى، بما يؤكد وجود مشروع نووى أضخم مما كان متصوراً من قبل، وهو ما اعتبر من جانب محللين أمريكيين، وإسرائيليين بالطبع، مسألة "تثير القلق".

كما شهدت الفترة التالية تطورات محمومة فى عدة اتجاهات، أهمها[2]:

1- إبرام مجموعة من الاتفاقيات الإيرانية – الروسية لتوسيع نطاق التعاون العسكري طويل المدى بين الطرفين، فى مجال تكنولوجيا الصواريخ، والأقمار الصناعية، والتعاون النووي، مع إبداء خاتمي رغبة فى توقيع عقد مفاعل بوشهر الثانى، وهو ما شكل إغراءً قوياً لروسيا التى أصبحت الشريك الرئيسى لإيران.

---

[1]- Anthony H. Cordesman, Iran`s developing military capabilities, center for – straregic and international studies (May 2005), pp., 102 – 108.

ولمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى د. محمد عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص 15.

[1] - Kathleen J. Mclnnic, Extended Deterrence, the U.S Credibility Gapin the Middle – East, (The Washington Quarterly, Vol., 28., No. 3, Summer 2005). Available at the world Wide Web at Summer_mcinnis. Pdf., accessed on 20-11-http://www.twq.com/05summer/docs/05/2008.

2- تسارع غير معتاد فى حركة روسيا بإتجاه استكمال بناء مفاعل بوشهر الأول، فقد تم شحن أجزاء أساسية من هيكل وقاعدة المفاعل إلى إيران، فى ظل توقعات بإمكانية بدء تشغيله بالفعل فى كانون اول ديسمبر 2003، قبل أن يتأجل الموعد التقديرى بعد ذلك إلى عام 2004 ثم 2005، وقد أشير إلى أنه بدأ العمل فى العام (2006).

3- إنتقادات عنيفة من جانب الولايات المتحدة لما يحدث على المستوى النووي بين روسيا وإيران، مع اجتماعات مكثفة على مستويات رفيعة بين الجانبين لبحث الموقف، دون أن تبدو ملامح محددة لما يتم التفاهم بشأنه بين الجانبين. واستقر الأمر فى النهاية على فصل ما يتعلق بمفاعل بوشهر عن مجمل ما يثار بشأن طموحات إيران النووية العسكرية.

ولقد سارت عملية "فك الاشتباك" بين مفاعل بوشهر والمشكلة النووية الإيرانية بصورة نموذجية، إذ أعلنت روسيا تمسكها بإستمرار تعاونها النووي مع إيران، وأنها سوف تستكمل بناء المفاعل، لكن كان من الواضح أيضاً أن الأمور تسير فى اتجاه مراعاة مطالب واشنطن، بعدم تسهيل توجه إيران عسكرياً استناداً على برنامج تعاون بوشهر. ففى كانون اول ديسمبر 2002 تم إبرام بروتوكول تعاون نووى إيراني – روسي يقضى بقيام إيران بإعادة النفايات النووية المستخدمة فى مفاعل بوشهر إلى موسكو. كما عملت إيران على طمأنة واشنطن بنفيها المتكرر السعى لامتلاك السلاح النووي، مع ترحيبها بفتح منشآتها النووية أمام الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وموافقتها على دخول الولايات المتحدة كطرف ثالث فى صفقة استكمال المفاعل، وقبولها التفكير فى انضمام مشروط للبروتوكول الإضافي لنظام تفتيش الوكالة الدولية للطاقة الذرية الذى يسمح بالتفتيش المفاجئ فى أي وقت وفى أى مكان وبأية أساليب على منشآتها النووية.

إن دلالات التطورات الخاصة بمفاعل بوشهر تتسم نسبياً ببعض التعقيدات، فلم يعد يتم الحديث عن أن مفاعلات بوشهر يمكن أن تمثل "غطاءاً مدنياً لنشاطات عسكرية"، بل أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية تعتبرها ضمن نطاق حق إيران في استخدام الطاقة النووية لأغراض سلمية، فيما يمثل تطوراً هاماً فى سياساتها النووية تجاه الشرق الأوسط، فلأول مرة يتم التمييز بوضوح بين النشاطات المدنية والعسكرية، ويسمح (أو يتم الإقرار) بدخول مفاعل بطاقة 1000 ميجا وات إلى المنطقة، لكن ظلت المشكلة تتعلق بوقود المفاعلات بعد أن تراجعت إيران عن اتفاقها المبدئي مع روسيا بشأن تلقيها "وقود المفاعل من روسيا، وبدأت فى إقامة برنامجها الخاص بتخصيب اليورانيوم لدرجة منخفضة تتيح لها الحصول على وقود مفاعلاتها [1].

المرحلة الرابعة: مرحلة بدء الشكوك الدولية (2004 – 2007).

انتقلت أزمة البرنامج النووي الإيراني فى فترة ما بعد عام 2003 إلى مستوى أكثر تعقيداً أدى إلى عودة كل الإشكاليات المتعلقة بتقييم القدرات وتقدير النوايا إلى الواجهة مرة أخرى، فقد كانت معظم التقارير والتقديرات السابقة لذلك العام حول البرنامج تتعلق فى النهاية بافتراضات تقليدية اعتادت الإدارات الأمريكية على إطلاقها حول نوايا كل طرف يفكر فى الاقتراب من المساحة النووية، إلا أن التطورات الخاصة بالبرنامج خلال النصف الثاني من عام 2003 بدأت فى الاتجاه نحو وقائع جادة أثارت هواجس حقيقية، تختلف عما كان مثاراً تقليدياً فى الحالة الإيرانية، ليس لأنها تشير بشكل مؤكد إلى وجود تلك النوايا النووية العسكرية الإيرانية التى تم التركيز عليها طويلاً، وليس لأنها تشير أيضاً بشكل مؤكد إلى وجود برنامج نووي عسكرى سرى إيراني، لكنها تشير إلى وجود ذلك الشيء "غير

---

[1] Kaveh L. Afrasiabi, Iran`s nuclear program: debating facts versus fiction, (book surge publishing March 8, 2006), pp., 35 – 51.

المفهوم" الذى كان مرتبطاً دائماً بالنشاطات النووية الإيرانية، فقد تفجرت مرة واحدة ست مشكلات على الأقل تحت عنوان "نشاطات غير معلنة"، هى:

1- أن إيران قد قامت باستيراد حوالى طن ونصف طن من اليورانيوم الطبيعي في بداية التسعينات دون إبلاغ الوكالة الدولية للطاقة الذرية بذلك.

2- أن إيران قامت بإطلاق برنامج لتطوير تكنولوجيا تصنيع الماء الثقيل، وأن لديها منشأة تقوم بذلك في مدينة أراك.

3- أن إيران تقوم باستغلال ترسيبات لليورانيوم الطبيعي موجودة فى أراضيها بالقرب من يازد، كمصدر محلى للمواد النووية.

4- أن إيران – حسب تقرير للوكالة الدولية ووثيقة فرنسية – قامت بمحاولة للحصول على معدات نووية خاصة بإعادة معالجة الوقود النووي عام 2000.

5- أن إيران تستعين – حسب تصريحات روسية – بخبراء وعلماء أجانب فى بعض برامجها النووية، من باكستان وكوريا الشمالية، ودول غربية.

6- أن عينات من مستويين من اليورانيوم المخصب قد وجدت فى منشأة لمعالجة الوقود النووي فى موقع ناتانز النووي.

إن معظم هذه الوقائع التى أقرت بها إيران – فى ظل تفسيرات مختلفة لحجمها ودلالاتها – رسمياً، بإستثناء الاستعانة بعلماء أجانب، كانت تشير إلى وجود ملامح محددة لبرنامج نووي سرى يقوم على أساس تخصيب اليورانيوم، دون حاجة إلى مفاعل نووى، أو أن إيران كانت تستعد لتزويد المفاعل المنتظر فى بوشهر بوقود نووى محلى فى مرحلة ما من مراحل التشغيل، لكن أياً كان الموقف فإن إيران لم تقم بإبلاغ الوكالة الدولية للطاقة الذرية بتلك النشاطات، التى كشفت عنها مصادر أخرى،

وهو ما أدى إلى أتجاه الولايات المتحدة – التى يقوم موقفها على الشك المزمن فى النوايا النووية الإيرانية – نحو التأكيد على أن هناك برنامجاً نووياً عسكرياً موازياً يعمل داخل إيران، خاصة فى ظل إشكاليتين:

أ- أن إيران قد حصلت على مكونات شبه كاملة لبرنامج خاص بتخصيب اليورانيوم 235، يضمن ذلك عينات مواد ومعدات وتصميمات عبر نشاطات سرية ممتدة ارتبطت بالتعامل فى السوق النووية السوداء مع شبكة تكشفت معلومات كاملة عنها فى ذلك الوقت، هى شبكة العالم الباكستاني عبد القدير خان، وبعض الشركات الغربية [1].

ب- أن الدولة الأخرى التى حصلت مع إيران تقريباً على نفس المواد والمعدات والتصميمات من نفس المصدر، وهى ليبيا، قد أقرت بأنها كانت تخطط لبناء برنامج نووى سرى يقوم على تخصيب اليورانيوم، وإثر إتفاق مع الولايات المتحدة وبريطانيا، بعد اكتشاف نشاطاتها، قامت بالتخلي عن البرنامج والقبول بإزالة ونقل مكوناته خارج أراضيها.

ولقد كانت لدى إيران وجهة نظر بالنسبة لما جرى، وكان لديها تفسير فنى لكل بند من البنود السابقة، فلم يكن هناك ما يلزمها قانوناً بالإبلاغ عن شحنة اليورانيوم الطبيعي التي تم استيرادها، وقد تم تطوير تكنولوجيا الماء الثقيل لأغراض خاصة ببعض المفاعلات الكندية التي كان يتم التعاقد عليها، ويتم استغلال ترسيبات اليورانيوم فى يازد لاعتبارات خاصة بالبرنامج المدنى، والمعدات الفرنسية "مزدوجة" فى استخداماتها بطبيعتها، وآثار اليورانيوم المخصب في ناتانز كانت موجودة فى المعدات المستوردة،

---

[1] – لقد كان لباكستان رؤية في تعزيز التعاون مع إيران فى كافة المجالات، بما فى ذلك بيع التكنولوجيا النووية إلى إيران، لمواجهة الولايات المتحدة الأمريكية، التى تسعى إلى تدمير العالم وهو ما أتضح فى الحالة العراقية. ومن ثم رأت باكستان أنه لا مفر من أن يكون هناك تعاون كبير بين باكستان وإيران ضد الولايات المتحدة الأمريكية. راجع فى ذلك، أحمد إبراهيم، البرنامج النووى الإيرانى آفاق الأزمة، مرجع سبق ذكره، ص 161، وعمر محمد على الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص53.

وقد أوضح المسئولين فى إيران إثر الكشف عن تلك النشاطات بأن ما يأملون فيه هو أن لا يتم التسرع فى استخلاص النتائج، وأن تظل المسألة عند حدودها الفنية بدون تسييس[1].

لكن رغم ذلك، فإن المسألة النووية الإيرانية برمتها قد انتقلت من الشك فى النوايا إلى الشك فى القدرات، فعلى الرغم من أن د. محمد البرادعي مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية السابق، لم يصل إلى حد اتهام طهران بالكذب على الوكالة الدولية، إلا أنه قال إن إيران لم تقدم صورة كاملة عن برنامجها النووي، مشيراً إلى أنهم "لم يتسموا بقدر كامل من الشفافية فى إخطارنا مسبقاً بما يجرى". لكن الأهم أنه حين سئل عما إذا كانت إيران تدير برنامجاً سرياً للأسلحة النووية قال "يمكن أن تكون ويمكن ألا تكون"، فالحقيقة – مرة أخرى – توجد فى مكان ما يصعب الجزم بشأنه، وقد انتقل البرنامج برمته إلى مجلس الأمن استناداً على تلك الوقائع الخاصة بعدم الإبلاغ عن تلك النشاطات، ولم تحل تلك المشكلة بعد [2].

المرحلة الخامسة: مشكلة برنامج اليورانيوم – 235 الإيراني.

تمثل تلك المشكلة الحلقة الأخيرة فى أزمة البرنامج النووي الإيراني، وهى الحلقة الأكثر تعقيداً، إذ أنها تثير مباشرةً مسألة التوجهات العسكرية للبرنامج النووي الإيراني، فكل برامج تخصيب اليورانيوم التى شهدتها المنطقة من قبل كانت تهدف إلى إنتاج أسلحة نووية، كما تمثل الاستخدامات السلمية والاستخدامات العسكرية محطتان متباعدتان لكنهما على نفس الخط، وثمة تعقيدات فنية واسعة النطاق

---

[1] – ممدوح حامد، "إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل فى منطقة الشرق الأوسط" فى: محمد إبراهيم منصور (محرر) الخيار النووى، مرجع سابق ذكره، ص 73.

[1] – محمد عبد السلام، البرنامج النووى الإيرانى الاستخدامات السلمية والتوجهات العسكرية، مرجع سبق ذكره، ص 13 – 16. ولمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى: التقرير التفصيلى للوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن البرنامج النووى الإيرانى (1 – 3)، (القاهرة: مختارات إيرانية،عدد 46، مايو 2004)، ص 27 – 33 (عن: بازتاب الإيرانية، فبراير / مارس 2004).

فى تقدير ما إذا كانت الدولة التى تتمكن من حيازة تكنولوجيا التخصيب يمكنها أن ترفع نسبة النظير 235 إلى مستوى أعلى ببساطة أو بصعوبة، وحتى إيران ذاتها، اعتبرت نفسها – حسب تصريحات الرئيس أحمدى نجاد – الدولة الثامنة فى النادي النووي لمجرد توصلها إلى إمكانية تخصيب لدرجة 3,5 فى المائة[1].

ومن الناحية الفنية تمتلك إيران كل العناصر المحلية اللازمة لإدارة برنامج تخصيب يورانيوم مستقل، وهى مناجم اليورانيوم خام فى منطقة "يزد"، ومنشأة لتحويل اليورانيوم إلى ثاني أكسيد اليورانيوم وسادس فلوريد اليورانيوم فى أصفهان، ومنشأة كبيرة لتخصيب اليورانيوم بالقرب من مدينة "نتانز"، إضافة إلى المعدات اللازمة لتخصيب اليورانيوم وفق نظام الطرد المركزى. لكن الأهم أن إيران قد قامت بالفعل بتشغيل برنامج تخصيب اليورانيوم على نطاق بحثى فى إبريل 2006، ووضح فى إطار تلك العملية ما يلى [2]:

أ– أن حجم البرنامج الإيراني الخاص بتخصيب اليورانيوم أكبر مما كان متصوراً، فقد تمكنت إيران من تحويل كمية كبيرة نسبياً من خام اليورانيوم (حوالى 110 طن) إلى ثاني أكسيد اليورانيوم فى أصفهان، وعلى الرغم من أنها لم تستخدم سوى وحدة تتكون من 164 جهاز طرد مركزي فقط، فإن التصريحات الرسمية الإيرانية تشير إلى امتلاكها حوالى 54 ألف جهاز، وبالتالي فإن لديها القدرة على التحول إلى الإنتاج الصناعي.

ب– أن البرنامج أكثر تقدماً مما كان متصوراً أيضاً، فمن المعروف أن عملية التخصيب تواجه مشكلات كثيرة ومتعددة خلال عمليات التشغيل التجريبية، ويؤدى أدنى خطأ فيها إلى عدم اكتمال

---

(2) – أحمد إبراهيم محمود، السياسية الإيرانية والملف النووى فى عهد أحمدى نجاد، (القاهرة: مختارات إيرانية، العدد 61، أغسطس 2005) ص 88 – 93.

(1) – أحمد منيسى، أزمة البرنامج النووى الإيرانى: سيناريوهات متعددة للمستقبل، (القاهرة: مختارات إيرانية، العدد 64، نوفمبر 2005) ص 90 – 92.

العملية بالمستوى المطلوب فى النقاء على الأقل، وإذا كانت إيران قد تمكنت من الوصول إلى مستوى 3,5 فى المائة فى الفترة القصيرة التى أعقبت قيامها باستئناف التخصيب لما أسمته أغراض بحثية، فإن ذلك يعنى مستوى من التطور فى التكنولوجيات التي تمتلكها.

وتشكك المصادر الأمريكية فى أن تكون إيران قد قامت فعلياً بما أعلنه الرئيس الإيراني أحمدى نجاد، لكن مصادر الوكالة الدولية للطاقة الذرية لا تستبعد تمكن إيران من القيام بذلك، خاصة وأنها تدرك بالفعل ما لدى إيران من معدات، وما حصلت عليه من تكنولوجيا [1].

وبالطبع فإن من الممكن افتراض أنها قد حصلت على تفاصيل تلك العملية عبر شبكة عبد القدير خان، أو أنها قامت بأعمال البحث فى فترة سابقة قبل اكتشاف برنامجها الخاص باليورانيوم، أو أن لديها برنامج سرى موازى آخر لم يتم تعليق نشاطاته، لكن ذلك لا يؤثر فى النتيجة النهائية الخاصة بالحجم والتطور، لكن الأكثر أهمية هو تلك الإشارات المتوازية تزامنت مع تطور مشكلة البرنامج الإيراني، أو أطلقتها إيران ذاتها، والتي تشير إلى أن إيران ربما تمتلك "الحلقات الوسيطة اللازمة" للتقدم نحو إنتاج المواد النووية المؤهلة لاستخدامها في صناعة القنبلة، علماً بأن 54 ألف جهاز طرد مركزي هو عدد كافي للحصول على الكتلة الحرجة المطلوبة لصناعة قنبلة اليورانيوم (15 – 20 كجم)، أهم تلك الإشارات ما يلى:

– الاكتشاف القديم الذى يمكن إعادة تقييمه فى ضوء المعلومات، والخاص بوجود مستويات تخصيب مرتفعة فى أحد أجهزة الطرد المركزى التى حصلت عليها أيران من شبكة عبد القدير خان.

[2] – د. محمد عبد السلام، البرنامج النووي الإيراني الاستخدامات السلمية والتوجهات العسكرية، مرجع سبق ذكره، ص: 13– 16، وببروز إسماعيلى، فرص إيران فى التركيبة الجديدة لمجلس محافظى الوكالة، (القاهرة: مختارات.إيرانية، العدد 64، نوفمبر 2005، ص 61 – 62)(عن: التضامن، إيران، 2005/9/29).

– التصريحات الإيرانية الخاصة ببدء إجراء أبحاث على أجهزة "بى – 2" الأكثر تقدماً من الأجهزة المستخدمة حالياً، والتى يمكن إستخدامها من الوصول لنسب تخصيب أعلى، وكانت إيران قد أقرت بأن لديها تصميمات لها.

– الواقعة الخاصة بوجود تصميم لقنبلة نووية لدى إيران، والتي تم التأكيد للمفتشين الدوليين بأن التصميم انتقل "بدون قصد" إلى إيران ضمن ملفات صفقاتها السرية، وأنه لا يعنى شيئاً.

إن الحل الذى تعرضه إيران، هو أن يتم الاعتراف لها بما امتلكته بالفعل، وبالتالى فإنها يجب أن تحتفظ ببرنامجها الخاص بتخصيب اليورانيوم – 235، المهم أن هدف إيران هو أن تظل العملية فى أراضيها مع التعهد بكل الطرق بأنها لن تتجه نحو امتلاك الأسلحة النووية، التى أصبحت – وفق ما قامت به – قادرة على الأقتراب منها، بالتوازى مع إطلاق تهديدات مستترة بأنها فد تفعل ذلك، إذا فرضت عقوبات عليها، أو شنت حرب ضدها.

ولم تقتصر أزمة البرنامج النووي الإيراني عند هذا الحد فقط أكتشفت الوكالة الدولية للطاقة الذرية مفاعل تخصيب اليورانيوم فى مدينة قم وتم الإعلان عنه فى 21 أغسطس 2009، ويقع على بعد 100 كم عن العاصمة طهران وقد تم بناءه تحت جبل. وهو ما زاد من مخاوف المجتمع الدولي من استمرار إيران فى برنامجها النووي.

المرحلة السادسة: مرحلة التهدئة والبحث عن مخرج للأزمة

دخل البرنامج النوى الإيراني منذ شهر أيلول سبتمبر 2009 مرحلة جديدة، انتقل فيها من شرطاً وحيداً لاستئناف المفاوضات مع إيران وهو أن تبدى استعدادها لإثبات الطابع السلمى لبرنامجها النووي وإلا فستخضع لمزيد من الضغوط وستجد نفسها معزولة، ويبدو أن هذه الدعوة لاقت قبولاً على الجانب

الإيراني، فبادرت بالإعلان عن المفاعل الجديد، مما نقل الأزمة من مرحلة التصعيد للتهدئة بين إيران والمجتمع الدولي .

4.2.3 : **مراحل تصعيد الأزمة**

مرت الأزمة النووية الإيرانية منذ بدايتها فى أغسطس 2002 بعدة مراحل تركت آثاراً قوية عليها حتى وصلت إلى نقطة الحسم أو مفترق الطرق بعد رفض الولايات المتحدة الأمريكية للرد الإيراني على صفقة "رزمة الحوافز" التى قدمتها الدول الست (الدول الخمس دائمة العضوية فى مجلس الأمن + ألمانيا) فى الزيارة التى قام بها خافيير سولانا عقب اجتماع فى فيينا فى أول يونيو 2006 لوزراء خارجية الدول الست بمشاركة سولانا [1].

ويمكن عرض هذه المراحل على النحو التالى

1- **المرحلة الأولى:** مرحلة التحقق من المعلومات بشأن المنشأتين النوويتين أب/ أغسطس 2002 فبراير 2003. وأبرز ما فى هذه المرحلة قيام الدكتور محمد البرادعى المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية بزيارة طهران فى شباط / فبراير 2003 للتفتيش على منشآتى آراك ونانتز المشتبه فيهما.

2- **المرحلة الثانية:** مرحلة الضغط على إيران للتوقيع على البروتوكل الإضافى أب / أغسطس 2003 – تشرين الثانى / نوفمبر ، حيث يساهم هذا التوقيع فى السماح لمفتشى الوكالة حق التفتيش المفاجىء للمنشأت النووية الإيرانية. وعلى الرغم من رفض إيران فى بداية الأمر، إلا أنها وافقت على التوقيع على البروتوكول الإضافى أثناء زيارة وزراء خارجية الترويكا الأوروبية لها فى تشرين أول /أكتوبر 2003.

---

[1] – محمد السعيد إدريس، البرنامج النووى الإيرانى الأزمة والسيناريوهات المحتملة والتداعيات الإقليمية، فى د. مصطفى علوى (محرر) مخاطر وتداعيات الانتشار النووى، (أعمال ومناقشات مؤتمر وزارة الداخلية بمملكة البحرين بالتعاون مع مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، المنامة، 2007)، ص 214.

3- **المرحلة الثالثة:** مرحلة التعاون بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية نوفمبر / تشرين الثانى 2003 – نوفمبر / تشرين الثانى 2004.

4- **المرحلة الرابعة:** مرحلة الخلاف الحاد حول إصرار إيران على تخصيب اليورانيوم، الأمر الذى دفع مجلس محافظى الوكالة الدولية فى إجتماعهم فى أيول / سبتمبر 2004 إلى تبنى قرار يطالب طهران بوقف كل عمليات تخصيب اليورانيوم بحلول تشرين ثانى / نوفمبر 2004.

5- **المرحلة الخامسة:** وهى مرحلة البحث عن مسار بديل لإدارة الأزمة، وبدأت هذه المرحلة مع التقرير الذى قدمه د. محمد البرادعي فى 19 ايلول / سبتمبر 2005 وحتى إعلان الولايات المتحدة فى 31 آب / أغسطس 2006 رفضها للرد الإيراني على صفقة الحوافز. وقد بدأت هذه المرحلة بإدراك إيران أن دبلوماسية التفاوض مع الاتحاد الأوروبي قد استنفدت أغراضها، فبادرت بإعلان إنهاء التجميد الطوعى لتخصيب اليورانيوم، كما طرحت ما أسماه على لاريجانى الذى تولى مسئولية البرنامج النووي فى حكومة الرئيس "أحمدى نجاد" بدبلوماسية المسار الآخر كما حددها نجاد [1].

6- **المرحلة السادسة** : وهى المرحلة الممتدة من 2007 وحتى 2011 تلك المرحلة التى شهد فيها البرنامج النووي الإيراني درجة من درجات التهدئة إذ أعتمد أطراف النزاع على المفاوضات ودورها فى إدارة الأزمة. ففى أيلول / سبتمبر 2009 تم الاتفاق على مشروع يتم بموجبه نقل 1200 إلى 1500 كلم من اليورانيوم المنخفض التخصيب دون 5 في المئة – على رغم معارضة مجلس الأمن الدولى – لتخصيبه بنسبة 19,75 فى المئة [2].

---

[1] – محمد السعيد إدريس، البرنامج النووى الإيرانى الأزمة والسيناريوهات المحتملة والتداعيات الإقليمية، مرجع سبق ذكره، ص 217. ولمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى: د. محمد السعيد إدريس، التوازن الإقليمى وتحديات دبلوماسية المسار الآخر الإيرانية، (القاهرة: مختارات إيرانية، السنة الرابعة، العدد 62، سبتمبر 2005). ص 4 – 5.

[2] – غالب حسن محمد، طهران والغرب من المواجهة إلى التفاوض، مجلة الثورة على الرابط http://thawra.alwehda.gov.sy/_archive.asp?FileName=19619881220091029204429، وأيضاً مختارات إيرانية، القاهرة،عدد أكتوبر 2009، نقلاً عن جريدة الشرق الإيرانية.

ومجمل القول أن البرنامج النووى الإيراني به عدة نقاط ضعف، خصوصاً على ضوء هشاشة أجهزة الفصل المركزية، وصحيح أن المحاولات التى تقودها الولايات المتحدة الأمريكية لم تستطيع أن تؤخر البرنامج النووي الإيراني زمناً ونطاقاً. ومن ثم ليس هناك مخرج سهل من المأزق النوى الإيراني على الرغم من أن إيران استطاعت استغلال الوضع فى العراق وأسعار البترول العالية، إضافة إلى الإحساس بعدم الأمان والاعتداد القومى، كل ذلك أدى إلى الإصرار على حقها فى تطوير قدرة الإنتاج دورة وقود نووى كاملة، بما فى ذلك القدرة على تخصيب اليورانيوم. إلا أن معظم البلدان الأخرى، وفى الوقت الذى تعترف فيه بدرجات متفاوتة بحق إيران بموجب معاهدة منع إنتشار الأسلحة النووية بالحصول على تلك القدرة لأغراض استخدامها السلمى لإنتاج الطاقة، تبدى قلقاً – يعززه افتقار إيران للشفافية فى الماضى ودعمها المتواصل لمجموعات قتالية شرق أوسطية وخطابها الرئاسى المهيج – من أنها ما أن تتمكن من تخصيب اليورانيوم بدرجة عالية حتى يصبح بإمكانها ويصبح مغرياً لها إنتاج أسلحة نووية، لقد ظلت إيران تلعب على عنصر كسب الوقت مع الترديد الرسمى المستمر من قبل قادة إيران على أن البرنامج النووي الإيراني لن يتوقف تحت أى ظرف ومهما كانت العقوبات وأنه موجه لخدمة الأغراض السلمية للطاقة، يعنى ذلك أن إيران رأت أن الأزمة تأخذ منحى آخر خاصة بعد الاتفاق الروسي الأمريكي حول الصواريخ المنتشرة فى أوروبا الشرقية.

3.3 : مواقف الدول الكبرى بشأن امتلاك إيران للبرنامج النووى

واقع الأمر أن الجدل الدولى المثار حول امتلاك إيران للسلاح النووي يمكن الوقوف على أبعاده وتحديد نطاقه من خلال رصد وبيان مواقف كل من روسيا والاتحاد الأوروبي.

رغم أن إيران تعد من أوائل الدول التي وقعت على اتفاقية خطر انتشار الأسلحة النووية فى بداية السبعينات، إلا أنها لجأت إلى برنامجها النووي بما يحمله من أخطار مستقبلية إقليمية ودولية، وقد هدف هذا البرنامج فى مرحلته الأولى إلى توليد الطاقة الكهربائية اللازمة لخطط التنمية الاقتصادية، ولابد وأن يتطور فى المستقبل ليشمل الأغراض العسكرية، إن تصاعد القدرات العسكرية الإيرانية سيؤدى لحدوث خلل فى التوازن العسكري بمنطقة الخليج لصالح إيران الأمر الذى قد يجعل الدول الخليجية وأهمها السعودية أن تحاول الحصول على قدرات ردع نووية قوية[1]، حيث نجحت إيران فى تخصيب اليورانيوم باستخدام 164 جهاز للطرد المركزى.

تتأرجح الأسرة الدولية على حافة أزمة كبرى بسبب طموحات إيران النووية، بينما تبدو الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من دول العالم منقسمة على أمرها، ومفتقرة إلى ما يكفى من الضغط لكبح جماح إيران من منظور إيران، فإن القدرة النووية هى الوسيلة المؤكدة الوحيدة التى تضمن لها الأمن فالقدرة النووية تمثل "الخلاص" من حالة التعرض الدائم للخطر الذى تحس به إيران خاصة نحو القوة الأمريكية، وهو إحساس يغذيه التواجد الأمريكي العسكري المكثف فى العراق والخليج وأفغانستان، الذى يشكل فعلياً طوقاً من القوة القتالية الأمريكية حول إيران[2].

---

[1] – إبراهيم جلال أحمد، البرنامج النووى الإيرانى جذوره التاريخية – تداعياته – الموقف الدولى منه، مجله شئون الشرق الأوسط، 2007، ص85.

[2] – كينيث كاتزمان، أزمة البرنامج النووى الإيرانى: جميع الحلول الصعبة، مركز الامارات للدراسات والبحوث الأستراتيجية، 2006.

ولكن حتى هذه الإجراءات، بغض النظر عن صعوبة حصولها على إجماع عالمى لفرضها، يمكن لإيران أن تفقدها فاعليتها، ومن جهة أخرى، ليس من المحتمل أن يحظى أى حظر عالمي على مبيعات الأسلحة بموافقة المصدرين الرئيسين لإيران، وهما روسيا والصين. كما أنه ليس بالضرورة أن يؤثر هذا الحظر، فى حال تنفيذه، فى أهم ميزات إيران العسكرية، وهى قدرتها على شن حرب غير تقليدية، مثل تلغيم مضيق هرمز، أو شن هجمات بالزوارق الحربية الصغيرة على الملاحة فى الخليج. ومن المؤكد أن قدرة إيران على شن هجمات إرهابية على منشآت خليجية لن تتأثر بأى حظر تقليدى على مبيعات الأسلحة، علماً بأنه مع زوال التهديد العسكري التقليدى من صدام حسين، فليس لدى إيران الكثير مما تخشاه من الدول المجاورة[1].

الخلاصة أن هناك القليل من الخيارات الواضحة المطروحة للتعامل مع التحدي النووي الإيراني ومما يزيد الأمر صعوبة مقارنة بالتجارب السابقة التى توضح أن أى دولة مصممة على امتلاك قدرة نووية ربما يمكنها تحقيق ذلك، وفى حالة إيران فإنها تمتلك وسائل أكثر مما تمتلكه دول أخرى كثيرة لمجابهة الأسرة الدولية ومع إدراك صعوبة منع إيران من تحقيق أهدافها النووية، ربما يكون التوجه الأمريكي فى حاجة إلى البدء فى وضع تصور لكيفية مواجهة إيران المسلحة نووياً، وربما يكون ذلك عبر اتخاذ استراتيجيات الردع التى نجحت بشكل جيد فى مواجهة الخطر السوفيتى.

انطلاقاً من السياق للبرنامج النووي الإيراني يتطرق هذا المبحث إلى طرح مواقف وجدليات الدول ذات التأثير فى مصير أزمة ملف البرنامج النووي الإيراني وإمكانية إيران امتلاك السلاح النووي مشيراً بذلك إلى المدى الذى سيعبر عن موازين القوى فى منطقة الشرق الأوسط من خلال مطلبين الأول لعرض مواقف كل من (الاتحاد الأوروبي) والمطلب الثانى لتناول موقف (روسيا، الصين).

---

[1] – المصدر السابق.

1.3.3 : **المخاوف الأمريكية بشأن البرنامج النووي الإيراني**

إن قلق واشنطن حيال طموحات إيران النووية له ما يبرره لدى مختلف الإدارات الأمريكية لأنه من جهة سوف يجعل إيران بإمكاناتها الاقتصادية والعسكرية من أن تصبح قوى إقليمية ذات وزن فى المنطقة وبالتالي تصبح قوى كابحة للسيطرة الأمريكية على شؤون المنطقة، ومن جهة أخرى فإن نجاح إيران فى تخصيب اليورانيوم وحيازتها على برنامج نووى سوف يشجع دول المنطقة على دخول مجال الحيازة النووية خاصة فى مجال القدرات النووية السليمة غير الحثية وهو ما ينتج عنه تأثيرات استراتيجية خطيرة على المنطقة لا تقل عن تأثير الأسلحة النووية، مع ذلك يمكن وصف السياسة الأمريكية فى هذا المجال بسياسة الكيل بمكيالين، فمن جهة تضغط على إيران وتنعتها بكونها الدولة تساند الإرهاب وتضعها فى دول محور الشر، ومن جهة أخرى نجدها تغض النظر عن حليفها التقليدى فى المنطقة (إسرائيل) بل وتقدم لها الدعم اللازم وهى التي لم توقع على معاهدة خطر انتشار الأسلحة النووية وليست عضواً فى الوكالة الدولية للطاقة الذرية([1]). وهكذا وفى ظل الإصرار الإيراني على إن السياسة النووية هى سياسة ثابتة ولن تتغير مهما كانت الضغوط الأمريكية والغربية عموماً تبقى الخيارات الأمريكية مفتوحة على عدم استبعاد أى خيار لردع إيران عن طموحاتها النووية، حيث تؤكد إستراتيجية الأمن القومى الأمريكي فى هذا الجانب على "إن الولايات المتحدة ملتزمة بإبقاء أخطر أسلحة العالم بعيدة عن أيدى أكثر الأشخاص خطورة فى العالم [2].

لقد امتدت السيناريوهات الأمريكية والغربية إلى الآفاق المستقبلية لبرنامج إيران النووي حيث أشارت بعض التقارير الغربية بأن لدى إيران خطة لإقامة عشرات الآلاف من أجهزة الطرد المركزى المتقدمة

---

[1]– صحيفة القدس العربى، العدد 5202، 18 – 19 شباط 2006.

[2] – انظر: بيل بيركوتيز، البيت الأبيض بعيد التأكيد على عقيدة الضربة الأولى على الموقع:
http/ www.ipsnews. Net /Arabic/nota.asp 4/2/2006.

فى منشآتها النووية الضخمة المقامة تحت الأرض، الأمر الذى سوف يسمح لها بتخصيب اليورانيوم بطريقة أسرع مرتين مما هو متوقع ومع أن المخاوف الغربية لم يكن بها أدلة دامغة على أن إيران تقوم بالفعل بتصنيع أجهزة الطرد المركزى المعدلة، فإن استناد هذه المخاوف يتمثل فقط فى أن الحكومة الإيرانية ذاتها كانت قد أعلنت فى عام 2004، فإنها تعتزم استخدام أجهزة الطرد المركزى المتقدمة لاحقاً علاوة على استمرار الأعمال الرامية لتطوير منشأة تخصيب اليورانيوم في ناتنز وتقوم هذه الخطة المزعومة على أن إيران تعتزم في هذه الحالة إنتاج كميات كبيرة من اليورانيوم على التخصيب. وعليه ينبغي على إيران طمأنة الولايات المتحدة الأمريكية بأنها لا تصنع أسلحة الدمار الشامل وستكون هناك صعوبة فى حل هذه القضية حيث ستستمر طهران فى جهودها لتطوير صواريخ شهاب 3 وستقوم واشنطن بالضغط على الآخرين ولاسيما لوقف مساعداتها لإيران وقد تتمكن الولايات المتحدة الأمريكية من إبطاء برنامج تطوير الصواريخ الإيراني، ولكنها لن تستطيع إيقافه على أن القلق الأكبر لواشنطن هو قدرة إيران على تطوير أسلحة نووية ففى حين ستعجز واشنطن عن إيقاف برنامج إيران النووي، فإنها ستصر على أن تقوم طهران بجعل هذا البرنامج أكثر شفافية وحيث أن إيران من الدول الموقعة على معاهدة منع الانتشار النووي فأنها ستواجه عقوبات من الأمم المتحدة إذا قامت بانتهاك المعاهدة، وحيازة القدرة على إنتاج الأسلحة النووية ولعل أفضل حل أمام الولايات المتحدة الأمريكية للتعامل مع قضية أسلحة الدمار الشامل هو تحسين العلاقة مع إيران[1]. كما سعت إيران إلى تطوير القاعدة الصناعية الحربية لها لتحقيق الاكتفاء الذاتي والحصول على تكنولوجيا تسلح ومعدات صناعية

---

(1) – دوغلاس فرانتش، مسئولون استخباريون: إيران لديها خطة لتسريع تخصيب اليورانيوم، جريدة الشرق الأوسط، يونيو 2005.

متطورة لتحديث قاعدة الإنتاج الحربى والحصول على حاسبات إلكترونية متطورة وألياف زجاجية لإقامة صناعة تسليح متطورة [1].

أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية فى عام 2005 بأنه يمكن لإيران أن تطور برنامجها النووي مدنياً وذلك تأييداً للاقتراح الأوروبى الذى يقضى بالسماح لإيران أن تواصل السعى للحصول على الطاقة النووية فى مقابل التخلي عن نشاط إنتاج الوقود النووي، ورغم تأكيد واشنطن على أن إيران لها الحق فى أمتلاك برنامج نووى سلمى ومدنى تشعر الولايات المتحدة بالقلق من أن يكون لهذا البرنامج أهداف لإنتاج وتصنيع أسلحة نووية مما يؤثر على المصالح الأمريكية فى أهم بقاع العالم (منطقة الشرق الأوسط).

إن مخاوف الولايات المتحدة من أن يتحول العمل العسكرى على إيران إلى حرب عالمية فى المنطقة، قد يحول هذه التهديدات المتكررة إلى مجرد وسائل للضغط على طهران لحثها على الضغط على هذه الفصائل والتنظيمات اللبنانية والفلسطينية من أجل وقف عملياتها لتهيئة المناخ أمام ما تسميه الحوار السياسى فى الشرق الأوسط، ومن أجل رفع يدها عن الساحة العراقية، والتوصل إلى صيغة مشتركة تضمن الحفاظ على أمن إسرائيل، وكذلك الحيلولة دون وجود دولة إيرانية نووية، التخوف الأميركى الذى تشاطره بعض دول الجوار يعتبر أن إيران النووية ستكون أكثر "عدوانية" مما يعنى أنها ستشكل تهديداً مباشراً للمصالح الحيوية للولايات المتحدة فى المنطقة، وهذا لن تسمح به واشنطن حتى ولو اضطرت لاستخدام القوة العسكرية، بالإضافة إلى صعود التيار المتشدد داخل النظام الإيراني ومع أن الرئيس الإيراني محمود نجاد ليس بالضرورة هو الشخص القوى داخل هذا التيار، فإن تصريحاته وأحاديثه المستفزة عن إزالة إسرائيل وإنكاره للمحرقة (الهولوكوست) يساعدان فى إعطاء التبرير لكثير

[2] – روبرت سنايدر، الولايات المتحدة الأمريكية وايران: تحليل العوائق البنيوية للتقارب بينهما: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2003.

من الدول الغربية التى ما زالت تشعر بعقدة الذنب تجاه الإبادة الجماعية التى تعرض لها اليهود أثناء الحرب العالمية الثانية، ويرتبط بهذا الأمر الدور الإسرائيلي والأوروبي المتفق مع واشنطن على ضرورة حرمان إيران المحكومة من قبل النظام الحالى من أمتلاك القنبلة النووية[1].

ويكمن تخوف الولايات المتحدة من البرنامج النووي الإيراني ليس فيما يحتويه من قدرات وتكنولوجيا نووية متطورة وإنما فى شكل إيران كقوة إقليمية قادمة فى الشرق الأوسط، وحتى بدون سلاح نووى لعدة أسباب منها نفوذها الآخذ بالازدياد فى العراق ولبنان وبين الفلسطينيين، وأيضاً فى أجزاء من أفغانستان وأصحبت راعياً ليس فقط لحزب الله بل لحماس والجهاد الإسلامى وبشتى الأشكال هى ظهير سوريا، وتعتبر درع للصراع السنى الشيعى بالإضافة لارتفاع أسعار النفط كل ذلك ساهم فى تشكيل إيران وبصورة نسبية أقوى من أى وقت مضى على مدار تاريخها الحديث.

ويشكل الإصرار الإيراني على تخصيب اليورانيوم أحد أقوى بواعث الشكوك الدولية وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية والأوروبية فى قصد إيران على الرغم أنه ليس فى معاهدة منع الانتشار النووي ما يحول دون ممارسة الإثراء التنظيرى بإستخدام أى تقنية نراها الدولة الراغبة فى ذلك، ولأن الأمر يختلف فى حالة إيران نظراً لتعلقه بمواد نووية قابلة للانشطار النووي فقد استدعى ذلك بسط رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهو ما تقوم به الوكالة بالفعل، فالحصول على مادتى البلوتونيوم واليورانيوم أصعب مرحلة فى تصنيع القنبلة النووية، فالبلوتنيوم يمكن الحصول عليه بقذف وقود اليورانيوم بالنيترونات داخل المفاعل النووي أما اليورانيوم المخصب فيتم الحصول عليه بعملية صناعة يكثف بموجبها نظير اليورانيوم[2].

---

[1] – أحمد حسين الشيمى، نووى إيران.. دوافع الحوار وسيناريوهات المواجهة، اسلام أون لاين، 2007.

[1] – لمزيد من التفاصيل حول دورة الوقود النووى اللازم إنتاج سلاح نووى، راجع: حمزة خضير الدجيبى، صالح مجيد الخفاجى، دليل المفاعلات النووية، منشورات منظمة الطاقة الذرية العراقية، قسم الاعلام والنشر.

تنطلق نظرة الولايات المتحدة لقضية منع الانتشار النووي بانه يحقق لها هدفها فى ألا تصبح هناك أطراف إقليمية على امتلاك الأسلحة النووية، لأن امتلاك هذه الأطراف للسلاح النووي سوف يحول دون تمكن الولايات المتحدة من خوض أى مواجهات إقليمية ضد القوة التى تسعى لتحقيق أهداف خاصة بها، مثلما حدث فى حالة العراق، كما أن قوات الولايات المتحدة تعتمد فى خوض معاركها على الأسلحة التقليدية وتحقق تطوراً ملحوظاً فى إطار هذا الاستخدام، وتوافر الأسلحة النووية لدى القوى الإقليمية سوف يحرم الإدارة الأمريكية من استخدام قواتها المسلحة فى المستوى التكتيكى [1].

وبعد نجاح الولايات المتحدة الأمريكية فى دفع المجتمع الدولي فى تمديد معاهدة منع الانتشار النووي إلى ما لا نهاية فإنها تسعى كذلك دفع المجتمع الدولي ضد إيران بحجة سعيها لامتلاك السلاح النووي، مما يؤدى من المنظور الأمريكي إلى الفوضى النووية فى المنطقة وتنطلق نظرة الولايات المتحدة الأمريكية للبرنامج النووي الإيراني من تميز علاقات الطرفين المبنية على الشك والصدام بالإضافة إلى المحاذير الأمريكية والقلق المتعلق بميزان القوة فى المنطقة.

اما المحاذير والقلق اللذان يحكمان تخوف الولايات المتحدة الأمريكية من البرنامج إيران النووي، فتتمثل فى خوف أمريكي متزايد من احتمالات سعى إيران لتطوير هذا البرنامج، والعمل على استخدام التقنية النووية فى المجال العسكري، وهو ما يجعل واشنطن تخشى من اختلال ميزان القوى لصالح طهران فى مواجهة تل أبيب، فضلاً عن القلق الناجم من احتمالات وصول هذه الأسلحة لأيدي جماعات تعتبرها واشنطن إرهابية، وتتذرّع بتهديدها لأمنها القومي، ويتزايد القلق الأمريكي من خلال رؤيتها لإيران على أنها ما زالت تمثل تهديداً أيديولوجياً وعائقاً ثقافياً أمام أنتشار القيم الأمريكية فى المنطقة، كما تشارك الولايات المتحدة إسرائيل فى اعتبار إيران لا تزال القوة الوحيدة الإقليمية فى المنطقة بعد سقوط النظام

---

[2] – عمرو جمال على، إيران كقوة إقليمية، قراءات إستراتيجية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الأهرام، 2006.

العراقي التى يمكن أن تشكّل تهديداً للأمن الإسرائيلي والمصالح الأمريكية، فضلاً عن سعى واشنطن بتر أى محاولة إيرانية قد يكون من شأنها التأثير على خريطة القوى السياسية فى العراق، خصوصاً وأن نحو 60% من العراقيين ينتمون للتيار الشيعى، بمعنى آخر، تخشى واشنطن من أن تشكل إيران خطراً على العراق الجديد الذى تسعى الولايات المتحدة لتدشينه، كما أن علاقة إيران بمنظمات المقاومة الفلسطينية وبحزب الله من وجهة نظر واشنطن تمثل خطراً على مستقبل المستجدات على الساحة الفلسطينية وعلى خريطة الطريق[1]. لذلك وغيره من الذرائع والأسباب، أعلنت الولايات المتحدة فى 10-2007م أن إيران لم تلتزم بمعاهدة حظر الانتشار النووي، وأنها وافقت على إعطاء الوكالة الدولية للطاقة الذرية فرصة أخيرة تم تحديدها بنهاية أكتوبر 2003، من أجل التحقق من البرنامج النووي الإيراني، وإلزام بالتوقيع على الملحق الإضافى لمعاهدة حظر الانتشار النووي، وجاء هذا التصرف الأمريكي بعد سلسلة من الضغوط على الوكالة.

فامتلاك إيران لبرنامج نووي سيقلب ميزان القوى الإقليمية ويجعل منها قوى إقليمية كبرى فى المنطقة، فالولايات المتحدة ترى إن المشروع النووي الإيراني فى بوشهر لا يعتبر تهديداً مباشراً لمصالحها فى النفط القوقازى، ونفط آسيا الوسطى، ولكنه أيضاً تهديد مباشر لمعابر النفط التقليدية فى الخليج والشرق الأوسط[2]. خلال السنوات الماضية، أصبح هدف احتواء إيران هدف أساسي في السياسة الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط، فواشنطن تحمل طهران مسئولية التمرد فى العراق وأفغانستان، والتأزم البنانى، وعناد حركة المقاومة الإسلامية "حماس"، واختلال ميزان قوى المنطقة لصالح إيران

---

[1] – على المليجى على، الأزمة النووية الإيرانية، مجلة كلية المالك خالد العسكرية، العدد75، 2003.

[1] – أنظر: لماذا تخشى واشنطن البرنامج النووى الإيرانى؟ نشرة مركز الدراسات الإيرانية، جامعة البصرة، العدد الثالث، السنة الأولى، كانون الأول 2004، ص2.

والقوى الإسلامية الحلفية لها، فكبح إيران من الوجهة الأمريكية أصبح أمراً ضرورياً للأمن القومي الأمريكي[1].

تمثل النقاط التالية اعتراضات الولايات المتحدة على البرنامج النووي الإيراني:

1- قيام الثورة الإسلامية فى إيران عام 1979، ونجاحها واستمرارها ونمو الصحوة الإسلامية على مستوى العالم، فالإسلام أيديولوجيا سياسية واقتصادية واجتماعية متكاملة، وهى الأخطر من الأيديولوجية الشيوعية[2].

2- المصالح الإستراتيجية للولايات المتحدة فى الشرق الأوسط والعالم العربى، وتخوف من أن تصبح إيران قوة نووية بحيث سيكون فى الشرق الأوسط قوتان نوويتان هما: إسرائيل وإيران، وبذلك يتحقق التوازن الاستراتيجي فى المنطقة مما سيكون له أثر بالغ على مصالح الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط وفى الدول المجاورة [3].

3- تمتلك إيران مقومات قوة ذاتية فى مواجهة محيطها الإقليمى، فإلى جانب الدور التاريخي والعمق الاستراتيجي والموارد الاقتصادية والبشرية الضخمة فهي تمتلك أيضاً موارد سياسية تتجسد فى كونها تمثل ما يمكن تسميته بالديمقراطية الإسلامية، وذلك يأتي فى إطار إقليمي يتسم باحتكار معظم السياسية لجميع آليات الفعل الداخلي والخارجي فهو نظام إذن يقترب أكثر من غيره إلى الديمقراطية، ويتميز بالقوة على التفاعل مع الجماهير وتفعيلها حين الضرورة، وهذا يجسد عامل حاسم فى دعم استقلالية القرار الإيراني فى مواجهة محاولات الهيمنة الأمريكية[4].

---

[2] – عمرو عبد العاطى تقرير واشنطن، العدد 139، 2007.

[3] – محمود محمود إبراهيم، إيران دولة نووية، مجلة شؤون الشرق الأوسط العدد19، 2006، ص63.

[1] – محمود محمود إبراهيم، مصدر سبق ذكره، ص63.

[4] – باكينام الشرقاوى، إيران وأمريكا المناورة تواجه النظرية، 2006/6/3، إسلام أون لاين.

4- تماسك الجبهة الداخلية والتفافها حول القضية النووية الإيرانية وعلى جميع المستويات السياسية والدينية والشعبية، الأمر الذى دعم من موقف نجاد وتحديه للضغوط الدولية باعتبار أن إيران لم تخرق معاهدة ولم تخرق قانون، وإن استعملت حقاً من الحقوق المقررة للدول الموقعة على معاهدة منع الانتشار النووي، فإن من حق إيران امتلاك برنامج نووي سلمى[1].

5- إن إيران دولة نفطية كبرى تستطيع أن تؤثر سلبياً على أسعار النفط العالمية بشكل يهدد الاقتصاد العالمي ككل وهذه ورقة هامة وضاغطة لا يمكن الاستهانة بتأثيرها الدولي[2]. ارتكزت المخاوف الأمريكية الغربية بشأن احتمالات سعر إيران إلى امتلاك السلاح النووي قائمة منذ بداية الثمانينيات، وعلى الرغم من أنه لم يكن لدى إيران قدرات نووية يعتد بها إطلاقاً، فإن هذه المخاوف استندت إلى ذرائع مختلفة، كان تتمحور كلها حول المبالغة فى تفسير علاقات التعاون النووي التى أقامها نظام الحكم الثوري الإيراني مع بعض الدول، لاسيما الصين وباكستان، أو نظام حول تبنى تفسيرات محددة للجهود التى تقوم بها إيران فاستكمال البنية الأساسية النووية[3].

ويمكن تلخيص المخاوف الغربية إزاء البرنامج النووي الإيراني بالتالى:

1- طبيعة الخطط التى أعلنتها الثورة الإيرانية فى المجال النووي والتى أشتملت على مواصلة البرنامج النووي، مع التحول نحو العمل على الحصول على مفاعلات نووية[4].

2- إمكانية حصول إيران على كميات كبيرة من اليورانيوم عالى التخصيب من باكستان [1].

---

(3) - أحمد السيد تركى، أبعاد إحالة الملف النووى الإيرانى إلى مجلس الأمن، السياسة الدولية، العدد164، إبريل 2006، ص155.

(4) - المصدر السابق.

(1) - د. إحمد إبراهيم، البرنامج النووى الإيرانى آفاق الأزمة بين التسوية الصعبة ومخاطر التصعيد مصدر سبق ذكره، ص87.

(2) - Leonard S.Spector & Jacqueline R Smith, Nuclear Ambitions. The Spread of Nuclear weapons, 1989- 1990 (Boulder: west view press, 1990), p. 208

3- مما زاد المخاوف الأمريكية والغربية عام 1991 محاولات إيران لتهريب معدات نووية من الولايات المتحدة بصورة غير قانونية.

4- شراء إيران كميات ضخمة من اليورانيوم المخصب من جنوب أفريقيا [2].

وقد زاد من مخاوف واشنطن أن إيران تعكف على تطوير صواريخ (شهاب-3) لتصل إلى (شهاب-4) بعيدة المدى والتي ستحمل رؤوس نووية، بالإضافة إلى امتلاكها كل المقومات الأساسية اللازمة لإنتاج أسلحة نووية والمتمثلة فى المفاعلات النووية، والكوادر البشرية من العلماء والمهندسين والفنيين، والمواد النووية من أبرزها اليورانيوم سواء كان خام مستخرج من البوتاسيوم أو المستخرج من منطقة يازد، كما تمتلك إيران محاور اتصالات مع الكثير من الدول النووية الكبرى، وحصلت منها على التكنولوجيا النووية، بل واكتسبت فعلاً خبرات عميقة وواسعة فى المجال النووي منذ عهد الشاه فى السبعينات، وبما يمكنها من الاعتماد على نفسها فى إستكمال برامجها النووية والصاروخية، حتى مع فرض الحظر التكنولوجى الدولى عليها، ناهيك عن قدرات إيران الاقتصادية الضخمة التى تمكنها من الإنفاق غير المحدود على هذه البرامج [3].

---

(3) - Kenneth R. Timmerman, Op- Cit, p.43.

(4) - أحمد إبراهيم محمود، البرنامج النووى الإيرانى آفاق الأزمة بين التسوية الصعبة ومخاطر التصعيد، مصدر سبق ذكره، ص91-92.

(1) - مجدى كامل، الأسرار النووية، مصدر سبق ذكره، ص371.

3.3. 2: الموقف الأوروبي والبرنامج النووي الإيراني

الموقف الاوروبى أخذ موقفاً وسطاً ما بين الموقف الأمريكي والموقف الإيراني حيث يدعو لتبنى الخيار التفاوضى، يضمن إزالة الغموض فى البرنامج النووي الإيراني، ولكن على الرغم من موافقة إيران للانضمام إلى البروتوكول الإضافى لحظر الانتشار النووي، إلا أن الدول الأوروبية لم تلتزم بهذا البروتوكول من جهة أخرى فإن إعلان الاتحاد الأوروبى فى تقديم المساعدة لإيران للحصول على برنامج نووي سلمى، وتقديم الدعم التكنولوجي للمساعى الإيرانية الرامية إلى تطوير قدرات نووية سليمة فى مجال إنتاج الطاقة كقيام شركات أوروبية متخصصة بتزويد إيران بالمعدات التكنولوجية اللازمة لبناء مفاعل نووي سلمى يعمل بالماء الخفيف من أجل توليد الكهرباء إلى جانب ضمانات أوروبية أخرى بتأمين احتياجات إيران من الوقود والطاقة اللازمة لمحطاتها[1]، بإضافة إلى تعهدات أوروبية لطهران بإنهاء عزلتها السياسية والاقتصادية عن العالم الغربى من خلال مساندتها فى الولوج إلى منظمة التجارة العالمية، وإزالة الحواجز والقيود التى وضعتها الولايات المتحدة الأمريكية للحيلولة دون انضمامها إليها، وتدشين المفاوضات والتعاون الاقتصادي والأمني بين إيران ودول الاتحاد الأوروبي[2]. حيث تعد إيران واحدة من الدول القليلة التى لم تعقد أى أتفاق مع الاتحاد الأوروبي وذلك بسبب انتقاد الاتحاد الأوروبي لنظام الحكم فى إيران فى مجالى حقوق الإنسان ومحاربة الإرهاب، غير أن إيران الغنية بالمواد الطبيعية تعد سوقاً جذاباً للكثير من المستثمرين والشركات، وبناء على ذلك يسعى الاتحاد الأوروبي إلى التوصل إلى تعاون اقتصادي وتحرير التجارة إلى تشجيع إيران لإدخال إصلاحات جادة على نظامها، الموقف الأوروبى من البرنامج النووي الإيراني تميز بقدر من المرونة وانتهاج سياسة الترغيب وليس التصعيد، حيث عمل الجانب الإيراني الأوروبى على إزالة الغموض

---

[1] – بشير عبد الفتاح، المسألة النووية الإيرانية أو هدنة ؟ مجلة السياسة الدولية، العدد 159، 2005، ص166.

[2] – المرجع السابق، ص166.

والمخاطر التى تعترى البرنامج النووي الإيراني، وحرص الاتحاد الأوروبى على تسوية المسألة النووية الإيرانية من خلال المفاوضات، غير أن الاتفاق والعروض الأوروبية لإيران لم تستمر بسبب استئناف إيران عمليات تخصيب اليورانيوم سراً واستقدامها لأجهزة طرد مركزى جديدة.

وتبنت الأطراف الغربية موقفاً مشتركاً منذ بداية الأزمة النووية الإيرانية فى أواخر عام 2003 يقوم على رفض مواصلة إيران أنشطة تخصيب اليورانيوم، استناداً إلى انتهاكها معاهدة منع الانتشار النووي واتفاقية الضمانات النووية، لأنها تسيء استخدام هذه المادة من مواد المعاهدة وتقوم بإستغلالها وتتخذ من ذلك غطاء لبرنامج تسليحي نووى[1].

وخيمت تعقيدات وتطورات المسألة النووية المكونة من ألمانيا وفرنسا وبريطانيا فاعلاً رئيسياً في إدارة الأزمة النووية الإيرانية، وبالرغم من اتفاق الأوروبيين مع الأمريكيين على ضرورة منع إيران من تصنيع أو أمتلاك السلاح النووي، إلا أن الترويكا الأوروبية ترى فى المفاوضات سبيلاً أمثل لتحقيق هذه الغاية على عكس ما ترى واشنطن التى تصر على ترك الخيارات جميعها مفتوحة بما فيها الخيار العسكري[2]. لقد توصلت بريطانيا وفرنسا إلى رؤية أن إيران تعمل بفاعلية ليس فقط على إنتاج تكنولوجيا نووية لأغراض سلمية، بل إنتاج أسلحة نووية وهى تعتقد أن إيران تشرع ببرنامج سرى ذى شقين أحدهما مدنى والآخر تحت السيطرة العسكرية، رغم أنها تعلن عن إمكانية فتح منشآتها النووية والظاهر أن هذه الدول لم تمتلك بعد الدليل القاطع على أن طهران تعمل على تصميم والشروع بإنتاج قنابلها النووية، فهى لا تزال واثقة أن هذا العمل ما زال فى طوره الأول[3]. أما ألمانيا غير مقتنعة أن إيران قد اتخذت قراراً بامتلاك السلاح النووي، فهى تعتقد أنها قد امتلكت قدرة إنتاج مواد قابلة

[1] - See. Jean du preez and Lawrence Scheinmam. On line: www.Gnti.org/f-wnd 411/f2el2.

[2] – عمر محمد الشيخ، الإدارة الأمريكية لأزمة البرنامج النووى الإيرانى بعد أحداث سبتمبر 2001، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، 2008، ص87.

[3] – خضر عباس، العلاقات الأمريكية – الإيرانية الواقع الحالى واحتمالات المستقبل، مجلة شؤون خليجية، العدد 45، 2006، ص20.

للانشطار، ولكنها قد آجلت إتخاذ قرار فيما يخص السلاح النووي، حيث أن امتلاك مثل هذه القدرات يمكن أن يتم ملاحظتها من خلال الظهور بمظهر القوة والثقة، وتعطى إشارات دالة لمختلف الدول، من دون الحاجة لتجاوز التزاماتها، وستكون عندئذ قادرة على إنتاج السلاح النووي فى وقت قصير، وفى الواقع أنه لا يوجد إثبات بأن أمتلاك قدرة إنتاج مواد قابلة للانشطار ستؤدى إلى تنمية قدرات إيران على إنتاج السلاح النووي فى الحال[1].

ورغم الاتفاق الأوروبى – الأمريكي على تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية فيما يتصل بالبرنامج النووي الإيراني، تتمثل فى منع إيران من أمتلاك السلاح النووي، وتأخير البرنامج النووي الإيراني عن طريق عمليات التفتيش التى يقوم بها خبراء الوكالة الدولية، والحفاظ على إجماع دولى إزاء هذا البرنامج النووي، إلا أن الجانب الأوروبى دعا إلى التفاوض والطرق الدبلوماسية فى تحقيق الأهداف المشتركة مع الولايات المتحدة، بناءً على فشل الحلول والطرق الدبلوماسية التى انتهجتها الدول الأوروبية، تغير الموقف الأوروبى من داعى للتفاوض إلى الاتجاه بقبول فرض عقوبات على إيران فى عام 2006 بموجب مشروع القرار المشترك مع الولايات المتحدة المقدم إلى مجلس الأمن بالمطالبة بفرض عقوبات على البرنامج الإيراني لتقاعس إيران بالتزاماتها مع المجتمع الدولى.

المراوغة الإيرانية ومحاولات التملص والتضليل الكامل حول البرنامج النووي هو ما يلاحظ فى التقارير المرفوعة إلى الوكالة الدولية، فكلها تثير شكوكاً عميقة حول أن إيران تهدف من وراء تخصيب اليورانيوم إلى أن تصبح قوة تكنولوجية نووية وربما مالكة للسلاح النووي، فالأمريكيون والأوربيون توصلوا إلى اتفاق أنها فى الحد الأدنى تسعى لامتلاك تكنولوجيا نووية، ولكنهم يختلفون فى مسالة اتخاذ إيران لقرار سياسى بإمتلاك السلاح النووي.

---

[1] - Robert J. Einhorn "A Transatlantic 'S Nuclrar program". Op Cit. pp22- 23 Stratege on Iran

الفصل الرابع

الاليات المطروحه للتعامل مع ازمة البرنامج النووى الايرانى ومستقبل الشرق الاوسط

المبحث الاول السياسة الخارجية الأمريكية والبرنامج النووي الإيراني

المبحث الثانى مستقبل الشرق الأوسط في ظل البرنامج النووي الإيراني

1.4 : **مقدمة**

يتناول هذا المبحث السياسة الخارجية الأمريكية تجاه البرنامج النووي الإيراني، في ضوء مضمون التغير الذي شهدته السياسة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، ويمكن افتراض أن مضمون هذا التغير قد انعكس على سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه إيران، ولكن لم ينعكس مضمون هذا التغيير بصورة كاملة أو على الأقل في عناصره الرئيسية في السياسة التي تم إتباعها من قبل إيران، لذا توجد أهمية للوقوف على مدى صحة ذلك الافتراض من عدمه، والتطرق إلى السمة الغالبة لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه إيران في ظل إدارة باراك أوباما، ومضمون هذه السياسة وآليات تنفيذها وتم ذلك من خلال مطلبين: المطلب الأول: مضمون السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران فى ظل إدارة الرئيس باراك أوباما، المطلب الثاني : الآليات الأمريكية للضغط على البرنامج النووي الإيراني.

2.4 : **السياسة الخارجية الأمريكية والبرنامج النووي الإيراني**

2.4. 1 : **مضمون السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران في ظل إدارة الرئيس باراك أوباما**

انطلقت سياسة إدارة الرئيس باراك أوباما للتعامل مع التحدي الإيراني، وفى مقدمته البرنامج النووي الإيراني من أن الولايات المتحدة الأمريكية قد بدأت تعانى بعد انتهاء ولاية إدارة دبليو بوش من تراجع نفوذها فى منطقة الشرق الأوسط، وذلك بالتوازي مع تراجع نسبى أكثر اتساعاً فى نفوذها العالمي (وبدء الحديث عن إرهاصات تشكل نظام عالمى جديد متعدد القوى)

ذلك نتيجة لأخطاء السياسة الأمريكية فى ظل إدارة دبليو بوش، وعدم تعامل الولايات المتحدة الأمريكية بصورة جيدة مع صراعات وقضايا المنطقة، لا سيما القضية الفلسطينية وإخلالها بالتوازن

الإقليمى (إسقاط نظام صدام حسين فى العراق، ونظام حكم طالبان فى أفغانستان)، الأمر الذى أدى إلى إفساح المجال الإيران، وهى دولة إقليمية لها طموحات لاستغلال ذلك لصالح مشروعها الإقليمي، والترويج له على أنه الحل الأمثل لقضايا المنطقة كبديل عن المشروع الأمريكي المتراجع، الأمر الذى يهدد الترتيبات الإقليمية التى تساندها الولايات المتحدة الأمريكية فى المنطقة، ويجعل من المشروع الإيراني التحدي الرئيس الذى يجب أن يحتل الأولوية فى أجندة الإدارة الأمريكية الجديدة فى منطقة الشرق الأوسط [1].

وكان مضمون سياسة الإدارة الأمريكية الجديدة قائماً على دبلوماسية تغيير اللعبة (Diplomacy Game– changing)، التى لا تهدف إلى إنهاء اللعبة بين الولايات المتحدة الأمريكية أو إيران أو تحقيق الانتصار فيها، حيث سيستمر الخلاف بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران فى المدى القصير حول عدد من النقاط الأساسية فى المستقبل؛ حيث لن يقدم أى من الطرفين على تغيير نهجه الإقليمى جذرياً: لن تفعل الولايات المتحدة ذلك لأنها غير راغبة فى تغيير سياستها حيال إسرائيل؛ ولأن عليها أن تأخذ بالحسبان مخاوف العرب إزاء جوارها مع إيران، ولن تفعل إيران ذلك بسبب مبادئها الأيديولوجية وطموحها للعب دور الدولة الإقليمية الأولى فى المنطقة وتنافسها مع إسرائيل فى هذا الصدد، ومن ثم فإن السياسة الأمريكية تهدف فقط إلى تغيير طبيعة اللعبة من الموقف الإيراني المرجح فيها حالياً بحيث تكون الولايات المتحدة الأمريكية فى موقف أفضل لتحقيق النجاح[2] على المدى البعيد، وهو الإقرار بأهداف إيران الأمنية المشروعة فى مقابل جعل إيران قوة استقرار فى المنطقة– قبل امتلاكها للقدرة النووية–(على غرار سياسة إدارة الرئيس نيكسون فى الانفتاح على الصين، والتى تمكنت من تحويل الصين إلى قوة سياسية معتدلة وإلى أهم شريك اقتصادي وتجارى

---

(1) - James N. Miller, Christine parthemor, and kurt M. campbel, Game- changing Diplomacy: ANeW American Approach To lran, lran: Assessing U.S.Strategic Options, (Washington,DC:September2008),p.14.
(2) - Ibid.p.14.

للولايات المتحدة الأمريكية) تقبل بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية للعالم وتدعم الترتيبات الإقليمية التى تساندها فى المنطقة(أحد المتعاقدين مع الولايات المتحدة الأمريكية)، وتنهى عداوتها مع إسرائيل على نحو يؤدى إلى إنشاء نظام إقليمي جديد يعكس التوازن الطبيعي فى المنطقة؛ ومن ثم يكون أكثر استقراراً وأقل تكلفة للحفاظ عليه من قبل الولايات المتحدة الأمريكية[1]، وفى هذا الإطار يتم إلقاء عبء المسئولية على عاتق الجانب الإيراني؛ لكى يقوم بخيارات صعبة فإما أن يقبل بمجموعة الاقتراحات المعقولة التى سوف تقدم له أو يتحمل المسئولية عن ذلك أمام الجميع.

يوجد مجموعة من الاعتبارات الإستراتيجية والتكتيكية التى تراعيها سعت إدارة أوباما فى اقترابها للتعامل مع التحدى الإيراني :

أ- تغيير الخطاب الأمريكي تجاه إيران، فالخطاب الأمريكي المعادى لإيران لا يأتي بنتائج إيجابية وتغييره سوف يغير من مناخ العلاقات بين الجانبين وسوف يتضمن ذلك التعبير عن احترام الحضارة الإيرانية والشعب الإيراني وسيادتها، والاعتراف بالمصالح الأمنية الأيرانية وإسهامات إيران للأمن الإقليمى[2]، والسعى للبحث عن فرص لحوار موسع حول عدد كبير من الموضوعات دون شروط مسبقة، وتجنب كل من: لغة التهديد ولغة "العصا والجزرة" قدر الإمكان، والاعتماد بدلاً منها على لغة المنافع الحقيقة المتبادلة والصفقات التجارية "الأخذ والعطاء" ومناقشة الأخطاء السابقة والاعتراف المتبادل بها، وكانت رسالة الرئيس باراك أوباما لإيران فى عيد النيروز فى 19 مارس تطوراً هاماً فى هذا الصدد، فلأول مرة يتم الاعتراف فى خطاب عام بحقيقة الجمهورية الإسلامية[3] وشرعية الحكم الإيراني، كما بدت بعض المؤشرات الإيجابية فى سياق التهدئة مع لإيران ومنها حضور الولايات المتحدة المحادثات السداسية (5+1)، ودعوتها لإيران لحضور اجتماع بشأن أفعانستان،

---

[2] - Trita,parsi,Op.Cit,p.280.
[3] - John Tirman, A New Approach to lran :The Need for Transformative Diplomacy,(Cambridge:April2009),p.29.
[1] - Ibid.p.27.

وإطلاق سراح الإيرانيين الخمسة الذين اعتقلتهم القوات الامريكية فى 2007/1/11م فى محافظة أربيل العراقية، ومنهم أعضاء فى فيلق القدس التابع للحرس الثورى فى يوليو 2009م، وقد يكون جرى ذلك كجزء من ترتيبات أمنية بين واشنطن وبغداد، وقد سبق ذلك إفراج السلطات الإيرانية عن الصحفية الأمريكية (الإيرانية الأصل) روكسانا صابرى فى مايو 2009م بعد إدانتها بتهمة التجسس لصالح الولايات المتحدة الأمريكية، فضلاً عن موافقة الولايات المتحدة الأمريكية الضمنية فى يوليو 2009م عن اقتحام معسكر أشرف بالقرب من العاصمة العراقية بغداد من قبل الحكومة العراقية القريبة من إيران، والذى يضم عناصر منظمة "مجاهدى خلق" المعارضة للنظام الإيراني[1]، فقد تزامن الاقتحام مع زيارة غير معلنة قام بها وزير الدفاع الأميركى روبرت جيتس، واعتبرت وزيرة الخارجية هيلارى كلينتون بان الغارة على المعسكر عمل مشروع من جانب دولة ذات سيادة[2].

عدم التدخل فى السياسات الإيرانية الداخلية وعدم اعتماد أى اقتراب لدعم أو معارضة القادة والنخب المتنافسين على السلطة فى إيران، وتوجية المبادرات لكل الفاعلين فى إيران (المرشد الأعلى للثورة الإيرانية، والرئيس الإيراني، ووزير الخارجية)، ومرجع ذلك عدد من الاعتبارات: أن التوجه الأساسي لسياسة إيران الخارجية يحدده المرشد الأعلى للثورة الإيرانية وليس الرئيس، وبالتالى سيكون تأثير الرئيس المستقبلي محدود[3]، وأن هناك إجماع بين المتنافسين فى الانتخابات الرئاسية الإيرانية الأخيرة على عدم التراجع عن حق إيران فى امتلاك التكنولوجيا النووية، وأن الموافق تجاه الولايات المتحدة ليست بالضرورة نتيجة للمواقف السياسية أو حتى الأيديولوجية، ويتفق فى هذا السياق العديد من المسئولين والمحللين الإيرانيين على أن الرئيس أحمدى نجاد قد يرغب باستئناف الاتصالات مع

---

[2] – مصطفى اللباد، أوباما وإيران... ومؤشرات التحول، مرجع سابق.

[3] – عبد الإله مجيد، اقتحام معسكر أشرف يضع الولايات المتحدة فى مأزق، 30 يوليو 2009م، http:www.elaph.com/Web/Politics/2009/7/466608.htm

[1] – إيران: ماذا يعنى فوز أحمدى نجاد، تقرير مجموعة الأزمات حول الشرق الأوسط رقم 8، (بروكسل: مجموعة الأزمات الدولية)، بتاريخ 4 أغسطس 2005م،ص ص 11-14.

الولايات المتحدة دون اكتراث بالميول الأيديولوجية للبعض ضمن معسكره السياسي، ويستشهدون برسائل كتبها إلى الرئيسين بوش وأوباما، إضافة إلى زياراته الثلاث للولايات المتحدة منذ توليه منصبه لحضور دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة[1].

فالرئيس الحالى قد يكون نسبياً أكثر حرية واستقلالاً فى الحركة إن أعيد انتخابه، وسيكون قادراً على البدء بالحوار وأن يجيد بسبب سيرته قدرات منافسية على إفساد حملته، فى حين إن خصومه سيتمتعون بمجال أقل للمناورة، وقد يواجهون مجموعة من المحافظين المتشددين (ربما يقودهم أحمدى نجاد نفسه)،[2] وأن فوز موسوى كمعتدل كان من شأنه أن يخفف من الضغوط الدوليه على طهران من دون أن تكون الأخطار التى تمثلها إيران قد تلاشت أو خفت حدتها، لذلك تم توجيه المبادرات بالحوار مع إيران والارتباط بها قبيل الانتخابات الرئاسية الإيرانية فى يونيو2009م، بحيث يكون من الواضح أن الولايات المتحدة الامريكية لا تساند احد على حساب الاخر.

ولم تدخل الإدارة الأمريكية فى الجدل والاضطرابات الداخلية فى إيران عقب اعلان فوز الرئيس أحمدى حتى لا يدعى النظام الإيراني بأن هؤلاء المتظاهرين محرضون من الخارج للانقلاب على نظام الثورة الإسلامية؛ حيث أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية أن هذا الأمر شأن داخلى إيراني، وأن واشنطن عازمة على المضي قدما فى التفاهم مع إيران واستئناف المفاوضات معها حول برنامجها النووي أيا كان رئيسها، كما لم يستجب الرئيس الأمريكي باراك أوباما للضغوط التى تلقاها بسبب صمته حيال ما يجرى فى إيران؛ لتجبره على تغيير سياسته تلك إلا من مطالبات للنظام الإيراني بعدم استخدام العنف في قمع المتظاهرين، كما ان القرار الذى اقره مجلس النواب بغالبية كبيرة فى شأن دعم

---

[2] – الانخراط الأميركى– الإيرانى: المشهد من طهران، مرجع سابق، ص21.

[3] – انظر فريدريك تيلييه، " التعامل مع احمدى نجاد" جلوبال بوست، 11 مارس 2009م، ورد فى موجز مجموعة الأزمات الدولية، الانخراط الأميركى الإيرانى: المشهد من طهران، مرجع سابق،ص21.

المتظاهرين الإيرانيين، ليس له أية صفة إلزامية ويمكن اعتباره محاولة للحفاظ على ماء وجه واشنطن أمام دعاة الديمقراطية وحقوق الإنسان فى أمريكا والعالم أكثر مما يتضمن إشارات لتقويض النظام الإيراني.[1]

ج- يمكن أن تبدأ الخطوة الأولى لانطلاق المحادثات بالقنوات الخلفية[2] (المحادثات السرية التى يقوم بها شخص مفوض من قبل الرئيس) لتحديد شكل المفاوضات والأجندات والإجراءات، وإجراءات تعزيز الثقة، وأن يكون هناك دبلوماسيين أمريكيين يقودون المفاوضات الأمريكية الإيرانية حول البرنامج النووي مباشرة، تحت مظلة عمل جماعى متعدد الأطراف على غرار المحادثات السداسية فى الأزمة النووية الكورية الشمالية [3].

د- وضع سقف زمنى لاستراتيجية الارتباط بإيران، ولكن دون التشدد فى وضع قيود زمنية غير معقولة وغير إيجابية، فمن جانب تمارس إسرائيل ضغوطاً على الولايات المتحدة على وضع سقف زمنى للارتباط بإيران، وترسل إشارات للولايات المتحدة بأن من منظورها فإن الوقت المتاح للارتباط قد بدأ يستنفد فى ضوء اقتراب إيران من امتلاك القدرة النووية، ومن جانب آخر فإن عملية الارتباط بإيران عملية تتطلب فترة زمنية طويلة للحوار والمفاوضات الرسمية وغير الرسمية قبل تحقيق مؤشرات للتقدم .[4]

هـ- جعل عرض المفاوضات المباشرة حول البرنامج النووي الإيراني جزء من مبادرة أكثر اتساعاً؛ لأن التركيز فقط على البرنامج النووي الإيراني أدى إلى تضخيم قيمه هذه القدرات وتسريع البرنامج النووي

---

[1] – بشير عبد الفتاح، توابع:مقلقة لزلزال الانتخابات الرئاسية الإيرانية، تعليقات مصرية، العدد 129، 20 يونيو 2009م.
http://acpss.ahram.org.eg/Ahram/2009/6/20.MM.htm

[2] - Dennis Ross,Op.Cit.p.17.

[1]- Richard N.Haass and Martin S.lndyk,Op.Cit,p.17.

[2] Eriks Berzins,Daniel Brumberg,US-lranian Engagement Toward AGrand Agenda,United States lnstitute of peace,Working paper,(Washington,DC,U.S.lnstitute of peace,May2009),p.14.

وتدعيم مكانه المتشددين فى إيران وزيادة الاعتبارات الأمنية فى العلاقات مع الغرب، وتتضمن المبادرة مفاوضات ثنائية على مسارات منفصلة تتم بصورة متوازية[1] تتعامل مع: تطبيع العلاقات الأمريكية الإيرانية، وملف العراق، وملف أفغانستان، ودعم إيران لقوى المقاومة التى تعتبرها الولايات المتحدة جماعات إرهابية (مثل حركة حماس والجهاد وحزب الله اللبنانى) ولا يجب أن تصر الولايات المتحدة على الربط بين هذه المسارات المنفصلة، حيث توجد حوافز مختلفة يمكن تقديمها على كل مسار من هذه المسارات وتقديم الحوافز سوف يتوقف على السلوك الإيراني فى المجال النووي[2].

و– جعل السياسات الأمريكية تجاه إيران خاصة فيما يتعلق بالبرنامج النووي فى إطار متعدد الأطراف تضم: الاتحاد الأوروبى والصين وروسيا والوكالة الدولية للطاقة الذرية واستشارة دول المنطقة:(إسرائيل، والدول العربية، وتركيا) بشأنها أما فيما يتعلق بباقى القضايا(أفغانستان، والعراق، والترتيبات الأمنية فى المنطقة، والارهاب، ودعم حماس وحزب الله)، فيتم إتباع سياسة تفاوض ثنائية بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية بعيداً عن الاطراف الإقليمية، وأن يتم ترتيب البرنامجات بين الولايات المتحدة وإيران إلى أولويات على النحو التالى (أفغانستان، العراق، البرنامج النووي الإيراني، أمن الخليج).

ز– التعامل مع مسألة البرنامج النووي فى ضوء أن إيران لن تتخلى عن حقها تخصيب اليورانيوم أو إعادة معالجة البلوتنيوم بموجب معاهدة منع الانتشار النووي، وأن تتخذ الولايات المتحدة الأمريكية الإجراءات الأتية: أن تقدم هذه الضمانات قد يغير الإدراك والسلوك الإيراني[3]، وأن تتخلى الولايات المتحدة الأمريكية عن مطالبتها للنظام الإيراني بالتوقف عن تخصيب اليورانيوم كشرط مسبق للمحادثات الرسمية بين الجانبين وأن تضعه كشرط لإحراز تقدم فى المفاوضات[4]، وأن تعطى الولايات المتحدة الأمريكية والمجتمع الدولى الأولوية المباشرة؛ لإعادة بناء نظام شامل للتحقيق النووي فى أقرب

---

(2) Richard N.Haass and Martin S.lndyk,Op.Cit,p.17.
(2) lbid.p.18.
(3) JohnTirman,OP.Cit,p.39.
(4-)lbid.p.17.

وقت ممكن، حيث أن إيران توقفت عن التزامها الاختيارى بالبرتوكول الإضافى للوكالة الدولية للطاقة الذرية فى عام 2006م بما يمثله ذلك من تحديات لعمليات التفتيش[1]، وأن تعيد الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها النظر فى إمكانية وفائدة فرض الحل القائم على وقف عملية التخصيب نهائياً، وأن تقبل الولايات المتحدة الأمريكية على المدى القصير، وكخطوة أولية للتوصل إلى اتفاقية مع إيران فى النهاية لعدم إنتاج الوقود النووي على أراضيها- مناقشة ما يدعيه الجانب الإيراني حول أحقيته فى تخصيب اليورانيوم وفقاً لمعاهدة منع الانتشار النووي لضمان ارجاء عملية التخصيب، وذلك من خلال بناء نظام شامل للتحقق يقوم المجتمع الدولى فى إطاره، إما بالسماح لإيران بالتخصيب والاعتراف لها بذلك الحق فى النهاية على أن تكون قدرة التخصيب محدودة جداً، وتحت ضمانات صارمة مع القيام بعمليات تفتيش لمنع إيران من الوصول إلى مرحلة من التخصيب تمكنها من صنع أسلحة نووية أو تحويل إلى التسلح النووي والكشف المبكر عن أى أنشطة نووية سرية، ومنح إيران فخر امتلاك دورة الوقود النووي والفائدة الفعلية لإنتاج الطاقة من خلال تحويل منشأت الإثراء الوطنى الإيرانية إلى منشآت متعدد الأطراف، بحيث تكون هناك دولتين شريكتين لإيران فى البرنامج النووي تشارك فى إدارته وتشغليه وتمويله[2]، وتتم عملية الإثراء وفقا لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهو ما سبق وإقترحته إيران بإنشاء نادى دولى لإدارة منشآت التخصيب اليورانيوم فى داخل إيران.

ح- وأن تسعى الولايات المتحدة الأمريكي على المدى البعيد على خلق الأوضاع التى تجعل إيران تقوم طواعية، ولفترة غير محددة بإرجاء عمليات التخصيب[3] بطريقة يمكن التأكد منها، بالإضافة إلى إمكانية أرجاء العقوبات الأحادية التى تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية على إيران فيما عدا تلك

(3) JamesN.Miller,christineparthemore,kurtM.campbel,op.cit,p.17.
(1) Tirman.John, OP.Cit,p.40.
(2) JamesN.Miller,Christineparthemore,kurt M.campbel,op.cit,p.17.

المتعلقة بالتكنولوجية النووية، على أن يتم ربط التوقف عن تخصيب اليورانيوم خلال المفاوضات بالتوقف عن فرض العقوبات (الأحادية ومتعددة الأطراف) على النظام الإيراني.

وستجد ما سبق فى مسودة اتفاق صفقة تبادل اليورانيوم التى تم التوصل إليها عبر مفاوضات سرية عقدت فى جنيف وفينا فى أكتوبر 2009م بين إيران والدول الغربية بوساطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، تقوم بموجبها إيران بإرسال مخزونها من اليورانيوم منخفض التخصيب إلى روسيا وتخصيبة لدرجة 19,75%؛ ومن ثم إرساله إلى فرنسا كى تقوم بعملية تصنيعه إلى قضبان وقود، وتسليمها لإيران لاستخدامها فى المنشأة العملية فى طهران. وكان من شأن نجاح هذه الصفقة إرجاء قدرة إيران على تضنيع سلاح نووى لمدة عام على أقصى تقدير عبر إخراج معظم مخزونها من اليورانيوم منخفض التخصيب، ولكن لم تنجح هذه الصفقة التى كانت سوف تمثل قبول غربى غير مسبوق بأنشطة التخصيب الإيرانية[1]، وذلك نتيجة اعتبارات التنافس الداخلى فى ايران بين النظام الحاكم والمعارضة، الامر الذى دفع ايران الى العدول عن موافقتها المبدئية على الصفقة وقيامها بوضع شروط خاصة لقبولها لها (منها: أن المبادله المتعلقه بالوقود النووي لاغراض الطاقة يجب أن تتم على أراضيها وان تخرج ايران اليورانيوم المخصب لديها بشكل جزئى لا كلى وتفضيلها لدول بعينها من اجل ان تجرى معها المبادلات النوويه مثل تركيا والبرازيل واليابان)، ومعارضة الصفقة من قبل اسرائيل وربما فرنسا التى ترفض اعطاء اى شرعية دولية للبرنامج النووي الإيراني وعدم ثقة طهران ان فرنسا بسبب سجلها السيئ فى تعاونها النووي مع طهران.

وأدى أخفاق الصفقة الى قيام الوكالة الدولية للطاقة الذرية بإصدار قرار أدان ايران لعدم التزامها بسياسة الشفافية حول برنامجها النووي، وتحديدا فيما يتعلق بعدم ابلاغ الوكالة نية و طهران بناء محطة جديدة لتخصيب اليورانيوم قرب مدينة قم ، والتى كشف عنها الرئيس اوباما فى 25 سبتمبر

---

[1] - Dana H.Allin and steven simon,The sixth crisis:lran,lsrael,Americaandthe Rumors of War,(New YORK:PUBLISHedby Oxford University press),2010.pp.126-128.

2009م فى مؤتمر صحفى على هامش مؤتمر نزع السلاح النووي، مما دفع ايران على اعلان عن دراسة خفض مستوى تعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ورفض السماح للوكاله الدولية بالتفتيش الكامل للمنشأة السرية التى كشف عنها فى مدينة قم، وصرح الرئيس نجاد عن نية الحكومة بناء عشر محطات لإنتاج الوقود النووي فى المستقبل، وان دولته سوف تقوم تخصيب اليورانيوم لدرجة 20% لتلبيه احتياجها من الوقود النووي. وقد بأت ايران بذلك فى منشأة نانتز فى 9 فبراير 2010م ، وهو ما يشكل تطور هام فى سعى ايران للحصول على السلاح النووي. لذا مع التوصل الى صيغة جديدة لاتفاق تبادل اليوانيوم عبر الاتفاقية التى وقعت فى طهران بين ايران وتركيا والبرازيل حول تخصيب اليورانيوم فى 17 مايو 2010م ، يوضع بموجبها 1200 كيلو جرام من اليورانيوم الإيراني المخصب بنسبة 3,5% فى تركيا تحت اشراف ايران والوكالة الدولية للطاقة الذرية، تمهيدا لمبادلتة ب120 كيلو غراما من اليورانيوم المخصب بنسبة 20% من فبل مجموعة فيينا، كانت الولايات المتحدة والدول الاوربية أقرب الى رؤية ذلك على انه محاولة ايرانية لاضعاف توافق أعضاء مجلس الامن الدولى على فرض مزيد من العقوبات على ايران، كما أن أهمية مبادلة 1200 كيلو غراما من اليورانيوم منخفض التخصيب، قد تراجعت أنذاك حيث لم تعد تمثل هذه الكمية سوى نصف المخزون الإيراني من اليورانيوم منخفض التخصيب [1].

2.4 . 2: أدوات الإدارة الأمريكية لحل أزمة البرنامج النووي الإيراني

ويتناول المطلب الثانى لهذا المبحث آليات الولايات المتحدة الأمريكية التى استخدمتها فى سعيها للحيلولة دون مواصلة إيران لبرنامجها النووية والتطور التكنولوجى النووي.

---

[1] – Ibid.p.132.

في الواقع الدولي أن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى لاستخدام تهمة امتلاك إيران لأسلحة الدمار الشامل للضغط عليها، وكشعار تضم به نظم دول محور الشر حسب تصنيفها والتى تعارض وتخالف سياسات الولايات المتحدة الأمريكية وترفض التدخل والهيمنة الأمريكية ويتشعب من هذا الملطب:

1.2.2.4 : **الأدوات الدبلوماسية**

1- العمل على بناء موقف دولى قوى ضد البرنامج الإيراني.

2- الضغط الأمريكي على روسيا.

3- حث الإتحاد الأوروبى على ممارسة ضغوط على إيران.

تتهم الولايات المتحدة الأمريكية إيران بدعمها للإرهاب ومعارضة عملية السلام فى الشرق الأوسط والتدخل فى القضايا الإقليمية (العراق، لبنان، فلسطين)، وتهديد أمن الدول الصديقة والحليفة لأمريكا وانتهاك قواعد الديمقراطية وزعزعت أمن المنطقة.

الموقف الأمريكي المعارض للبرنامج النووي الإيراني ليس وليد المرحلة الراهنة ولكنه يعود لسنوات مضت، ففى عام 1995 قال "وارن كريسترفر" وزير الخارجية الأمريكية: "نستطيع أن نؤكد أن إيران تنتهج النهج التقليدى لأمتلاك الأسلحة النووية، وهو النهج الذى سارت عليه معظم الدول التى سعت لأمتلاك هذا السلاح، وهذه الجهود الإيرانية تنطوى على مخاطر جمة، وأن أى دولة مسئولة في المجتمع الدولى تتطلع لفشل هذه الجهود ولا يوجد مجال لقبول هذا[1]. وفى عام 2002 نشرت صحيفة (نيويورك تايمز) مقالاً أشارت فيه إلى أن إيران تمارس نفوذاً فى أفغانستان فى محاولة للحد من التوجه

---

[1] – وارن كريستوفر، موقع البيت الأبيض على شبكة الأنترنت،
www/whitehouse.org/releasese/2006424.

الموالى للغرب، وأنها تستضيف بعض اللاجئين من تنظيم القاعدة[1] وتصاعدت الاتهامات الأمريكية لإيران بدعم القاعدة والإرهاب الدولى عام 2003، وجعلت الولايات المتحدة الأمريكية هذا التوجه التصعيدى آلية ضغط على إيران لردعها نووياً وإيقاف البرنامج النووي الإيراني لمستوى محدود من التقنية، وكانت ردة الفعل الإيراني على الاتهامات الأمريكية فى السماح لعدد من أعضاء القاعدة وحركة طالبان فى العبور والتخطيط عبر الأراضى الإيرانية هو نفى هذه الاتهامات.

فالولايات المتحدة ترى أن إيران هى الدولة التى تمثل أكبر تهديد إرهابى فى العالم، فهى تزود الإرهابين بملايين الدولارات فى حين شعبها يعانى من ظروف اقتصادية سيئة، إنها تدعم الجماعات الإرهابية فى المنطقة مثل حزب الله فى لبنان حماس والجهاد الإسلامي في فلسطين، وترسل أسلحة لحركة طالبان فى أفغانستان والميليشيات الشيعية فى العراق، إيران تهدد جيرانها بالصواريخ البالستية، وتهدد الاستقرار العالمى برفضها الشفافية خيال برنامجها النووي، بالإضافة إلى اتهام إيران والعراق وكوريا الشمالية بأنها دول تشكل فيما بينها "محور للشر" وتسعى جاهدة لأمتلاك أسلحة الدمار الشامل.

وصنف جورج بوش إيران ضمن "محور الشر" مع كوريا الشمالية والعراق ودخلت إيران فى صراع مع ثلاثى الأوروبي (ألمانيا وفرنسا، وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية) منذ بداية 2003 وضعت هذا البلد تحت مراقبة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، حيث تمت إقامة هذا النظام بموجب معاهدة حظر أنتشار الأسلحة النووية، وتسير هذه الوكالة الضمانات المترتبة عن هذه المعاهدة[2] وأعلن وزير الخارجية الأمريكي الأسبق (ريتشارد أرميتاج) عام 2003 أن واشنطن ما زالت قلقة من دعم طهران

[2] – حمدان الشمرى، الملف النووى الإيرانى إلى أين؟؟، مجلس الأمة الكويتى، 2007.

[1] – ....، تجدد الاتهامات الأمريكية لإيران، العربية نت، 2008.

لجماعات إرهابية، موضحاً أن الإدارة الأمريكية تبذل جهوداً ثنائية ومتعددة الأطراف بداءً بالعقوبات وانتهاء بالنداءات المباشرة لوقف دعم إيران للمنظمات الإرهابية ومن بينها تنظيم القاعدة[1].

لقد كانت أحداث 11 سبتمبر التي داهمت الولايات المتحدة الأمريكية فى عقر دارها على يد عناصر شرق أوسطية تنتمى فى غالبيتها إلى دول حليفة تقليدياً لها نقطة الشروع فى حملة كفاح الإرهاب التى جعلت نهاياتها منفتحة مكانياً وزمانياً، بل إن هناك ومن داخل دائرة صنع القرار الأمريكي يعتبر أحداث الحادى عشر من أيلول بمثابة الهدية التى جاءت بها السماء إلى الولايات المتحدة الأمريكية لتتولى بنفسها قيادة الحملة الواسعة للتغيير فى منطقة الشرق الأوسط[2].

ولا شك إن عملية غزو العراق ثم احتلاله من قبل الولايات المتحدة الأمريكية عام 2003 قد امتدت تداعياتها إلى كافة دول المنطقة، وتحديدا إيران التى كانت تخشى من التداعيات الأمنية والسياسية والاستراتيجية التى قد تنجم عنها، خاصة وان الولايات المتحدة فد جعلت من إيران إحدى دول محور الشر بعد حربها على أفغانستان وإسقاط نظام طالبان، الأمر الذى جعلها تبدو أكثر قلقاً من أى مسعى أمريكى للتغيير سواء فى العراق أو فى منطقة الشرق الأوسط، عموماً فأن احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة عام 2003 قد جعل إيران فى موضع الخطر المباشر خاصة وإنها أصبحت مجاورة إقليمياً للولايات المتحدة بحكم سيطرة الأخيرة على العراق وتحكمها بمنطقة الشرق الأوسط، فالقوات الأمريكية أصبحت على حدود إيران الشرقية فى أفغانستان، وشمالا فى جوار بحر قزوين فى أكثر من دولة من دول الاتحاد السوفيتي السابق، كما إن جارتها باكستان دولة نووية ولها علاقات جيدة مع الولايات المتحدة وهى تسير بإتجاه علاقات مماثلة مع إسرائيل، وقد تعددت الأسباب التى دفعت

---

[2] – فاتح بوداموس التحيز الدولى يضع الموانع أمام طهران لتكريس التفوق الاسرئيلى بالمنطقة، مجلة المختار، 2006.

[3] – د. أحمد إبراهيم محمود، الأزمة النووية الجديدة بين إيران والولايات المتحدة، مختارات إيرانية، مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية، الأهرام، 2008.

الولايات المتحدة الأمريكية إلى تصعيد حملتها ضد إيران عامى 2003-2004، فقد أوضحت تطورات الأحداث الدولية أن الدول المارقة طبقاً لتصنيف الأمريكي أصبحت تتمحور بالأساس حول كوريا الشمالية، وإيران بعد أن قامت الولايات المتحدة بإسقاط كل من نظام طالبان ونظام صدام حسين وبعد أن حدث تقدم فى العلاقات الأمريكية السورية، وبالنسبة لكوريا الشمالية فإن إمكانية استخدام القوة العسكرية الأمريكية ضدها أمر بالغ الصعوبة نظراً لقدراتها العسكرية، فتبقى إيران الهدف المحتمل القريب للهيمنة الأمريكية على المنطقة [1].

حيث أن أي محاولة من إيران لزيادة قدرتها القومية سينتج عنه عواقب سياسية على موقع أمريكا السياسي والاستراتيجي في الشرق الأوسط، وأن تعاظم القوة الإيرانية يقوض الهدف الأمريكي في تغيير النظام الإيراني، ومنه هنا تتمسك واشنطن بسياسة منع الدول غير السائرة فى ركبها من امتلاك وسائل القوة[2].

2.2.2.4: **آليات الأعمال السرية**

1- **الأعمال التخريبية:**

يتصاعد الهجوم على البرنامج النووي الإيراني من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والكيان الصهيوني، حيث تقود الدولتان حملة تهدف إلى حشد المجتمع الدولي ضد إيران، وتعظيم المخاوف من خطر برنامجها النووي، مما أدى إلى إعلان إيران قرارها باستئناف إنتاج أجهزة الطرد المركزى فى شهر يونيو 2004، حيث جاء ذلك بعد توقيع إيران فى 18 ديسمبر 2003، على البروتوكول الإضافي

---

[1] - سعيد رشيد عبد النبى، القدرات العسكرية الإيرانية بين الزعم والوهم، أوراق أسيوية، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد74، 2001، ص2.

[1] - محمود حيدر، اللحظة النووية بين إيران وأمريكا- احتدام الميتا- استراتيجيا، مجلة شئون الأوسط، العدد 124، 2006، القاهرة، ص11-112.

لمعاهدة منع الانتشار النووي، الذى يسمح للوكالة الدولية للطاقة الذرية التابعة للأمم المتحدة، بإجراء تفتيش مفاجيء لمنشآتها النووية، لكنه لا يمنحها حق التفتيش بدون إعلان مسبق ودون تحديد للمكان أو الزمان فى إيران، بعكس التفويض الذى منحه مجلس الأمن الدولي للوكالة بإجراء أعمال تفتيش مفتوحة فى العراق قبل الحرب ولن يمنع إيران من تطوير قدرات تمكنها من صنع سلاح نووى إذا آرادت ذلك، ولأغراض سلمية[1].

ومنذ عام 2004 والولايات المتحدة الأمريكية تتحرك اتجاه إصدار قرار دولى يدعو إلى إتخاذ إجراء عقابى ضد إيران ما لم تتعاون مع المجتمع الدولى والوكالة الدولية للطاقة الذرية بالكشف عن كافة برامجها النووية مستغلة بذلك حلفاؤها وموقعها فى مجلس الأمن حيث تعمل على تحريك وإعمال نظام الأمن الجماعي حيال إيران، كما حدث قبيل غزو العراق وتدعو الولايات المتحدة الأمريكية المجتمع الدولى إلى اتخاذ كافة التدابير المناسبة للحيلولة دون حصول إيران على أسلحة نووية ساعية بذلك للحد من انتشار النشاط النووي وتطوير البرامج النووية للدول.

وفى الوقت الذى تعلن فيه الإدارة الأمريكية أن القضاء على أسلحة الدمار الشامل هو أحد أهدافها الأساسية، تواصل واشنطن تطوير قدراتها النووية ففى أعقاب زيادة ميزانية الدفاع الأمريكية السنوية من 60 إلى حوالى 360 مليار دولار بدأت واشنطن تنفق على برنامج إنتاج الأسلحة النووية الجديدة[2].

التفجيرات المسلحة فى النصف الأول من فبراير عام 2003، لم تكن هي العمليات التخريبية الأولى التي تقع في المحافظات الحدودية الإيرانية، والتى تسكنها أقليات كبيرة غير فارسية العرق، فقد

---

[2] – فهمى هويدى، إيران فى دائرة الهدف، صحيفة الأهرام، مصر، العدد (24526)، 13-5-2003م.

[1] – شريف شعبان مبروك، البرنامج النووى الإيرانى: بين الضغوط الأمريكية والتهديدات الإسرائيلية، مجلة العصر، 2004.

سبقتها عمليات متشابه كبيرة شملت قتل مسئولين إيرانيين وتخريب منشآت وخطوط نفط بواسطة عناصر انفصالية تتلقى دعم من جهات خارجية تمثلت بالولايات المتحدة الأمريكية كداعم أساسى لهذه العمليات بهدف إسقاط نظام إيران.

وفى لندن كشفت تقارير الاستخباراتية النقاب عن معلومات تشير إلى قيام واشنطن بتحويل عمليات لنشر الفوضى ودعم الجماعات المسلحة المعارضة لنظام الحكم فى إيران بهدف الضغط على هذا النظام لوقف ما تراه واشنطن طموحات نووية غير مشروعة، وقد أثبتت التقارير أن الولايات المتحدة الأمريكية تمول الجماعات الانفصالية العرقية المسلحة المنتشرة فى مناطق الحدود الإيرانية، وقد أشارت صحيفة صاندى تايمز اللندنية فى 2007/12/25 إلى أن جماعات الأكراد فى غرب إيران، والأذربيين فى شمال الغربى، والأهواز العرب الجنوب الغربي، والبلوش فى الجنوب الشرقي، نفذوا عدة عمليات تخريبية ضد نظام الحكم في إيران بتحريض وتخطيط وتمويل من قبل أجهزة المخابرات الأمريكية، وإن الهجمات الأخيرة فى إيران تتناغم مع الجهود الأمريكية لإمداد وتدريب الأقليات العرقية فى إيران لزعزعة استقرار النظام الإيراني، ولم تكن الأحداث التخريبية التى وقعت داخل إيران فى الشهور الأخيرة من عام 2005 وليدة مخططات أمريكية جديدة رداً على الخسائر الأمريكية الجسيمة التى وقعت فى العراق[1].

2- دعم الأقليات المعارضة:

تستند الخطة الأمريكية فى شكلها الأساسي إلى استغلال الاختلافات العرقية والمذهبية المتواجدة فى المحافظات الإيرانية الحدودية، وما آلت إليه من سوء أحوال سكان هذه المحافظات على الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فى إثارة الاضطرابات ضد السلطات الإيرانية فى هذه المحافظات

---

[1] - حسام سويلم، تصاعد الحرب غير المعلنة بين الولايات المتحدة وإيران، مختارات إيرانية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، العدد80، لعام 2007، ص82-90.

وبما يؤدى بها إلى التورط فى صراعات داخلية (إيرانية– إيرانية) مما يؤدى إلى انشغال حكومة طهران الانكفاء على ذاتها لإخماد هذه الاضطرابات، وبذلك تبتعد عن التدخل فى العراق ومناطق أخرى من الشرق الأوسط[1].

وظهر هذا الدعم فى عدة مؤشرات من بينها: احتضان حسين مصطفى الخمينى، حفيد آية الله الخمينى زعيم الثورة الإسلامية الراحل، إثر قدومه إلى العراق بعد الاحتلال، وإنزاله فى أحد القصور، والاستفادة من تصريحاته بإعتبار "ولايه الفقيه" التي يقوم عليها النظام فى طهران.

3 .2.2.4 : الآليات الأمريكية للضغط على البرنامج النووي الإيراني

وبناء على ما سبق تقديمه نستخلص الآليات الأمريكية للضغط على البرنامج النووي الإيراني بعدة نقاط:–

1.3.2.2.4 : بناء موقف دولى ضد البرنامج النووي الإيراني

نجحت الإدارة الأمريكية فى إقناع وزراء خارجية الدول الصناعية الثماني الكبرى فى العالم فى اجتماع فى باريس فى 2003/5/23، بأن يتضمن التقرير الصادر عن الاجتماع التعبير بقوة عن القلق الدولى من البرنامج النووي الإيراني، وتحميل إيران مسئولية طمأنة المجتمع الدولي ووضع حد للتساؤلات المثارة بشأن هذا البرنامج، وطالبوا إيران أن تقوم بمبادرات من أجل استعادة الثقة بها، وذلك من خلال التوقيع على البروتوكول الإضافى للحد من انتشار الأسلحة النووية، واحترام بنوده، وقبول

[2] – عمر محمد الشيخ، الإدارة الأمريكية لأزمة للبرنامج النووى الإيرانى بعد أحداث سبتمبر 2001، رسالة ماجستير، القاهرة، ص173.

الآليات الدولية الخاصة بالرقابة والتفتيش على البرنامج النووي الإيراني حتى تكون هذه الرقابة كاملة[1].

كما تقود الولايات المتحدة حملة شديدة ضد إيران تهدف إلى حشد المجتمع الدولى ضدها وتعظيم المخاوف من برنامجها النووي، فى ظل تقارير مخابراتية أمريكية تشير إلى أن إيران ستمتلك القنبلة النووية بحلول عام 2007، فمارست ضغوطاً على المجتمع الدولى حتى طلبت عدة دول من إيران رفع السرية عن برنامجها النووي وهو ما استثمرته الولايات المتحدة وإسرائيل للدعاية ضد إيران باتهامها بالسعى إلى استخدام برنامجها النووي لأغراض عسكرية ضد إسرائيل، والوجود الأمريكي فى منطقة القوقاز بآسيا الوسطى ومنطقة الشرق الأوسط، وعليه فقد سعت أمريكا بالاستغلال المجتمع الدولى وأجهزته لخدمة مصالحها القومية والخاصة ولحماية أهدافها فى منطقة الشرق الأوسط وذلك من خلال الضغط على مجلس الأمن الدولى والوكالة الدولية للطاقة الذرية لإصدار عقوبات ملزمة على مختلف الأصعدة الاقتصادية والسياسية والتهديد بالعزلة الدولية ضد إيران تعيق تطويرها للبرنامج النووي[2].

أنضمت إيران لاتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية، وأظهرت حرصاً على المطالبة بجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، وعبرت مع دول أخرى عن تحفظات تجاه المد اللا نهائى للاتفاقية، ومن ثم فإن كل المرافق النووية التى يتضمنها البرنامج الإيراني تخضع لنظام ضمانات (رقابة) الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتفتح أبوابها لفرق التفتيش التابعة لها بصورة اعتاد خبراء الوكالة قبل ان يتغير الموقف منذ مايو 2003 على وصفها بأنها مثالية، فلم تثر إيران مشاكل

---

[1] – أحمد إبراهيم، هل يكون الملف النووى سبباً لحرب بين إيران والولايات المتحدة.؟ مختارات إيرانية، العدد35 يونيو، 2003، ص102-106.

[1] – على المليجى على، الأزمة النووية الإيرانية، مرجع سابق.

على غرار ما أثارته كوريا الشمالية على سبيل المثال فى التسعينات بشأن عضويتها فى معاهدة منع الانتشار النووي، رغم الضغوط التى تتعرض لها أنشطتها النووية[1].

ولكن ظل القلق الأمريكي قائماً ضد البرنامج الإيراني على الرغم من قيام طهران بنفيها المتكرر أنها لا تسعى لأمتلاك السلاح النووي وأدى هذا القلق إلى ممارسة ضغوط أمريكية على المجتمع الدولى بآليات متعددة لردع إيران عن برنامجها النووي، وحاولت الضغوط الأمريكية الثنائية مع الاتحاد الأوروبى على الدول الكبرى الأخرى فى مجلس الأمن تمهيداً لإعمال نظام الأمن الجماعى حيال هذه الأزمة كما هو حال أزمة الخليج الأولى ليس لمصلحة شعوب المنطقة وإنما لمصلحة الأهداف والمصالح الأمريكية ولحماية الحليف التاريخى لها (إسرائيل).

وحول الأزمة النووية الإيرانية أشار التحليل الأمريكي الصادر بعنوان (إيران تقول أن برنامجها النووي للاستخدامات السليمة ولكن تاريخ الخداع الإيراني يثير الشكوك) حيث يتناول هذا التحليل الخطوات العديدة التى أتخذتها إيران بهدف طمأنة المخاوف الدولية تجاه برنامجها النووي مثل فتح منشآتها النووية الكبرى أمام المفتشين الدوليين ووسائل الإعلام العالمية، بالإضافة إلى أن مثل هذه الخطوات تبدو غير مشجعة بما يكفى ومتناقضة مع خطوات أخرى مثل اكتشاف وجود أنشطة نووية سرية لإيران منذ سنوات.

2.3.2.2.4 : الضغط الأمريكي على الجانب الروسى

فقد أصبح البرنامج النووي الإيراني بندا ثابتا فى كافة اللقاءات الرسمية الأمريكية– الروسية، حيث يثير المسئولون الأمريكيون هذا الموضوع دائماً من أجل إقناع نظرائهم الروس بوقف تعاونهم النووي مع إيران، فى حين أن الحكومة الروسية تتمسك بهذا التعاون لما يجلبه لها من مكاسب

[2] – محمد عبد السلام، الاسئلة المعلقة حول البرنامج النووى الإيرانى، مجلة السياسة الدلوية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الأهرام، مصر العدد (154)، أكتوبر 2003م، 332.

اقتصادية بالغة الأهمية، وبالذات فى ظل الأزمة الاقتصادية المزمنة التى تتعرض لها روسيا الاتحادية.

إذا كانت الولايات المتحدة تتجه نحو تشديد ضغوطها على إيران فإن الحكومة الفدرالية الروسية تسير وجهة معاكسة. فهى لم تؤكد فقط حق إيران فى أمتلاك المفاعل النووي للأغراض المدنية، بل أنها تعمل أيضاً على تطوير اتفاقياتها الثنائية التقنية بشكل يجعل منها الضامن الدولى الفعلى للبرنامج الإيراني النووي. وأما واشنطن، فهى لم تعد تهدد باستعمال العقوبات الاقتصادية وحسب، وإنما تذكر بأنها ستنقل ملف الأزمة النووية الإيرانية إلى مجلس الأمن الدولى للحصول على إدانة كما حدث فى السابق مع العراق، مما يمهد الطريق لاستخدام القوة العسكرية. ومن جهته رأى مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية محمد البرادعى أن هذا المسعى سابق لأوانه، وأنه قد يثير نتائج عكسية.

فمنذ الثمانينات أنتقل التعاون بينهما إلى تعاون تقنى رفيع المستوى فى مجالات غير عسكرية، ففى منتصف التسعينات عقدت روسيا اتفاقاً مع إيران لتنفيذ مشروع بناء مفاعل نووى فى ميناء "بوشهر" المطل على الخليج، ورغم القلق الأمريكي فقد تمسّك الروس بالمضي فى بنائه مع التأكيد من جانبهم بأن الجانب الإيراني لن يحصل من جراء هذا المشروع على أى دعم فى قدراته على تخصيب اليورانيوم الذى قد يتيح له صنع قنبله ذرية فى المستقبل، وفى إطار دعم تعاون استراتيجى بعيد المدى فى مجالات عدة، أبرزها توثيق التعاون التقنى الروسى الإيراني، حيث أحتلت التكنولوجيا العسكرية المكانة الأولى، ثم تطور هذا التعاون ليشمل المجال النووي غير العسكرى، مع التأكيد الروسى بأن هذا التعاون لا يتعارض مع بنود معاهدات نزع السلاح[1].

---

[1] – نبيله الأصفهانى، مستقبل التعاون الروسى الإيرانى فى ضوء التعاون الأخير، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الأهرام، العدد (144)، 2001.

وفـى القمـة التـى جمعت الرئيسـيي الولايـات المتحـدة الأمريكيـة وروسـيا فـى سـبتمبر 2003، تجنّب الرئيس الروسـى الانسياق خلف حملـة الضـغوط الدوليـة التـى تقودها واشـنطن مـن أجل إحالـة البرنـامج النووي الإيرانـي إلـى مجلس الأمـن، وأكتفـى بتوجيـه الـدعوة إلـى القـادة الإيـرانيين إلـى التعـاون الكامـل مـع الوكالـة الدوليـة للطاقـة الذريـة مـن أجـل الكشـف عـن برنامجهـا النـووي، وتأكيـد أغراضـه السلمية[1]، وكل ما وعد بـه هو سحب اليورانيوم المخصّب من مفاعل "بوشـهر" أولاً بـأول إلـى روسيا، وهو ما يحجب عن إيران قدرات إنتـاج القنبلـة النوويـة[2]. ولكن بـدأت تظهر مؤشرات تقـارب روسـى – أمريكي حيال عدد من البرنامجات الدولية الساخنة، خصوصاً ملف إيران النووي عام 2007. وكان بوتين هاجم واشنطن بقوة آنذاك واتهمها بالسعى إلى الهيمنة على العالم، واعتبر هذا الموقف الروسـى بوادر حرب باردة جديدة، خصوصاً أنه أقترن بإعلان موسكو نيتها تطوير قدراتها الدفاعية والهجومية، ردًّا علـى تهديـد محتمـل بسـبب نوايـا واشـنطن نشـر أنظمـة دفـاع صـاروخية علـى مقربـة مـن الحـدود الروسية فى أوروبا[3] أما مقدمة التقارب روسـى – أمريكـى علـى صـعيد البرنـامج الإيرانـي تحديدّا، إذا أعلنت موسكو فجأة عن وجود خلافات مالية مع إيران وقررت تأجيل إرسال أربعين طناً من الوقود النووي اللازم لتشغيل محطة "بوشهر" إلى أجل غير مسمى، وإضافة إلى تزايد الشكوك بنوايا طهران، خصوصاً بعد تسرب معلومات ببدء الإيرانيين تشييد محطـة نوويـة جديدة فـى شكل منفرد، ولا يخفـى المسئولون الـروس حـال الإحبـاط التـى ولـدها إصـرار الإيـرانيين علـى تجاهـل النصـائح الروسـية فـى التعامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومطالب المجتمع الدولي. ومن هنا تزايدت احتمالات التقارب الأمريكي الروسى حول البرنـامج النووي الإيرانـي والتوصل بهذا التقارب إلى عقد صـفقة بين الجانبين

---

[2] – صحيفة الأهرام، مصر، العدد (42671)، 5 – 10– 2003.

[3] – صحيفة الأهرام، مصر، العدد (42674)، 8 – 10 – 2003.

[1] – شريف مبروك شعبان، هل بدأت روسيا بـاتخلى عن إيران؟ مختـارات إيرانيـة، مركز الأهرام للدراسـات السياسـية والإستراتيجية، الأهرام، العدد 82 مايو 2007.

ولكن دون الرضوخ الروسي للضغط الأمريكي فى المساومة للتراجع عن التعاون النووي مع إيران فى مقابل تنازلات أمريكية فى الدرع الصاروخى.

تتمثل الضغوط الأمريكية على روسيا فى التخلى عن التعاون النووي مع إيران بالإعتماد على نشر الدرع الصاروخية الموجهة ضد روسيا فى شرق أوروبا مما يشكل تهديداً مباشراً للمصالح القومية لروسيا، وإشعال سباق تسلح من جديد. وتخطط الإدارة الأمريكية إلى نشر نظام رادار فى جمهورية التشيك وآخر مضاد للصواريخ فى بولندا بحلول عامى 2011 و 2012 بدعوى حماية حلفائها فى "الناتو" من صواريخ "دول مارقة" مثل إيران وكوريا الشمالية[1].

3.3.2.2.4 : حث الاتحاد الأوروبي على ممارسة الضغوط على إيران

حيث إتخذ الاتحاد الأوروبي موقفاً متشدداً حيال البرنامج النووي الإيراني من خلال مطالبة إيران بالسماح للفريق الدولى التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية بالتفتيش الدقيق لمنشآتها النووية، وتؤيد بعض الدول الأوروبية مخصص للإستخدام السلمى، كما جاء الموقف الأوروبى متفق مع المبدأ الأمريكي المتضمن بإستخدام القوة قد يكون ضرورى حين تفشل الدبلوماسية فى معالجة التهديدات الناجمة عن أسلحة الدمار الشامل، وتضمن الموقف الأوروبى لأول مرة بالإشارة إلى التحرك العسكرى المحتمل ضد إيران.

ونظراً للظروف الإقليمية المتداخلة فإن الولايات المتحدة تخشى أن يكون دخول إيران النادي النووي العسكري سوف يشكل تحولا استراتيجيا مهماً فى منطقة الخليج والشرق الأوسط، قد يخل بالتوازنات والترتيبات التى نجحت فى بنائها لضمان تدفق النفط وحماية منابعه من جهة، ولحماية إسرائيل من جهة أخرى، مما جعلها تسعى إلى إتخاذ إجراءات وقائية تمنع مثل هذا التحول، وفى

---

[2]– محمد عبد السلام، الأسئلة المعلقة حول البرنامج الإيرانى، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، مؤسسة الأهرام، مصر العدد (154)، 2003.

الوقت ذاته اضطرت إلى تقديم تنازلات إستراتيجية فيما يتعلق بالموافقة على أمتلاك إيران للطاقة النووية السليمة دون أكتمال دورة إنتاج الوقود النووي فى إيران[1] ويعتبر إعلان الإدارة الأميركية المتواصل أن كل الخيارات مفتوحة فى التعامل مع إيران، بما فى ذلك الخيار العسكرى، وإشاعة أجواء التهديد والحرب التى تخيم على منطقة الخليج بشكل خاص، أمراً يدخل فى باب الضغوط الدبلوماسية وتشجيع إيران على أختيار الاتجاهات الأقل كلفة فى حل أزمة ملفها النووي، كما تفيد مختلف التحليلات أن ثمة إشكاليات وعقبات تحيط بالقرار الأمريكي، الذى يهدف إلى وقف التقدم الإيراني فى مجال الطاقة النووية.

بالإضافة إلى ما ذكر آنفاً فإن الولايات المتحدة الأمريكية سعت على حث الأتحاد الأوروبى على ممارسة الضغط على إيران، حيث يتجه الجانب الأوروبى إلى العمل على إنهاء البرنامج النووي الإيراني دون السماح للجانب الإيراني بإزالة الشكوك حوله أو محاولة الوصول إلى حل وسط يضمن عوامل الأمان والسلمية لهذا البرنامج.

طبيعة السياسة الأوروبية تميل نحو الجهود الدبلوماسية وتوظيف الأدوات والخيارات الاقتصادية، كما إنها غالباً ما تتسم بتباين المواقف ولكن فى إطار واحد للعمل فنجد الموقف البريطاني داعم ومؤيد للموقف الأمريكي الذى ينادى بالوقف الكامل لتخصيب اليورانيوم ووقف جهود إيران على صعيد إنتاج الوقود النووي، كما تتبنى بريطانيا الموقف الأمريكي القائم على التعامل مع البرنامج النووي الإيراني ضمن ملفات أخرى مثل موقف إيران من عملية السلام فى الشرق الأوسط، والإرهاب كحزمة واحدة لا تنفصل تحت عنوان كبير هو البرنامج النووي الإيراني ومما لا شك فيه أن التعامل مع كل تلك البرامج دفعة واحدة وربطها بعضها يسهل خلط الأوراق ويزيد من الضغوط على إيران من

---

[1] – عصام عبد الشافى، مصدر سابق.

كافة الإتجاهات[1]. وكانت الجهود الأوروبية قد أسفرت عن توقيع إيران على البروتوكول الإضافى فى عام 2003 ثم توقيع باريس فى نوفمبر 2004 والذى تلتزم إيران بموجبه بالتوقف التام والشامل لكافة أنشطة البرنامج النووي طيلة فترة المفاوضات مع الترويكا الأوروبية، وبحيث تمتنع طهران عن الاستمرار فى عمليات تخصيب اليورانيوم أو تشغيل أجهزة الطرد المركزى، وذلك فى مقابل تعهد الترويكا بتقديم الدعم التكنولوجي لإيران فى مجال الإستخدام السلمى للطاقة النووية، إلى جانب تجنب إحالة البرنامج النووي الإيراني إلى مجلس الأمن والعمل على إنهاء عزلة طهران السياسية والاقتصادية عن العالم الغربى[2].

يستخلص من التوجه الأوروبي بأنه قائم على ضرورة إعطاء الفرصة للحل الدبلوماسي للأزمة دون التسرع فى الخيار العسكري واستخدام القوة فى ردع البرنامج النووي الإيراني من التطور والوصول إلى درجة عالية من التقنية النووية. وتمثل النقاط التالية سياسة الولايات المتحدة فى الضغط على المجتمع الدولى:

1- تشكيل تحالف دولى لفرض عقوبات أقتصادية ضد إيران.

2- حشد الدعم الدولى لإزالة نظام الحكم الإيراني الداعم للإرهاب الدولى والمنظمات الإرهابية.

3- تعبئة الحلفاء الدوليين للولايات المتحدة من أجل أحتواء إيران وردعها عن تهديد الأمن الدولى سواء على بعده الإقليمى أو العالمى.

4- وضع سيناريو الضربة العسكرية المحتملة ضد إيران على جدول أعمال مجلس الأمن لإتخاذ التدابير اللازمة بوجب الفصل السابع من الميثاق وتفعيل نظام الأمن الجماعى.

---

[1] - أسامة فاروق مخيمر، الملف النووى الإيرانى بين الترويكا الأوروبية والضغوط الأمريكية، مختارات إيرانية، مركز للدراسات السياسية والإستراتيجية، الأهرام، 2005.

[1] - أسامة فاروق مخيمر، مصدر سابق.

ولم تدخر بموجب المتحدة جهدا فى حشد المجتمع الدولى والمنظمات الدولية ضد إيران بهدف حصارها وعزلها عن المجتمع الدولى مما يعنى فى نهاية المطاف تكثيف الضغوط على طهران لمراجعة مواقفها من القضايا السابقة ووقف برنامجها النووي. ولعل نموذج البرنامج النووي الليبى هو النموذج الحاضر فى ذهن واشنطن. فالرئيس الأمريكي بوش لا يمل من تكرار مقولة أن استشعار ليبيا لجدية الولايات المتحدة فى وقف البرنامج النووي الليبى هو الذى دفعها إلى وقف ذلك البرنامج وتسليم معداته إلى واشنطن. غير أن واشنطن تعلم أن الظروف المحيطة بالبرنامج النووي الإيراني تختلف تماماً عن تلك التى كانت تحيط بالبرنامج النووي الليبى، وبالتالى فمن المستبعد أن تسير طهران على نفس خطى طرابلس فى هذا البرنامج وقد لجأت الولايات المتحدة إلى عدة أدوات للضغط على طهران فاستخدمت الأداة الدبلوماسية للتهديد بتحويل البرنامج النووي الإيراني إلى مجلس الأمن، وسعت إلى حشد الدول الأوروبية (خاصة بريطانيا) لتبنى نفس الموقف الأمريكي، وحاولت الضغط على الوكالة الدولية للطاقة الذرية لإتخاذ موقف يدين طهران، وعندما أوضحت الوكالة أنه لا يوجد دليل قاطع على أن البرنامج النووي الإيراني يسعى لإنتاج أسلحة نووية، وأن المطلوب من طهران هو إبداء المزيد من الشفافية والوضوح للعالم حول برنامجها النووي، أتهمت واشنطن رئيس الوكالة الدولية الدكتور محمد البرادعى بأنه يحمل نوايا طيبة تجاه إيران وصلت إلى القدر الذى جعله يعطى نصائح للدبلوماسيين الإيرانيين حول كيفية العمل والتصرف فيما يخص البرنامج النووي الإيراني.

الأداة الأخرى، هى الأداة العسكرية حيث هددت الولايات المتحدة بتوجيه ضربة عسكرية وقائية لإجهاض المشروع النووي الإيراني، بل سربت للصحافة أن موعد تلك الضربة قد تقرر فى يونيو

2005 (موعد إجراء الإنتخابات الرئاسية فى إيران) وأن هناك وحدات أمريكية خاصة فى دول مجاورة لإيران تعمل منذ شهور استعداداً لتحقيق ذلك الهدف[1].

3.4 : مستقبل الشرق الأوسط في ظل البرنامج النووي الإيراني

يسلط هذا المبحث من الدراسة الضوء على مستقبل البرنامج النووي الإيراني على ضوء تحليل أهم السيناريوهات المطروحة على ساحة العلاقات الإيرانية الأمريكية، من خلال ثلاثة مطالب يأتى الأول منها ليعرض سيناريو الضربة الأمريكية، أما المطلب الثاني فيتناول سيناريو التعايش مع إيران النووية، في حين يعرض المطلب الثالث من هذا المبحث سيناريو الصفقة المتبادلة.

والواقع أنه عند وضع رؤية مستقبلية لاحتمالات تطور البرنامج النووي الإيراني والجهود الدبلوماسية المبذولة، فإن ذلك يتوقف على عدة عوامل منها، كيفية تعامل أطراف الأزمة، خاصة الولايات المتحدة وإيران مع التطورات المختلفة للملف النووي، فإما أن يكون التعامل بالتصعيد الأمر الذى يؤدى إلى التسوية السلمية، وثانى هذه العوامل يكمن فى التطورات الإقليمية أو التطورات على المستوى الداخلي لكلا الطرفين، بالإضافة إلى موقف القوى الإقليمية والدولية من تطورات البرنامج النووي الإيراني.

شهدت الأزمة النووية الإيرانية تطوراً نوعياً بالغ الأهمية مع صدور قرار مجلس أمناء الوكالة الدولية للطاقة الذرية فى 24 سبتمبر 2005، والذى تضمن إدانة واضحة لإيران لانتهاكها الالتزامات المفروضة عليها بموجب معاهدة منع الانتشار النووي، فالمجتمع الدولي لا يعارض حصول إيران على القدرات النووية أو الطاقة النووية السلمية، ولكن يجب أن يكون ذلك مقابل الحصول على ضمانات بعدم تحول البرنامج النووي الإيراني إلى برنامج عسكري.

---

[1] – أسامة فاروق مخيمر، مصدر سابق.

إن اتجاهات الأزمة في العام 2007م مفتوحة على الخيارات كافة باعتبار أن عناصر الأزمة نفسها متحركة غير ثابتة، تتغير وتتقلب بشكل سريع ومفاجئ، اعتماداً على الحد من المناخات الإقليمية والدولية والتطورات التى تطرأ على أوراق كل من طهران وواشنطن، خاصة فيما يتعلق بأذرع إيران الإقليمية فى منطقة الخليج العربي، والدول المجاورة، لاسيما فى العراق وسوريا ولبنان وفلسطين[1].

تتجه الأزمة الحالية بين طهران والغرب نحو مزيد من التأزم، حيث لا يوجد طريق سهل للخروج من المأزق النووي الإيراني، فإيران التى شجعها الوضع فى العرض والارتفاع فى أسعار النفط، إضافة إلى مجموعة من العوامل الأمنية والقومية تصر على حقها فى تكوين القدرات الخاصة بدائرة كاملة للوقود النووي، بما فى ذلك القدرة على تخصيب اليورانيوم. إن التعرف على آفاق التطور المحتملة للأزمة النووية الإيرانية بدأ منذ إصدار القرارات الدولية ضد البرنامج النووي الإيراني، وما تعكسه هذه القرارات من دلالات هامة بشأن تطور موقف الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وهو ما يطرح العديد من السيناريوهات التى يمكن أن يتخذها مسار البرنامج النووي الإيراني دولياً، إن البرنامج النووي الإيراني سيترك انعكاسات مهمة ومؤثرة على مستوى دول الشرق الأوسط فى حالة حدوث المزيد من التصعيد الأمريكي ضد البرنامج النووي، من خلال العقوبات الاقتصادية أو حتى من خلال التهديد بتوجيه ضربة عسكرية للمنشآت النووية الإيرانية، أو فى حالة امتلاك إيران للسلاح النووي. ومن المتوقع أن يأخذ هذا البرنامج النووي الإيراني أكثر من سيناريو للانتهاء والخروج من أزمته ومن **هذه السيناريوهات:-**

1- سيناريو الضربة العسكرية.

---

[1] – على حسين باكير، الأزمة الأميركية – الإيرانية فى العام 2007 : الاتجاهات والخيارات، مجلة دراسات شئون شرق أوسطية العدد 40-41، 2006.

2- سيناريو التعاون وقبول إيران دولياً كدولة نووية.

3- سيناريو الصفقة المبادلة بين الولايات المتحدة وإيران.

وعليه فإن هذا المبحث يلقى الضوء على بعض السيناريوهات المستقبلية في التعامل مع برنامج إيران النووي في إطار نظام الأمن الجماعي، وذلك من خلال المطلب الأول يتعلق بسيناريو الضربة العسكرية الأمريكية لمنشآت إيران النووية.

1.3.4 سيناريو الضربة الأمريكية

هذا السيناريو يرجع إلى تحقيق أهداف محددة وهى تدمير البرنامج النووي الإيراني والبنية التحتية المتعلقة به، إسقاط النظام السياسى الإيراني، تفعيل نظام الأمن الجماعي بإعمال بنود الفصل السابع من الميثاق لصالح تحقيق وحماية المصالح الأمريكية فى المنطقة. وقد تم إدراج الخيار العسكري ضمن الوثيقة الأخيرة لاستراتيجية الأمن القومى الأمريكي، تلك الوثيقة التى أحيت ما سمى "بعقيدة بوش" وحق الولايات المتحدة بالقيام بضربة عسكرية وقائية ضد أى تهديد حالى أو مستقبلي للقوى العظمى، كما سعت الولايات المتحدة فى اتجاه العقوبات الاقتصادية والدبلوماسية خاصة من خلال مجلس الأمن الدولي، فضلا عن إحداث تغيير داخلي للنظام فى طهران.

وتسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى مباشرة المزيد من الضغط على الجانب الإيراني، وذلك يهدف إصدار قرارات دولية صارمة من قبل مجلس الأمن تندرج تحت الفصل السابع من الميثاق بهدف التجهيز لاستهداف إيران عسكرياً، وعلى هذا النحو يتضح فى هذه الأزمة النووية الإيرانية الخلط بين ما هو سياسى وقانونى، وبين الموروث العدائى بين الولايات المتحدة وإيران، بالإضافة إلى أن إيران تعتبر حجر عثرة للمشروع الأمريكي فى إعادة هيكلة منطقة الشرق الأوسط خاصة فى العراق، وهو ما يعود بنا إلى الخلف قليلاً والكيفية التى تعاملت بها السياسة الأمريكية مع العراق،

حيث توجيه التهم وإصدار القرارات المختلفة والمتتالية من مجلس الأمن تبيح لها شن حرب على العراق وتغيير نظامه واحتلاله، مستغله بذلك حقها كقوى عظمى في العالم، واستخدامها لمجلس الأمن كأداة فى يدها لإعمال نظام الأمن الجماعي ضد أي دولة تنتهج طريقاً يعرقل الأهداف الأمريكية والمصالح القومية لها.

ويلاحظ أن التعامل الأمريكي مع البرنامج النووي الإيراني على مدى الفترة السابقة يكاد يكون مطابقاً لذلك الذى اتبع أثناء تحضير الإدارة الأمريكية للذهاب إلى الحرب ضد العراق عام 2003، باسم ملف أسلحة الدمار الشامل والتى اتضح فيما بعد أنها قصة مختلفة، مع فارق واحد وهو أن حجم المعارضة الدولية لاحتمالات ضرب إيران أقل كثيراً مما كان عليه الحال عشية غزو العراق، وأن هناك توافقاً بين القوى الكبرى برز فى اجتماعات مجلس الأمن باتجاه ممارسة المزيد من الضغط على إيران [1].

قرار مجلس الأمن:

وعلى الرغم من أن قرار مجلس الأمن رقم (1747) قد صدر دون الإشارة إلى الحل العسكري للأزمة النووية الإيرانية، فإن القرار أباح للولايات المتحدة أن تفرض المزيد من الحظر على إيران، فيما يتعلق بالأشخاص المشاركين فى الأنشطة الحساسة فى تطوير منظومات إيصال الأسلحة إلى إيران، بالإضافة إلى منح إيران مدة زمنية لوقف تخصيب اليورانيوم، والتهديد بمواجهة العديد من العقوبات الدولية الأكثر شدة تمتد إلى المواجهة العسكرية رغم معارضة القوى الدولية الكيرى متمثلة بروسيا والصين لهذه المواجهة العسكرية، رغم ذلك اتجهت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تخطيط أهدافها

[1] – مرسى عطا الله، هل سيتكرر سيناريو العراق مع إيران؟ الأهرام، 2007/3/7.

خلال الضربة العسكرية ضد البرنامج النووي الإيراني على أساس إتباع هجوم كاسح يشتمل على الخطوات التالية:

1- استهداف كل المواقع والمنشآت النووية والمرافق الأساسية والثانوية التابعة لها.

2- استهداف الوسائل الدفاعية الإيرانية ومواقع الصواريخ التي تشكل تهديدا للغارات والطائرات.

3- استهداف مواقع عسكرية ومدنية ذات صلة بالبرنامج النووي الإيراني.

4- استخدام السلاح النووي والصواريخ العابرة للقارات خاصة إذا حاولت إيران استخدام أي من أسلحة الدمار الشامل أو الأسلحة البيولوجية والكيماوية.

ومن أهم الدلائل التي تدل على العزم الأمريكي على توجيه ضربه عسكرية ضد البرنامج النووي الإيراني ولجوئها لاستخدام القوة ضد المنشآت النووية الإيرانية، معتمدة على تفعيل نظام الأمن الجماعي للدفاع عن مصالحها فى المنطقة ما يمكن تلخيصه في النقاط التالية:

1- تواجد حاملتى طائرات أمريكيتين في الخليج في وقت واحد، فإلى جانب مجموعة حاملة الطائرات "ايزنهاور" والمتواجدة فى منذ فترة، أرسلت واشنطن مجموعة حاملة طائرات جديدة أكدت الولايات المتحدة الأمريكية استعدادها رغم وضعها فى العراق لشن هجمات وقائية ضد إيران باعتبارها الدولة التى تطرح أكبر تحد اللجوء للقوة [1].

2- أكدت الولايات المتحدة التخطيط لعملية قصف واسعة ضد أهداف فى إيران تستخدم فيها قنابل نووية مخترعة للتحصينات لتدمير مرافق إيران النووية التى يشتبه فى إنها تستخدم فى أنتاج أسلحة نووية، مثل سلاح بى 61-11 لضمان تدمير منشأة "نانتز التى تضم أجهزة طرد مركزى، وأن هذا يثير مشاعر الاستياء داخل الجيش الأمريكي، وإن التخطيط العسكري يستند إلى الاعتقاد بأن حملة

[1] - محمد عبده، الأزمة النووية الإيرانية هل تسير نحو الحسم العسكرى؟ مجلة شؤون خليجية، العدد 49، 2007.

قصف مستمرة على إيران ستذل قيادتها الدينية وتدفع الشعب إلى القيام بانتفاضة للإطاحة بالحكومة وهو نفس الاعتقاد الخاطىء لضرب العراق [1].

رد الفعل الايرانى :

فى مقابل التخطيط الأمريكي لشن الهجوم العسكري ضد البرنامج النووي الإيراني جاءت ردة الفعل الإيراني بتبنيها سياسة هجومية واسعة أمنية ودبلوماسية فى الساحة العراقية، هدفها معاقبة الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها حيث يتم ذلك من الأراضى الإيرانية، والعمل على تعزيز موقف إيران كلاعب محورى فى استقرار العراق وتركيبته السياسية، مما سيهدد المصالح الأمريكية على المدى البعيد، وتعددت خيارات إيران لمواجهة الضربة الأمريكية والتخطيط العسكرى وهو ما يتضح من خلال النقاط التالية:-

1- المناورات العسكرية الضخمة فى مياه الخليج العربى عام 2007 بهدف إبراز قدراتها الدفاعية[2].

2- استهداف القواعد العسكرية الأمريكية فى الخليج عبر سلسلة من الهجمات المسلحة على الأهداف الأمريكية العسكرية والدبلوماسية والاقتصادية المتمركزة فى دول مجلس التعاون الخليجي، مع تقديم الدعم والاسناد لمنظمات خارجية متحالفة للقيام بعمليات ضد المصالح الأمريكية ومنها المقاومة الفلسطينية وحزب الله[3].

---

[2] – المصدر السابق، ص 126.

[1] – محمد عبده، مصدر سابق، ص 127.

[2] – المصدر السابق، ص129.

3- غلق المدخل الشمالى للخليج (مضيق هرمز) الذى يمر منه خمس تجارة النقط العالمية، وتعطيل الملاحة هناك وذلك بفضل موقعها الجغرافى وقدراتها الصاروخية وإمكانات قواتها البحرية التى تمكنها بسهولة من إعاقة الملاحة فى المضيق، وبالتالى وقف ضخ النفط الخليجى إلى الأسواق العالمية[1].

4- ضرب أهداف إسرائيلية منها المفاعل النووي فى ديمونه بالصواريخ، خاصة إذا شاركت تل أبيب فى الحرب، رغم تمتع إسرائيل بتفوق عسكرى على إيران إلا أن القدرة الانتقامية لإيران تكمن بامتلاكها الصواريخ الباليستية بعيدة المدى التى تمكنها من ضرب إسرائيل بالعمق[2].

5- إنهاء كل التعاون السلمى مع الوكالة الدولية للطاقة، والمضى قدماً فى مشاريع الطاقة النووية وربما السلاح النووي، خصوصاً أن تقارير أمريكية تحدثت عن أفكار عسكرية أمريكية لاستخدام أسلحة نووية تكتيكية ضد إيران[3].

6- الخيار العسكرى والجهود الدبلوماسية

إن الخيار العسكرى هو خيار لا يحظى بتفضيل كبير فى التعامل مع الأزمة النووية الإيرانية، وإنما التركيز ينصب على الجهود الدبلوماسية التى يمكن أن تؤدى إلى تفكيك الأنشطة النووية الإيرانية المحظورة، كما تتكامل هذه الجهود مع محاولات أمريكية حثيثة للتأثير على التفاعلات الداخلية فى إيران فى اتجاه تغيير سياسى حاد يطيح بالنخبة الدينية المحافظة التى تسيطر على النظام السياسى الإيراني، وهو ما يؤدى فى حال حدوثه إلى تيسير إغلاق لكثير من الخلافات بين الجانبين وبالذات البرنامج النووي[4].

---

[3] – مصطفى اللباد، السيناريوهات العسكرية للأزمة النووية، مسار الحرب الأمريكية المحتلمة قد ينتهى بسقوط النظام الإيرانى، الحياة، 2006/4/1.

[4]– محمد عبده، مصدر سابق، ص 129.

[3] – محمد عبده، مصدر سابق، ص 129.

[4]– أحمد إبراهيم محمود، البرنامج النووى الإيرانى، آفاق التسوية، مصدر سابق، ص269- 270.

ولا يرتبط هذا السيناريو بتوقيت زمنى محدد، بل على العكس تبدو آفاق حدوث هذا السيناريو واردة فى العديد من الأوقات، فهو قد يأتى فى سياق تطور عملية فرض العقوبات الدولية على إيران، إذ يمكن أن تلخص الإدارة الأمريكية أن العقوبات لم تعد فعالة، وأنها ترغب فى وقف إيران من أمتلاك السلاح النووي فعلياً، كما أنه من الممكن أيضاً أن يتحقق هذا السيناريو فى أوقات الجمود والتأزم التى تمر بها عملية المفاوضات بين إيران والترويكا الأوروبية[1].

إن تنفيذ الضربة ضد إيران مرتبط بعوامل كثيرة أبرزها استنفاد الوسائل الدبلوماسية، والعقوبات غير العسكرية فى إجبار إيران على الانصياع لقرارات مجلس الأمن، واستكمال الحشد البحرى والجوى فى المنطقة، ونجاح التمهيد السياسي فى إقناع الكونجرس والرأى العام الأمريكي بمبررات الضربة[2].

وترجع إحتمالات حدوث هذا السيناريو إلى أن هناك تياراً مهماً داخل الإدارة الأمريكية يطالب بضرب المنشآت النووية الإيرانية، فقد أثارت الأزمة النووية الإيرانية استقطاباً فيما بين متنازعين داخل الإدارة بشأن التعامل مع إيران فى سياق الأزمة النووية، الأول يفضل اللجوء لخيار المواجهة العسكرية مع إيران للحيلولة دون تمكين إيران من إنتاج السلاح النووي، ويرى أن مسألة المواجهة هذه تعتبر مسألة وقت لا أكثر، فى حين أن التيار الثاني يفضل استنفاد النموذج الأوروبى القائم على صفقة متكاملة بين إيران ودول الترويكا الأوروبية، وهو ما سيتطرق إليه المبحث الثانى من هذا الفصل.

فمن غير المتوقع أن تلجأ الولايات المتحدة إلى القيام بعملية عسكرية واسعة النطاق ضد إيران لاعتبارات عديدة منها، أن الإدارة الأمريكية ما زالت منشغلة بتعقيدات المسألة العراقية، فضلاً عن التكلفة العالية للولايات المتحدة من النواحى العسكرية والبشرية والسياسية، من ناحية، ومن ناحية أخرى

---

[1] - المصدر سابق، ص. 267

[2] - حسام سويلم، احتمالات توجيه ضربه عسكرية لإيران، ملف الأهرام الاستراتيجى، العدد 148/ مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الاهرام، إبريل 2007، ص42.

لأن إيران ليست مثل أفغانستان أو العراق، في ظل العديد من نقاط القوة التى تميز الجانب الإيراني كامتلاكها لقوات الحرس الثورى، كما تمتلك صواريخ بعيدة المدى، هذا بالإضافة إلى أن إيران من الناحية الجيواستراتيجية تمتلك موقعاً جغرافياً يعطيها مزايا استراتيجية عديدة، فهى رقعة برية واسعة، وبالتالي فإن إمكانية تدمير الأهداف ستواجه صعوبة للانتشار الكبير لهذه الأهداف، كما إنها قادرة على غلق مضيق هرمز وإيقاف حركة ناقلات البترول عبره[1].

2.3.4 : **عوائق السيناريو العسكرى الأمريكى**

ويعتبر العائق الأول والرئيسي الذى يمنع حدوث هذا السيناريو على أرض الواقع هو ضخامة عدد الأهداف التى ينبغى التعامل معها لا سيما فى الضربة الافتتاحية، حيث تقدر بحوالي 125 هدف إيرانى لابد من تدميرها كدفعة واحدة من ضمنها مواقع الدفاع الجوي الأرضية، كما سيتطلب الأمر تدمير مراكز قيادة استراتيجية إلى جانب 24 منشأة نووية[2].

مما لاشك فيه أن قيام الولايات المتحدة الأمريكية بتوجيه ضربة عسكرية ضد إيران، وتسوية الأزمة النووية الإيرانية عسكرياً سيؤدى إلى العديد من النتائج السلبية إقليمياً، وعلى وجه الخصوص الساحة الخليجية.

خيار الضربة العسكرية يروق كثيراً لصناع السياسة الأمريكية الذين لا يريدون لإيران أن تتمكن من امتلاك قدرات لإنتاج أسلحة نووية، كما لا يريدون أن يتركوا لحلفاء الولايات المتحدة وغيرها من الدول حرية اتخاذ القرار حول المدى الذى يمكن أن يصل إليه البرنامج الإيراني.

---

(1) – حسام عبد الشافى، مصدر سابق، ص ص 99–100.

(2) – عمر الشيخ، مصدر سابق، ص267.

فتلويح الولايات المتحدة بالخيار العسكري إنما يمثل استجابة للضغوط من قبل إسرائيل واللوبى اليهودي فى الولايات المتحدة، ومن قبل المتطرفين فى الإدارة الأمريكية، لكن الاتصالات الأمريكية الإيرانية عبر الوسطاء وعبر لجنة الطاقة الدولية، وربما عبر قنوات أخرى، تنبأ بإمكان التوصل إلى حلول وسط، إن المعطيات العسكرية القائمة لدى الطرفين الإيراني والأميركي وفى المحيط الإقليمي لمنطقة النزاع المحتمل، تشير إلى أن خيار القوة العسكرية إنما يستخدم من قبل الولايات المتحدة لتحقيق الضغط الدبلوماسي، خاصة وأن الولايات المتحدة لم تتمكن بعد من الحصول على موافقة الدول الكبرى (5+1) بخصوص استخدام القوة العسكرية ضد إيران، كما أعلنت السعودية وجامعة الدول العربية أنه فى حال كان هناك ضغط جاد لنزع أسلحة الدمار الشامل، وتوقف استخدام التكنولوجيا النووية للأغراض الحربية، فإن إسرائيل التى تملك حاليا صواريخ حاملة للرؤوس النووية، أولى من إيران التى لم تملك بعد مثل هذه الجاهزية.

ومن جهة أخرى فإن قيام إسرائيل بتوجيه ضربة عسكرية للمنشآت النووية الإيرانية، خاصة على الساحل الخليجي (كمفاعل بوشهر مثلاً) سيعقد الموقف الأمريكي، كما أنه سيثير حفيظة الدول والشعوب العربية والإسلامية ضد إسرائيل، وضد الولايات المتحدة التى سمحت لها بذالك، مما سيعطى إيران فرصة جديدة على الصعيدين السياسى والإيديولوجي لكسب الرأي العام العربي والإسلامي، وإحراج الولايات المتحدة، كما سيدفع بروسيا إلى اتخاذ موقف مناهض لهذه الضربة، مما قد يسهم فى إفشال الجهود الدبلوماسية والعقوبات الاقتصادية التى تفرضها هذه الدول على إيران[1].

إن قدرة الضربات العسكرية ضد المنشآت النووية الإيرانية على تحقيق الغرض المأمول لا يمكن أن تشكل نجاحاً كبيرا، إذ إن تلك الضربات يمكنها تدمير البنيات التحتية المادية وليس القدرات

[1]- التداعيات الاستراتيجية على دول الخليج، خيارات الأزمة النووية بين إيران وأمريكا، مركز الجزيرة الالكترونى للدراسات، تاريخ آخر زيارة، 2008/11/12.

الفكرية، ويبدو من المؤكد أن إيران ستكون بمرور الوقت قادرة على التوصل إلى قدرات تصنيع السلاح النووي باتخاذ المزيد من التدابير السرية، ووضع تقنيتها فى أماكن يصعب الوصول إليها. أما السؤال عما إذا كانت الولايات المتحدة قادرة على مقاومة التحركات الإيرانية بفاعلية من خلال تقنيات عسكرية متطورة وتكرار الضربات والعمليات الخاصة فهو سؤال ينتظر الإجابة، خلاصة هذا التحليل أن هناك القليل من الخيارات الواضحة المطروحة للتعامل مع التحدي النووي الإيراني. ومما يزيد الأمر صعوبة أن التجارب السابقة توضح أن أى دولة مصممة على امتلاك قدرة نووية ربما يمكنها تحقيق ذلك، وأن إيران تمتلك وسائل أكثر مما تمتلكه دول أخرى كثيرة لمجابهة الأسرة الدولية. ومع إدراك الصعوبة فى منع إيران من تحقيق أهدافها النووية، ربما يجب على الولايات المتحدة أن تبدأ فى وضع تصور لكيفية مواجهة إيران المسلحة نووياً، وربما يكون ذلك عبر اتخاذ استراتيجيات الردع التى نجحت بشكل جيد فى مواجهة الخطر السوفيتى[1].

هناك العديد من القيود التى تحيط بتنفيذ هذا السيناريو، لعل أبرزها أن الولايات المتحدة مستنزفة غلى حد كبير فى العراق، بصورة قد يصعب معها فتح جبهة عسكرية جديد مع إيران، ناهيك عن أن تنفيذها أهداف الضربة العسكرية ضد منشآت إيران النووية قد لا تتحقق بصورة حاسمة بسبب إجراءات الوقاية والحماية المتنوعة التى تنفذه إيران، مثل نشر منشآتها النووية على امتداد البلاد، وفى مناطق حصينة تحت الأرض، من دون تركيزها فى مكان واحد، علاوة على أن تنفيذ هذه الضربة العسكرية يمكن أن يثير ردود فعل عنيفة من جانب إيران، على امتداد الساحة الدولية، وأيضاً على صعيد إمكانية اتجاه إيران نحو إعادة تنشيط برنامجها النووي فى مناطق حصينة، بعيداً عن الرقابة

---

(1) – كينيث كاتزمان، أزمة البرنامج النووى الإيرانى: جميع الحلول صعبة، الموقع الالكترونى لمركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، بتاريخ 24/ يناير 2006. آخر تاريخ زيارة 2009/7/28.

الدولية([1])، وسوف يكون الوضع أكثر سوءاً فى حالة حدوث تصعيد عسكري وتوجيه الولايات المتحدة ضربات عسكرية ضد منشآت إيران النووي، إذ سوف تجد دول الخليج نفسها طرفاً فى الصراع، لا سيما إذا تحركت القوات الأمريكية المهاجمة من أراضى بعض هذه الدول، وسوف تتأثر دول الخليج على عدة مستويات، لعل من أبرزها أنها قد تكون عرضة لهجمات انتقامية من جانب إيران، سواء فى سياق استهداف إيران للمصالح الأمريكية والغربية، أو فى سياق استهدافها لبعض هذه الدول ذاتها باعتبارها صديقة للولايات المتحدة [2].

فى حين يطرح هذا المبحث السيناريو خيار الولايات المتحدة الأمريكية وهو القدرة على التعايش مع إيران نووية.

3.3.4 : **سيناريو التعايش والتعاون مع إيران النووية**

يقوم هذا السيناريو على كافة الخيارات، الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية المتاحة أمام الولايات المتحدة والأطراف الدولية والإقليمية الأخرى في حال فشلها فى وقف أنشطة إيران المثيرة للشكوك، وتواصل إيران جهودها حتى تفلح فى امتلاك السلاح النووي، مما يضطر الأطراف الغربية فى نهاية المطاف للقبول بامتلاك إيران للسلاح النووي، وهو ما سوف يكون بحد ذاته تحولاً استراتيجياً في منطقة الشرق الأوسط[3].

يقوم هذا السيناريو على عدد من الشروط، أبرزها فشل العقوبات الدولية والضربات العسكرية فى قف برنامج إيران النووي، وإدراك الولايات المتحدة والأطراف الدولية والإقليمية الأخرى أن القبول بإيران نووية هو أمر اقل تكلفة بكثير من الدخول فى مواجهة عسكرية معها، والحصول على ضمانات من

---

[2] – أحمد إبراهيم، البرنامج النووى الإيرانى، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، ص39.

[3] –......................، البرنامج النووى الإيرانى آفاق التسوية، مصدر سبق ذكره، ص272.

[1] – ....، البرنامج النووى الإيرانى آفاق التسوية، مصدر سبق ذكره، ص272.

إيران بأنها لن تلجأ إلى توظيف قدراتها النووية ضد الولايات المتحدة وحلفائها وأصدقائها، ومصالحها، لا سيما فى مجال التأكد من عدم إمكانية حصول الجماعات الإرهابية على رؤوس نووية من إيران، وتدل المؤشرات المتاحة حالياً على رفض الولايات المتحدة، ومن ورائها إسرائيل، والدول الرئيسية فى الاتحاد الأوروبي، القبول بامتلاك إيران السلاح النووي، باعتبار ذلك تهديداً جسيماً للأمن الدولي من وجهة نظرهم، وتنظر تلك الأطراف بفزع شديد إزاء هذا الاحتمال، وتبذل جهوداً متواصلة محمومة لمنع حدوث هذا الاحتمال[1].

ومن الجانب الأمريكي فقد أعلنت الولايات المتحدة قدرتها على التعايش مع إيران ذات القدرات النووية المتطورة، حيث لا يوجد الكثير لدى الولايات المتحدة الأمريكية لتقدمه للمجتمع الدولي لمنع وردع إيران من الحصول على مكونات صنع القنبلة النووية.

في مقابل هذا القبول على المقدرة على التعايش مع إيران النووية، أكددت الاستخبارات الأمريكية رفضها لسيناريو توجهيه ضربة عسكرية للمنشآت النووية الإيرانية وذلك على أساس أن المعلومات اللازمة لشن هذا الهجوم تعانى من النقص وعدم المصداقية.

وفى هذا السياق يرى بعض المعنين بشأن البرنامج النووي الإيراني أن امتلاك طهران السلاح النووي لن يكون أمراً بالغ الخطورة على أمن منطقة الخليج واستقرارها، بل بالعكس قد يكون عامل توازن مع القدرات النووية الإسرائيلية، الأمر الذى يؤدى إلى تصحيح جزء من الخلل الفادح فى ميزان القوى الإقليمي لمصلحة إسرائيل، وذلك مقارنة بالعلاقات الأمريكية السوفيتية خلال الحرب الباردة، والعلاقات الهندية الباكستانية[2]، لذا يطرح هذا السيناريو تساؤل وهو كيفية التصرف الإيراني بعد امتلاك القدرة النووية الكاملة؟ فالإجابة على هذا التساؤل منقسمة ما بين من يرى أن التفكير

---

[1]– المصدر نفسه، ص272.

[1] – فتوح أبو دهب، أزمة البرنامج النووى الإيرانى، مجلة شؤون خليجية، العدد 45، 2006، ص12.

الاستراتيجيى الإيراني يغلب عليه الطابع الثورى الأيديولوجي، وبين من يرى أن إيران تعتمد على العقلانية فى حساباتها وعلاقاتها الدولية والإقليمية وتضع فى عين الاعتبار توازن القوى.

فالتفكير الاستراتيجي الإيراني يعتمد على خليط من النموذجين، ويختلف باختلاف الحالة والخصم والهدف، فمن المؤكد أن النووي الإيراني سيتم استخدامه فى نشر وتصدير وتعزيز الثورة الإيرانية فى مناطق نفوذها فى الخليج والعراق وسوريا ولبنان وفلسطين، وهو الهدف الإيراني الأول منذ الإعلان عن البرنامج النووي الإيراني، وبهذه الطريقة تستطيع إيران أن تتدخل فى أى دولة من دول المنطقة وعلى أى صعيد، والعمل على تحقيق أهدافها سواء بقدراتها الذاتية أو عبر دعم حقائقها المعتمدين واذرعها المنتشرة فى المحيط العربى دون ان تخشى من أي دولة عسكرية طالما انها تمتلك الرادع النووي[1].

كما أن تطوير القدرات النووية الايرانية فى مجال التكنولوجيا والتقنية النووية يجعل النفوذ الإيراني يزداد قوة فى المنطقة، ويقودها لتصبح احد القوى الكبرى اقليميا لتتشيد منطقة الشرق الاوسط، وهو الهدف الاول لسعيها في امتلاك القدرات النووية، والتعايش مع ايران نووية يستوجب على الولايات المتحددة المريكية تقيل التصعيد الجيبواستراتيجى من خلال :-

الانسحاب من العراق بعد التحقق من الاستقرار فيه، وتركيز القوات العسكرية حول الحدود الخليجية بهدف استرجاع القدرة الامريكية الردعية.

امكانية تزويد الجو الإيراني (الخليج-تركيا) بتكنولوجيا وقدرات نووية سليمه بحيث تكون موازية، بشرط ان تكون هذه الطاقة النووية تحت اشراف الأمريكي الكامل، مما يترك رد فعل سلبى

---

[1] – على حسين باكير الازمة الامريكية الايرانية _الاتجاهات والخيارات سجلة دراسات شرق أوسطية العدد 40-41 ، 2007

لدى اسرائيل التى قد تقبل اذا ما اضطرت بالتعايش مع ايران نووية، ولكنها لن تقيب التعايش مع أى دولة عربية نووية. [1]

فى ظل المقدرة الامريكية على التعايش مع ايران كدولة نووية، سيكون هناك استئناف العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والتعاون بشأن العراق، قد يكون بادرة للوصول الى اتفاق بشأن البرنامج النووي الإيراني بحيث يكون اكثر التزاما بمعاهدة منع انتشار الاسلحة النووية، وعلاقات واشطن مع طهران لا يجب ان تاتى على حساب العلاقات الاولى مع حلفائها فى منطقة الشرق الاوسط، وبدلا من عسكرة منطقة الخليج العربى والتحالفات الضعيفة ضد طهران فأنه يتوجب على واشطن التحرك للوصول الى نظام أمنى اقليمى جديد بالمنطقة يضم كل الفاعلين بالمنطقة، ويستند الى تعهد بحصانة الحدود وحظر عدد من الاسلحة واقامة سوق مشتركة مع مناطق التجارة الحرة، وايجاد ألية لحل المنازعات، وهذا النظام الأمني الجديد سوف يصب على مصلحة الدول الخليجية، حيث يدخل الشيعة العراقين المولون لإيران في شراكة بناءه مما يقلل من فرص النزاع الطائفى بالعراق، ويمكن للحكومة العراقية من لعب دورا بعيدا عن التبعية لإيران. وتلك الترتيبات الأمنية الجديدة سوف تمكن طهران من إضفاء الشرعية على قوتها وتحقيق مصالحها وأهدافها بالتعاون بدلا من المواجهة[2].

مشاركة إيران فى مثل هذا الترتيب والتنظيم الإقليمي الجدى يضمن استقرار منطقة الشرق الأوسط بما فيها من قضايا شائكة كوضع العراق واستقراره بالإضافة إلى الدفع باتجاه المبادرة العربية فى عملية السلام مع إسرائيل ويهدف هذا النظام الأمنى الإقليمى إلى تأييد الوجود الأمريكي فى المنطقة وخدمة

---

[2] – المصدر السابق.

[1] – فالى نصر، رأى تاكيه، لماذا احتواء ايران يؤتى ثماره: استراتيجية واشنطن الخاطئة بالشرق الاوسط، مجلة "الشؤون الخارجية"،2008، 162

المصالح الأمريكية وحلفائها الأوروبيين وكذلك الصين وروسيا من خلال الاستقرار وحل القضايا العالقة فى المنطقة وتأمين إمدادات النفط.

هذا السيناريو القائم على التعايش مع إيران نووية يطرح معه تساؤلا مهما وهو:

كيف ستتصرف إيران بعد أن تمتلك القدرة النووية كاملة؟ حيث يرى عدد من المحللين أن التفكير الاستراتيجي فى إيران يغلب عليه الطابع الثوري الأيديولوجي، فيما يرى البعض الآخر أن إيران تعتمد الحسابات العقلانية وتأخذ توازن القوى بعين الاعتبار، فان التفكير الاستراتيجى الإيراني يعتمد على خليط من النموذجين ويختلف باختلاف الحالة والخصم والهدف. الشيء المؤكد أن النووي الإيراني سيتم استخدامه فى نشر، تصدير وتعزيز الثورة الإيرانية فى مناطق نفوذها فى الخليج العربى، العراق، سوريا، لبنان وفلسطين، وهو الهدف الإيراني الحقيقي الأول منذ إعلان الجمهورية الإسلامية بقيادة الخمينى، بهذه الطريقة تستطيع إيران أن تتدخل في أي مكان فى هذه المنطقة وعلى أى صعيد، وأن تحقق أهدافها سواء بقدراتها الذاتية أو عبر دعم حلفائها المعتمدين واذرعها المنتشرة فى المحيط العربي دون أن تخشى من أى ردة فعل عسكرية طالما أنها تمتلك الرادع النووي.

– خلق جو إقليمى ضاغط على إيران والعمل قدر المستطاع على عزلها وعدم السماح لها بالتغلغل إقليميا وتزويد دول الجوار بأنظمة صاروخية دفاعية وهجومية متطورة– ، قد تعترض إسرائيل على هذا الخيار أيضاً على اعتبار انه لا يمكن إعطاء العرب هذا النوع من التفوق الذى يشكل تهديدا لها[1].

– الدفع باتجاه عملية السلام بين إسرائيل والعرب، وذلك كى تتوقف إيران عن ابتزاز العالم بحجة "معاداتها" لإسرائيل ولحرمانها من استخدام هذا الشعار كرافعة لتفاوض أو زيادة الكاسب الإقليمية[2].

---

[1] – فالى نصر، مرجع سابق، 167

[2] – أحمد إبراهيم، البرنامج النووى الإيرانى آفاق التسوية، مرجع سبق ذكره، ص261.

غير أن هذا السيناريو، فضلاً عن كونه مرفوضاً بشكل مطلق من جانب الولايات المتحدة وإسرائيل، لاسيما فى ظل التوجهات العدائية التى يحملها النظام الإيراني، فإنه يمثل خطورة كارثية بالنسبة لدول الخليج، لأن امتلاك إيران القدرة النووية سيعزز سعيها لأن تتحول إلى قوة إقليمية كبرى، وهو ما يعزز لدوره المخاوف لدى دول مجلس التعاون الخليجى، على اعتبار أن نمو القوة النووية الإيرانية سيدعو طهران إلى إعادة بناء ترتيبات أمنية إقليمية جديدة وفقاً لأجندتها الخاصة، والتى ستحد بالضرورة من استقلالية القرار الخليجي، وستفرض على دول مجلس التعاون واقعاً أمنياً جديداً على المستويين الإقليمي والداخلى[1].

وحدوث هذا السيناريو سوف يترك أنعكاسات إقليمية ودولية واسعة النطاق، أبرزها إشعال سباق تسلح نووى حقيقى فى منطقة الشرق الأوسط، إذ يمكن فى مثل هذه الحالة أن تتخلى إسرائيل عن سياسة الغموض النووي، وتعلن نفسها كقوة نووية رسمية، بما فى ذلك إمكانية القيام بتجارب نووية، وفى الوقت نفسه فإن هذا الوضع سوف يستفز الدول العربية الرئيسية فى المنطقة، لاسيما مصر والسعودية، بالنظر إلى هذا التهديد الجسيم لأمن ومكانة تلك الدول، وذلك فى ضوء الموقف المعلن للرئيس حسنى مبارك من أن "مصر لن تقف مكتوفة الأيدى" فى مثل هذه الحالة، وهو ما يطرح إمكانية اتجاه الدول العربية نحو امتلاك بديل لتحقيق التوازن فى ظل هذا الوضع الجديد[2].

إن القيام بصفقة متبادلة بين إيران من جانب والولايات المتحدة من جانب آخر للتأكد من أن إيران لن تحول برنامجها النووي إلى برنامج عسكري، فى أي منعطف سائح، وذلك مقابل الحصول على امتيازات اقتصادية وتكنولوجية، والأهم من ذلك إقليمية جيو– استراتيجية هو ما سيتناوله المطلب الثالث من هذا المبحث.

---

[3] – فتوح أحمد أبو دهب، مرجع سابق ذكره، ص28.

[1] – أحمد إبراهيم، البرنامج النووي الإيرانى، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مرجع سبق ذكره، ص42.

4.3.4 : **الصفقة المتبادلة بين أطراف الأزمة**

تعتبر هذه الصفقة الإيرانية من أبرز المداخل لتسوية أزمة البرنامج النووي الإيراني وأكثرها فاعلية، وهو مدخل لم يتم التطرق إليه ولكنه مطروح فى الأدبيات الأمريكية والغربية، ويتميز هذا السيناريو بشموليته وأنه واسع النطاق وأكثر استقراراً مقارنة بسيناريو الضربة العسكرية.

وتتمثل الميزة الأساسية لهذا السيناريو فى أنه إذا نجح الجانبان الأمريكي والإيراني فى الاتفاق على صفقة شاملة تتضمن من ناحية التزام الولايات المتحدة بعدم استهداف إيران عسكرياً أو محاولة إسقاط النظام الحاكم فيها بالقوة، كما تشتمل من ناحية أخرى على إلتزام إيران بوقف الأنشطة المحظورة لاسيما فى مجال تخصيب اليورانيوم، فإن ذلك سوف يمهد السبيل أمام تسوية النزاعات بين الجانبين الأمريكي والإيراني، بل ويفتح صفحة جديدة أكثر إيجابية فى العلاقات بين الجانبين[1].

فوجود صفقة متبادلة بين طرفى الأزمة (الأمريكي – الإيراني) من شأنه التأكد من برنامج إيران النووي، والمحافظة على مستوى ودرجة ثابتة تحول دون الوصول إلى تحويله إلى برنامج عسكري، وفى مقابل هذا الحرص الأمريكي الإيراني فى نجاح هذا السيناريو، تعمل الولايات المتحدة الأمريكية على إعطاء إيران امتيازات اقتصادية وتكنولوجية وكذلك إقليمية جيو استراتيجية، يعتبر هذا السيناريو من أكثر الخيارات الملائمة للانتهاء من الأزمة النووية الإيرانية، وذلك من خلال العمل على إعادة تحقيق الاستقرار فى منطقة الشرق الأوسط، ومن أهم مظاهر إمكانية اللجوء إلى مثل هذا السيناريو للخروج من الأزمة ما تضمنته الوثائق السرية من تنازلات إيرانية وشروط للإدارة الأمريكية المقدمة من الجانب الإيراني للولايات المتحدة الأمريكية عام 2003.

---

[2]– أحمد إبراهيم، البرنامج النووى الإيرانى أفاق التسوية، مصدر سابق، ص261.

يعتبر هذا الخيار من أكثر الخيارات الملائمة لانتهاء الأزمة الحالية خاصة ان باستطاعة الطرفين عبر هكذا صفقة إعادة إحياء العلاقات الثنائية الطبيعية والاتفاق على تحقيق استقرار المنطقة.

وقد دأب عدد من الخبراء وأصحاب القرار فى البلدين بالدفع باتجاه هذا الخيار، خاصة ما تم كشفه مؤخرا عن وثيقة سرية تم إرسالها إلى الولايات المتحدة عبر السفارة السويسرية فى طهران بشخص السفير "تيم غولدمان" وبموافقة المرشد الأعلى للثورة الإسلامية أواخر إبريل ، أوائل مايو من العام 2003 تتضمن عرضا إيرانياً سرياً بإتجاه إنجاز "صفقة كبرى" حيث تضمنت هذه الصفقة مجموعة من التنازلات الإيرانية. بالإضافة إلى مجموعة الشروط الإيرانية.

أولاً: التنازلات الإيرانية:-

1- استخدام نفوذ إيران فى العراق لتحقيق الاستقرار والأمن وإنشاء مؤسسات ديمقراطية[1].

2- إعلان الشفافية فى التعامل مع ملف برنامجها النووي والتأكيد على عدم تطوير أسلحة الدمار الشامل مع الالتزام بالمطالب الدولية للوكالة الدولية للطاقة الذرية ومجلس الأمن.

3- إيقاف دعمها للمجموعات الفلسطينية المعارضة والضغط عليها لإيقاف عملياتها ضد المدنيين الإسرائيليين[2].

4- تحويل حزب الله إلى تنظيم سياسى متداخل مع النظام والإطار اللبنانى.

5- القبول بالمبادرة العربية لعام 2002 المتعلقة بقضية الشرق الأوسط.

---

[1] - على باكير، مرجع سابق.

[2] - على باكير، مرجع سابق.

ثانياً: شروط الوثيقة الإيرانية:-

1- إلغاء الولايات المتحدة الأمريكية إيران من محور الشر (العراق، سوريا).

2- رفع العقوبات الاقتصادية والتجارية كلياً عن إيران[1] بالإضافة إلى فتح المجال أمام التعاملات المالية وإنهاء التجميد المفروض على الأموال الإيرانية للانخراط فى المؤسسات المالية والاقتصادية الدولية.

3- احترام حقوق إيران الشرعية ومصالحها القومية وعلاقتها الدينية بالعراق.

4- السماح لإيران بمواصلة برنامجها السلمى للطاقة النووية ومصادر التكنولوجيا البيولوجية والكيماوية[2].

5- الحصول على الإقرار الأمريكي بشرعية إيران ومصالحها الأمنية فى المنطقة كقوة إقليمية شرعية وفى هذا الشرط تطالب إيران بدعم نفوذها فى الخليج والمشاركة فى الترتيبات الاستراتيجية المستقبلية فى المنطقة مصحوبة بضمانات عدم التعرض لإيران عسكرياً.

من ناحية أخرى فإن الصفقة المتبادلة بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية قد تواجهه العديد من الصعوبات التى تحول دون إبرامها والتي من ضمنها:

1- تحدى إيران للولايات المتحدة بحيث أعطت لنفسها وزناً ومكانة إقليمية ودولية وبالتالى فإن ما تطلبه إيران أكبر بكثير من حجمها الطبيعى وعليه فإن الإدارة الأمريكية ترى أنه من غير المقبول إعطاء إيران امتيازات لهذه الدرجة.

---

[3] - المرجع السابق.

[4] - المرجع السابق.

2- رفض إيران تقديم أية تنازلات حقيقية بشأن الوقف الكامل والنهائي لأنشطة تخصيب اليورانيوم، لأن العائد من ذلك لم يكن عائداً مقبولاً من الجانب الإيراني[1].

بالإضافة إلى المطلب الإيراني الخاص "بالوصاية" على الخليج والاعتراف بها كقوة شرعية مما يجعل منها قوة كبرى تسيطر وتتحكم بدول المنطقة وهو مطلب مرفوض من الجانب الأمريكي بعد تجربة إنشاء وتجربة صدام التى كانت تحول هذين النظامين إلى قوة عالمية تتحكم بالدول العظمى.

ولعل أبرز المعوقات كذلك تتمثل فى توجهات القيادة السياسية فى إيران والتى قد يصعب الوصول معها إلى مثل هذه الصفقة، حتى لو أرادت الولايات المتحدة ذلك، فهذه الصفقة كان من الممكن إبرامها بالفعل فى حال لو كان قد وصل للحكم شخصية برجماتية معتدلة على غرا هاشمى رفسنجانى، فى حين أن الذى فاز فى الانتخابات الرئاسية هو المحافظ المتشدد أحمدى نجاد والذى تبنى موقفاً متشدداً فى الدفاع عن حق إيران فى مواصلة أنشطتها النووية بما فى ذلك تخصيب اليورانيوم مع استعداده الكامل للدخول في أي جولة للتصعيد ضد الولايات المتحدة والغرب سواء اتخذت صورة عقوبات اقتصادية أو ضربات عسكرية أو غير ذلك وهو ما قد يحول دون إمكانية إبرام مثل هذه الصفقة[2].

لذلك تعددت المصاعب التى تحول دون خيار الصفقة المتبادلة بين طرفي الأزمة (إيران- أمريكا) ومنها:-

1- أن إيران أعطت نفسها قدرا أكبر من الوزن والقوة والمكانة اقليمية والدولية عندما ساوت نفسها بالولايات المتحدة وهو الأمر الذى ما كان يتم قبوله للاتحاد السوفيتى!! وبالتالى فإن ما تطلبه إيران

---

[1] - أحمد إبراهيم، البرنامج النووى الإيرانى أفاق التسوية، مرجع سابق، ص261.

[1] - أحمد إبراهيم، المرجع السابق، ص263.

أكبر بكثير من حجمها الطبيعي، وعليه، فإن الإدارة الأمريكية ترى أنه من غير المقبول إعطاء إيران امتيازات لهذه الدرجة، فهذه إيران وليست الاتحاد السوفيتي أو الصين!![1].

2- تستخدم إيران وسائل تخريب في المنطقة العربية برمتها للضغط من أجل الحصول على هذا السيناريو وذلك غير مقبول أيضاً فى نظر الولايات المتحدة ودول المنطقة، إذ على إيران أن تعتمد على أن تلجأ إلى الطرق الدبلوماسية أو الذاتية المحلية[2].

3- إن إبرام صفقة كهذه مع الثوريين المحافظين فى إيران ستعمل على تفويض نظرية الإصلاحيين وقوتهم داخلياً وتعطى شرعية أكبر للمتشددين فى رسم السياسة الخارجية والداخلية مستقبلاً على اعتبار أنهم أنتصروا عبر أسلوب التخريب الذى اتبعوه فى المنطقة للحصول على مطالبهم وتحقيق المصلحة القومية الإيرانية[3] وهو العنصر الأهم، أن المشكلة تكمن فى المطلب الإيراني بإعطائها الوصاية على الخليج والاعتراف بها قوة شرعية. إذ أن الاستجابة لمثل هذا الطلب يعنى تحويل إيران إلى قوة عالمية تسيطر على نفط العالم عبر الخليج وتتحكم بالممرات وعوامل القوة وتبتز الآخرين دول المنطقة متى تشاء وهذا أمر مرفوض بتاتاً أيضاً فى السياسة الأميريكية خاصة أن الولايات المتحدة كانت قد حسمت أمرها فى إخضاعه لإشرافها مباشرة لاسيما بعد تجربة الشاه وتجربة صدام التى كانت تحول هذين النظامين إلى قوة عالمية تتحكم بالدول العظم[4].

لذلك فإن كان من ضرورة لإيجاد صفقة، فيجب عليها أن تكون انتقائية محددة و ليست مفتوحة على هذا النحو الذى يضر بالدول العربية ويجعلها إضافة إلى كونها تابعاً أمريكياً، يجعلها خاضعة لإيران ولعوامل التجانب بين الطرفين ووقودا لمحرقتهما تدفع الثمن فيما يحصلون على

---

[2]- على باكير، مرجع سبق ذكره.

[3]- المصدر السابق

[4] - المصدر السابق.

[1]- على باكير، مصدر سبق ذكره.

النتيجة!! ويبدو أن حسابات الملالى فى طهران تقوم على استغلال ورقة تخصيب اليورانيوم وهى الورقة الوحيدة المتاحة حاليا للمساومة والتفاوض إلى أقصى حد ممكن، بحيث لا يكون هناك تفاوض موسع مع الولايات المتحدة أو المجتمع الدولى إلا بعد الانتهاء من التخصيب أو بعد انجاز مراحل متقدمة منه على الأقل وذلك ليكون التفاوض من موقع القوة ولتكون المكاسب أكبر وأكثر جدوى.

لكن هذه السياسة خطيرة جداً خاصة أن الغرب يدرك هذه المناورة الإيرانية، وبالتالي فأوراق اللعب أصبحت مكشوفة، وإذا ما أراد الغرب إيقاف إيران حقيقة فإنه يستطيع و لا يعدم الإمكانيات

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

الخاتمة :

تعد دراسة الاتجاهات السياسية الحديثة وتطوير ديناميات التفاعلات السياسية أي الديناميكا السياسية من الدراسات الحديثة للاستفادة منها نحو رؤية سياسية ودولية حديثة ،كما تعد الأزمات الدولية المعاصرة من الدراسات التي تتأثر بمستويات متغيرات ديناميكية لكل الأطراف الدولية .وقد برزت الولايات المتحدة في سلوكها الدولي نحو التدخل في صراعات وأزمات الشرق الأوسط. وظهر جلي الاهتمام بأزمة البرنامج النووي الايرانى لما سوف يكون له تأثير بارز على منطقة الشرق الأوسط وخاصة إسرائيل.

1.5 نتائج الدراسة

توصلت الباحثة إلى عدة نتائج من أهمها ما يلي :

1. صعوبة تحديد مفهوم دقيق وشامل للازمات الدولية وخاصة بعد تطور صور العلاقات الإنسانية في كافة مجالات التعاون الدولي.
2. أن التعامل مع الأزمات كعلم وفن فرضته مستلزمات واقعنا المعاصر الذي خضعنا لكثير من عمليات المراوغة والخداع والتضليل وما يجري كإدارة علمية للازمات هو محاولة لتأصيل نظريات علمية للتعامل مع الأزمات.
3. إن الذي فرض الاهتمام بالأزمة الدولية وسبل إدارتها وسماتها من حيث صعوبة التكهن بها وأن المتنازعون لا يتمكنون من سيطرتهم على الأحداث بل أن الأحداث تفرض عليهم اتخاذ قرارات تتماشي مع مخاوفهم وشكوكهم.
4. إن الأزمات الدولية تدار دائماً بطرق عدة منها الحرب أو التسوية السلمية، وتحديد هذه الطريقة يعتمد على حدة الأزمة نفسها وطريقة إدارتها بواسطة أطراف أو بواسطة طرف ثالث سواء كان

ذلك دولة أو منظمة دولية أو غيرها ، ومن الممكن أن تؤدي مجريات الأحداث إلي إمكانية الحصول بعض المتغيرات التي لم تكن موجودة في أذهان أطرف الأزمة او القائمين عليها.

5. إن إختيار أسلوب الإدارة الضاغطة او التوفيقية لإدارة الأزمات الدولية يعتمد على اعتبارين: الأول (تقدير الدولة لتوازن القوى بين الخصم من حيث القوة النسبية لكل منهما وأهمية المصالح والأهداف التي يسعي كل منهما إليها من خلال الأزمة) وعلى مدى شرعية مطالب الخصم فكلما كانت الدولة مؤمنة بشرعية مطالبها كلما كانت أكثر ميلاً لاستخدام أدواتها بشكل ضاغط وإذا قدرت أن مطالب الخصم شرعية لجأت إلي التوفيق بشكل أساسي في استخدامها لأدواتها، وإذا لم تكن متفوقة بدرجة واضحة نسبياً عن الخصم.

6. إن إدارة الازمة الدولية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية مثل إدارة أزمة البرنامج النووي الإيراني قد استخدمت فيها ضبط الأزمة وذلك لأن ظروف ومتغيرات الأزمة غير متاحة ومسيطر عليها كما في أزمات الحرب الباردة، وذلك لتمكن الدولتين من إرهاق واستغلال ظروف الولايات المتحدة للإفلات من امكانية التأثير عليها.

7. الولايات المتحدة الأمريكية قامت بالسيطرة على أومة البرنامج النووي الإيراني وتوجيهها عبر فترات زمنية وضمن سناريوهات مخطط لها للتعامل مع إيران النووية في المستقل

8. إن مستقبل إدارة الأزمات الدولية في المنظور الاستراتيجي الأمريكي يتحرك من الادارة الاستراتيجية للأزمات إلي إدارة التغيير بصيغ لمواجهه التهديد وذلك ما رتبه إرث إحادية القطب وهو جملة التحديات التي تواجهها الولايات المتحدة الأمريكية.

9. إن إدارة الأزمات السياسية الدولية هي فرع من علم العلاقات الدولية والدول الكبري والعظمي والتي تدير أمورها اليوم بطريقة علمية وبالذات في الأمور السياسية، فعلى الدول العربية الإستفادة من

ذلك بتشكيل فريق لإدارة الأزمات يرتبط باعلى سلطة حكومية وتحت إشرافها ويعد الحل الأمثل لريادة إدارة الأزمات والإستفادة من التطور الذي رافقها.

10. الديناميكا والحركة السياسية المتغيرة لها دور كبير في علم السياسة وخاصة في فرع العلاقات الدولية والسياسية الخارجية .

11. الحركة السياسية والديناميكا السياسية تظهر بوضوح في الطبيعة الحركية للسياسة من خلال منطلق منطقي فالعلوم السياسية نسبية وأن الثابت في السياسة هو المتغير.

12. يرتبط مفهوم القوة والنفوذ والضغط السياسي وتوازن القوى الدولي، بصانع القرار السياسي وتأثير التفاعلات الديناميكية و المدخلات والمؤثرات المختلفة والديناميكية في الفعل و السرعة الحركية برد الفعل كعملية سياسية متكاملة .

13. الحركة السياسية المتغيرة علم له قواعد ،وأهداف وأدوات أصبح يمكن التنبؤ بالأحداث ووضع الحسابات الدولية للتحرك ضمن الجدول الزمني لمخطط السياسة الخارجية للدول.

2.5 التوصيات العلمية :

1. الاستفادة من تجارب الدول الرائدة في مجال إدارة الأزمات ولا سيما الدول المتقدمة ومنها الولايات المتحدة وأخذ الحكمة والعقلانية في تلافي الكوارث، واعتماد أسلب التخطيط المركزي لإدارة الأزمات على كافة المستويات والإبتعاد عن الإرتجال في مواجهه المواقف الأزموية.

2. يجب توظيف علم الديناميكا والميكانيكا والحركة المتغيرة في العلوم السياسية وتطويره وتوسيع قواعده ضمن المتغيرات والإحداث والتفاعلات الدولية .

3. إدارة الأزمات الدولية علم يساعد في ازدهار الدول وحل صراعاتها فعلى الدول العربية توسيع مجال هذا العلم وتطويره وتطبيقه عملياً وتحت أشراف الحكومات وضع فريق مكتمل للتدخل في حالات الأزمات الداخلية للبلاد والخارجية .

4. ضرورة إنشاء مراكز حكومية ودولية لتبادل المعلومات بين الدول .

5. يجب الحد من انتشار الأسلحة النووية و وجود قانون دولي عادل لفرض هذا القانون على الجميع بدون وجود قوى تؤثر على هذه القرارات .

6. ضرورة تفعيل سياسة منع الانتشار النووي في العالم من جانب الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وبدعم من الدول الكبرى .

7. ضرورة السعي لتطوير الدول العربية لبلادها استراتيجيا وتفعيل العلوم النظرية بشكل تطبيقي لإدارة الأزمات الدولية مما يطور البلاد ويرتقى بها.

8. يجب أن تقابل فكرة نزع السلاح النووي من إيران بنزع السلاح النووي الاسرائيلى حول وضع إستراتيجية منطقة خالية من انتشار السلاح النووي في الشرق الأوسط.

9. يجب العمل على تجنب حدوث الأزمات أفضل من معالجة الأزمة ، وذلك من خلال نظم مخفضة للأزمة .

10. الاستفادة من تجارب الدول الرائدة في مجال إدارة الأزمات الدولية ولاسيما الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية .

11. ينبغي أنشاء شبكات المعلومات المتطورة أو تطوير نظم المعلومات بالجهاز الحكومي لدعم عناصر الهيكل الوطني لمواجهة الأزمات بالمعلومات المختلفة.

قائمة المراجع والمصادر

الكتب باللغة العربية

1. إبراهيم، أحمد أحمد: إدارة الأزمة التعليمية: منظور عالمي، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2003م.
2. باريون ، ياكوب : ماهي الأيديولوجية ، ترجمة سعد رزق، الدار العلمية، بيروت، 1971.
3. باول ، كولن ، موني، بيتر : الحرب الباردة وما بعدها ، ترجمة نزاز عبدون، عمان ، دار النشر ،1985.
4. تيمرمان، كينيث أر : العد العكسي للازمة، المواجهه النووية المقبلة مع ايران، دار الملايين،2006.
5. الخزرجى ، تامر كامل : العلاقات الدولية واستراتيجية أدارة الأزمة ، دار المجدلاوى للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن 2005.
6. الخضيري، محسن أحمد :" إدارة الأزمات : منهج اقتصادي إداري لحل الأزمات على مستوى الاقتصاد القومي والوحدة الاقتصادية "، القاهرة، مكتبة مدبولي، 2003م.
7. الدغيدى، أنيس : الملف النووي، العالمية للكتب والنشر، القاهرة، 2007.
8. شكارة، نادية : اتخاذ القرار فى الأزمة الدولية ، دار النشر والطباعة مكتبة جامعة بغداد ، 1996.
9. العروي، عبد الله : مفهوم الأيديولوجيا، دار التنوير، بيروت، 1983.
10. علوة ، السيد : أليات الصراعات الدولية ، دراسة سياسات التعاون الدولى ، الناشر الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1988.
11. العماري، عباس : إدارة الأزمة في عالم متغير، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1993.
12. محسن ، أحمد الخضيري: إدارة الأزمات علم امتلاك كامل القوة في أشد لحظات الضعف"، القاهرة، مجموعة النيل العربية، 2002م.

13. مظلوم، جمال : الفكر الإيرانى فى تطوير البرنامج النووى الإيرانى، فى: د. ممدوح حامد عطيه (محرر) البرنامج النووى الإيرانى والمتغيرات فى أمن الخليج، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2003.

14. المغربي، طارق ،المطردي ، منى : ادارة الازمات فى العلاقات الدولية ،دار النشر المكتب العربى الحديث ، الاسكندرية ، 2010.

15. مقلد، إسماعيل صبري: نظريات السياسية الدولية، منشورات ذات السلاسل، الكويت، 1987.

16. مهنا ، نصر محمد : إدارة الازمات والكوارث اسيوط ، مصر ، الناشر المكتب الجامعى الحديث 2007.

17. نعمه كاظم هاشم : الوجيزة فى الاستراتيجية ، دار النشر اياد للطباعة ،بغداد ، 2000.

18. هاردن ، شيلا : دويلات في عالم كبير ، ترجمة الدكتور وليد عبد الحي – دار النشر طلاس للدراسات والترجمة ، دمشق سوريا ،1989.

19. الهواري، سيد : إدارة الأزمات في أصول التشخيص والقياس والتخطيط والسيطرة، ط2، القاهرة، مكتبة عين شمس، 2006.

20. هويدى، أمين : الفرص الضائعة والقرارات الحاسمة فى حرب الاستنزاف، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، القاهرة، 1992.

21. الرازم، عز الدين " التخطيط للطوارئ وإدارة الأزمات " ، ط ١ ، دار الخواجا للنشر والتوزيع، عمان 1995

المقالات :

22. إبراهيم ، جلال أحمد : البرنامج النووى الإيرانى جذوره التاريخية – تداعياته – الموقف الدولى منه، مجله شئون الشرق الأوسط، 2007.

23. إبراهيم،أحمد : البرنامج النووى الإيرانى، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة،2003.

24. إبراهيم،أحمد: هل يكون الملف النووى سبباً لحرب بين إيران والولايات المتحدة.؟ مختارات إيرانية، العدد35 يونيو، 2003.

25. كريستين ، ايغو ،جون ، إليوت: روسيا والشرق الأوسط، مجلة آفاق استراتيجية، العدد 15، 2007.

26. بدون اسم ، إيران: ماذا يعنى فوز أحمدى نجاد، تقرير مجموعة الأزمات حول الشرق الأوسط رقم 8، (بروكسل: مجموعة الأزمات الدولية)، بتاريخ 4 أغسطس 2005م.

27. بدون اسم ، تجدد الاتهامات الأمريكية لإيران، العربية نت، 2008.

28. بدون اسم ، السياسية الإيرانية والملف النووي في عهد أحمدي نجاد، (القاهرة: مختارات إيرانية، العدد 61، أغسطس 2005).

29. بدون اسم ، الأزمة النووية الجديدة بين إيران والولايات المتحدة، مختارات إيرانية، مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية، الأهرام، 2008.

30. تركى ،أحمد السيد ، أبعاد إحالة الملف النووى الإيرانى إلى مجلس الأمن، السياسة الدولية، العدد164، إبريل 2006.

31. جرشى ،إبراهيم: "إيران وحقها فى تخصيب اليورانيوم، مجلة شئون الأوسط، بيروت، العدد 117، 2005.

32. حسين ، الشيمى أحمد : نووى إيران.. دوافع الحوار وسيناريوهات المواجهة، اسلام أون لاين، 2007.

33. حمدان ، الشمرى : الملف النووى الإيرانى إلى أين؟؟، مجلس الأمة الكويتى، 2007.

34. دورة الوقود النووى اللازم إنتاج سلاح نووى، راجع: حمزة خضير الدجيبى، صالح مجيد الخفاجى، دليل المفاعلات النووية، منشورات منظمة الطاقة الذرية العراقية، قسم الاعلام والنشر.

35. رشيد ، سعيد عبد النبى: القدرات العسكرية الإيرانية بين الزعم والوهم، أوراق أسيوية، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد74، 2001.

36. سنايدر، روبرت :الولايات المتحدة الأمريكية وايران: تحليل العوائق البنيوية للتقارب بينهما: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2003.

37. سويلم ، حسام : احتمالات توجيه ضربه عسكرية لإيران، ملف الأهرام الاستراتيجى، العدد 148/ مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الاهرام، إبريل 2007.

38. سويلم، حسام : تصاعد الحرب غير المعلنة بين الولايات المتحدة وإيران، مختارات إيرانية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، العدد80، لعام 2007.

39. الشرقاوى، باكينام إيران وأمريكا المناورة تواجه النظرية، 2006/6/3، إسلام أون لاين.

40. شعبان ، شريف : مبروك، البرنامج النووى الإيرانى: بين الضغوط الأمريكية والتهديدات الإسرائيلية، مجلة العصر ، 2004.

41. شعبان، شريف مبروك، هل بدأت روسيا فى التخلى عن إيران؟ مختارات إيرانية، العدد82، 2007، موقع البيئة الإلكترونية، تاريخ أخر زيارة 287/ 2009.

42. عامر، أحمد: مقدمة في إدارة الأزمات، كلية التجارة قسم الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة قناة السويس بور سعيد 1989.

43. عباس، خضر : العلاقات الأمريكية – الإيرانية الواقع الحالى واحتمالات المستقبل، مجلة شؤون خليجية، العدد 45، 2006.

44. عبد الحليم، أحمد: خريطة القوى النووية فى الشرق الأوسط فى أوائل القرن الحادى والعشرين: حقائقها واحتمالات تطورها. فى محمد إبراهيم منصور (محرر) الخيار النووى فى الشرق الأوسط، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، مركز دراسات المستقبل، 2001.

45. عبد الفتاح، بشير : المسألة النووية الإيرانية أو هدنة ؟ مجلة السياسة الدولية، العدد 159، 2005.

46. عبده، محمد :الأزمة النووية الإيرانية هل تسير نحو الحسم العسكرى؟ مجلة شؤون خليجية، العدد 49، 2007.

47. فرانتش، دوغلاس مسئولون استخباريون: إيران لديها خطة لتسريع تخصيب اليورانيوم، جريدة الشرق الأوسط، يونيو 2005.

48. مبروك ، شريف شعبان : هل بدأت روسيا باتخلى عن إيران؟ مختارات إيرانية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، الأهرام، العدد 82 مايو 2007.

49. محمود ، أحمد إبراهيم : الأزمة النووية الجديدة بين إيران والولايات المتحدة، مختارات إيرانية، مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية، الأهرام، 2008.

50. محمود ،أحمد إبراهيم : "البرنامج النووى الإيرانى: التطور والدوافع والدلالات الاستراتيجية"، القاهرة: مجلة السياسية الدولية، ع 131، 1998.

51. محمود ،أحمد إبراهيم : السياسية الإيرانية والملف النووى فى عهد أحمدى نجاد، القاهرة: مختارات إيرانية، العدد 61، أغسطس 2005.

52. محمود ،أحمد إيراهيم : البرنامج النووى الإيرانى آفاق الأزمة بين التسوية الصعبة ومخاطر التصعيد، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 2005.

53. مخيمر ،أسامة فاروق : الملف النووى الإيرانى بين الترويكا الأوروبية والضغوط الأمريكية، مختارات إيرانية، مركز للدراسات السياسية والإستراتيجية، الأهرام، 2005.

54. المصرى ، شفيق: "أسلحة الدمار الشامل بين القانون والممارسة والمثال الإيرانى ، بيروت: مجلة شئون الأوسط، العدد 117، 2005.

55. منيسى،أحمد : أزمة البرنامج النووى الإيرانى: سيناريوهات متعددة للمستقبل، القاهرة: مختارات إيرانية، العدد 64، نوفمبر 2005.

<u>الصحف :</u>

56. المليجى على،على : الأزمة النووية الإيرانية، مجلة كلية المالك خالد العسكرية، العدد75، 2003.

57. باكير ، على حسين :الازمة الامريكية الايرانية _الاتجاهات والخيارات سجلة دراسات شرق أوسطية العدد 40-41، 2007.

58. عمرو، جمال على : إيران كقوة إقليمية، قراءات إستراتيجية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الأهرام، 2006.

59. عمرو عبد العاطى تقرير واشنطن، العدد 139، 2007.

60. بودامـوس ، فـاتح : التحيـز الـدولى يضـع الموانـع أمـام طـهران لتكـريس التفـوق الاسـرئيلى بالمنطقـة، مجلـة المختار ، 2006.

61. محمد ، فاضل زكـى ، الأزمـة الدوليـة بين التصـعيد والتفعيل ، مجلـة العلـوم القانونيـة والسياسـية ، بغداد ، 1984.

62. محمد ، فاضل زكي، الأزمة الدولية بين التصعيد والتعقيد، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة بغداد، ع خاص، 1984.

63. محمـد ، فاضــل زكــي : الأزمــة الدوليــة بــين مقتربــات ومفترقــات المصــطلحات، مجلــة أم المعــارك، بغداد،ع(9,8)، 1996.

64. نصر ، فالى : رأى تاكيه، لماذا احتواء ايران يؤتى ثماره: استراتيجية واشنطن الخاطئة بالشرق الاوسط، مجلة "الشؤون الخارجية"،2008.

65. أبو دهب، فتوح أزمة البرنامج النووى الإيرانى، مجلة شؤون خليجية، العدد 45، 2006.

66. هويدى، فهمى إيران فى دائرة الهدف، صحيفة الأهرام، مصر ، العدد (24526)، 13-5-2003م.

67. نصير ، كاظم : الولايات المتحده الامريكية وادارتها للأزمات ، جامعة سانت كلمنتس الامريكية فى بغداد ، 2011.

68. كمال الأسطل ، محاضرات فى الامن القومى العربى والقضية الفلسطينية محاضرات فى العلوم السياسية ، برنامج الدارسات العليا كلية الاقتصاد والعلوم الادارية 2009.

69. الأسطل ، كمال: محاضرات فى النظم السياسة المقارنة ، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ،2001.

70. كاتزمان، كينيث : أزمة البرنامج النووى الإيرانى: جميع الحلول الصعبة، مركز الامارات للدراسات والبحوث الأستراتيجية، 2006.

71. بدون اسم ، لماذا تخشى واشنطن البرنامج النووى الإيرانى؟ نشرة مركز الدراسـات الإيرانيـة، جامعـة البصـرة، العدد الثالث، السنة الأولى، كانون الأول 2004.

72. مجلة مدارات غربية، العدد9، شتاء 2006.

73. إدريس، محمد السعيد ، البرنامج النووى الإيرانى الأزمة والسيناريوهات المحتملة والتداعيات الإقليمية، فى مصطفى علوى (محرر) مخاطر وتداعيات الانتشار النووى، أعمال ومناقشات مؤتمر وزارة الداخلية بمملكة البحرين بالتعاون مع مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، المنامة، 2007.

74. إدريس محمد السعيد : التوازن الإقليمى وتحديات دبلوماسية المسار الآخر الإيرانية، القاهرة: مختارات إيرانية، السنة الرابعة، العدد 62، سبتمبر 2005.

75. الشيخلى ، محمد : القدرة النووية الإيرانية بين الواقع والتجنيات، مجلة المستقبل، العدد 2036، 11 سبتمبر 2005.

76. عبد السلام، محمد : الأسئلة المعلقة حول البرنامج الإيرانى، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، مؤسسة الأهرام، مصر العدد (154)، 2003.

77. عبد السلام، محمد : الاسئلة المعلقة حول البرنامج النووى الإيرانى، مجلة السياسة الدلوية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الأهرام، مصر العدد (154)، أكتوبر 2003م.

78. عبد السلام، محمد : البرنامج النووى الإيرانى الاستخدامات السلمية والتوجهات العسكرية، ولمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى: التقرير التفصيلى للوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن البرنامج النووى الإيرانى (1 – 3)، (القاهرة: مختارات إيرانية،عدد 46، مايو 2004)، (عن: بازتاب الإيرانية، فبراير / مارس 2004.

79. عبد السلام، محمد :البرنامج النووى الإيرانيين الاستخدامات السلمية والتوجهات العسكرية، ورقة مقدمة إلى ندوة إيران والنظام الدولى، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 27 أبريل 2006.

80. حيدر، محمود : اللحظة النووية بين إيران وأمريكا– احتدام الميتا– استراتيجيا، مجلة شئون الأوسط، العدد 124، 2006، القاهرة.

81. إبراهيم ، محمود محمود : إيران دولة نووية، مجلة شؤون الشرق الأوسط العدد19، 2006.

82. اللباد، مصطفى : السيناريوهات العسكرية للأزمة النووية، مسار الحرب الأمريكية المحتلمة قد ينتهى بسقوط النظام الإيرانى، الحياة، 2006/4/1.

83. علوي، مصطفى التعريف بظاهرة الأزمة الدولية؛ مجلة الفكر الاستراتيجي العربي، بيروت،ع 19، 1987.

84. علوي، مصطفى : التعريف بظاهرة الأزمة الدولية؛ مجلة الفكر الاستراتيجي العربي، بيروت،ع 19، 1987.

85. يمين، ميشال: "العلاقات الروسية الإيرانية، مشاكل وتطلعات"، بيروت: مجلة شئون الأوسط، العدد 114، 2004.

86. نبيلة الأصفهانى، مستقبل التعاون الروسى الإيرانى فى ضوء التعاون الأخير، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الأهرام، العدد (144)، 2001.

87. الأعظمي، وليد : الأزمة الدولية؛ مجلة العلوم السياسية؛ كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ع3، نوفمبر 1998.

88. تيلييه، فريدريك " التعامل مع احمدى نجاد" جلوبال بوست، 11 مارس 2009م، ورد فى موجز مجموعة الأزمات الدولية، الانخراط الأميركى .

89. صحيفة القدس العربى، العدد 5202، 18 – 19 شباط 2006.

90. صحيفة الأهرام، مصر، العدد (42671)، 5 – 10– 2003.

91. عطا الله، مرسى : هل سيتكرر سيناريو العراق مع إيران؟ الأهرام، 2007/3/7.

أوراق عمل

92. الدجيبى ،حمزة خضير : صالح مجيد الخفاجى، دليل المفاعلات النووية، منشورات منظمة الطاقة الذرية العراقية، قسم الإعلام والنشر.

93. الأسطل ، كمال : محاضرات في النظم السياسة المقارنة كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ،2001،

94. إدريس ، محمد السعيد : البرنامج النووي الإيراني الأزمة والسيناريوهات المحتملة والتداعيات الإقليمية، في د. مصطفى علوي (محرر) مخاطر وتداعيات الانتشار النووي، (أعمال ومناقشات مؤتمر وزارة الداخلية بمملكة البحرين بالتعاون مع مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، المنامة، 2007).

95. عبد السلام، محمد : البرنامج النووي الإيراني الاستخدامات السلمية والتوجهات العسكرية، ورقة مقدمة إلى ندوة إيران والنظام الدولي، مركز البحوث والدراسات السياسية، (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 27 أبريل 2006).

96. عبد الظاهر ، محمود : مسار القيود على البرنامج النووي الإيراني بين الفعل الخارجي ورد الفعل الإيراني، ورقة مقدمة إلى ندوة إيران والنظام الدولي، (جامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 27 أبريل 2006).

الرسائل العلمية :

97. عبد الصادق، عبد الغفار بحث في دراسات الأزمة والمفاهيم المرتبطة بها ، أكاديمية ناصر العسكرية العليا ، كلية الدفاع الوطني دورة الأزمات والتفاوض رقم14 سمتبر 1990 .

98. سيد ، عزت عبد الواحد : أدارة الأزمة في السياسة الخارجية المصرية : دراسة حالة لأزمة الخليج الثانية 1990-1991 رسالة ماجستير غير منشورة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة 1994

99. الشيخ ، عمر محمد ، الإدارة الأمريكية لأزمة البرنامج النووي الإيراني بعد أحداث سبتمبر 2001، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2008.

100. الزبيدي ، نصير كاظم ، الولايات المتحدة الأمريكية و إدارتها للأزمات ، بغداد ،جامعة سانت كلمنتس رسالة منشورة ، 2010 . الزبيدي ، نصير محمد كاظم ، الولايات المتحدة الأمريكية وإدارتها للازمات الدولية، جامعة بغداد ، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2010.

101. حمزة، هشام : إدارة الأخبار في القنوات التلفزيونية في وقت الأزمات، دراسة حالة: تجربة قناة أبو ظبي في تغطية الحرب في افغانستان والعراق، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الافتراضية: كلية إدارة الأعمال، 2007.

102. علوي، مصطفى : سلوك مصر الدولي خلال أزمة مايو/يونيو 1967، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة،2007.

103. الشيخ ،عمر محمد : الإدارة الأمريكية لأزمة للبرنامج النووى الإيرانى بعد أحداث سبتمبر 2001، رسالة ماجستير، القاهر ة2008 .

مواقع الكترونية

104. عبد الفتاح ، بشير : توابع:مقلقة لزلزال الانتخابات الرئاسية الإيرانية، تعليقات مصرية، العدد 129، 20 يونيو 2009م. http://acpss.ahram.org.eg/Ahram/2009/6/20.MM.htm

105. بيركوتيز، بيل : البيت الأبيض بعيد التأكيد على عقيدة الضربة الأولى على الموقع: http:/ www.ipsnews. Net /Arabic/nota.asp 4/2/2006.

106. التداعيات الاستراتيجية على دول الخليج، خيارات الأزمة النووية بين إيران وأمريكا، مركز الجزيرة الالكترونى للدراسات، تاريخ آخر زيارة، 2008/11/12.

107. إبراهيم، أحمد: الدورى الروسى فى الأزمة النووية الإيرانية، ملف الأهرام الاستراتيجية، 2007 http://acpss.ahram.org.eg/ أخر زيارة بتاريخ 2009/7/28.

108. الأسطل، كمال مقدمة في علم الحركة السياسية والديناميكا السلوكية والسياسية، الموقع الإلكتروني: http://www.k-astal.com/index.php?action=detail&id=194

109. كاراغونوف ، سيرغى : فرصة إيران ما قبل الأخيرة: الموقف الروسى من النووى الإيرانى، www.votairenet.org تاريخ زيارة 2009/7/28.

110. عبد الإله مجيد، اقتحام معسكر أشرف يضع الولايات المتحدة فى مأزق، 30 يوليو 2009م، http:www.elaph.com/Web/Politics/2009/7/466608.htm

111. عبد الله البلداوي، **إدارة الأزمات...العراق نموذجاً**، معهد الإمام الشيرازي الدولي للدراسات، واشنطن، المصدر :المثقف السياسي. http://www.siironline.org/alabwab/derasat(01)/345.htm

112. غالب حسن محمد، طهران والغرب من المواجهة إلى التفاوض، مجلة الثورة على الرابط http://thawra.alwehda.gov.sy/_archive.asp?FileName=19619881220091029204429

113. الاسطل ، كمال : الديناميكا السياسية وإدارة الأزمات الدولية ، مقال الكتروني ، 2012 ، www.kimai.topic

114. حماد ،كمال النمط الاستراتيجى الامريكى فى أدارة الأزمات الدولية ، مجلة الدفاع الوطنى اللبنانية ، 2012، العدد230 . www.lebarmy.gov.lb/artical.aspin=arid=1614

115. حماد، كمال أدارة الأزمات (الإدارة الأمريكية والإسرائيلية للأزمات نموذجاً)، مقال الكتروني http:www.siironline.org/alabwab/derasat(01)/317.htm

116. كاتزمان، كينيث: أزمة البرنامج النووى الإيرانى: جميع الحلول صعبة، الموقع الالكترونى لمركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، بتاريخ 24/ يناير 2006. آخر تاريخ زيارة 2009/7/28.

117. الفايزى، محمد : **تداعيات برنامج إيران النووى، موقع الاستراتيجية**، أبحاث سياسية 21-10-2003، تاريخ دخول الموقع: 18-1-2009.

118. الشميري، مها التطور التاريخي لمفهوم الأزمة، 2011، الموقع الإلكتروني: www.social.com/forum/showtriad/php967.

119. موسوعة ويكيبديا الحرة /www.ar.wikiped.org

120. عوكل ،هشام : القواعد الاساسية فى ادارة الازمات الدولية 2010 ، ص 2- 3 على الموقع الالكترونى www.hichamoukal.maktoobblog.com

121. كريستوفر، وارن موقع البيت الأبيض على شبكة الأنترنت، www/whitehouse.org/releasese/2006424.

ثانيا المراجع الاجنبية

First : The books

122. Charles F. Herman "International Crisis as A situational Variable", in: Jemes N. Rosenau, (Eds) International Political and Foreign Policy: a reader in Research and Theory, new York, the Free Press, 1969

123. Charles McClelland, "The Acute International Crisis", In: Dean G. Pruitt And Richard C. Snyder, (Eds), Theory And Research on The Causes of War, Prentice-Hall, 1969,

124. Charles McClelland, "The Beginning Duration and Abatement of International Crisis: Comparison in Tow Conflict Arenas", In Charles F. Herman (Eds), International Crisis: Insight Form Behavior Research, New York, the Free Press, 1972,

125. Coral Bell, the Convention of Crisis, A Study In Diplomatic Management, London, Oxford University Press, 1977,

126. Dana H.Allin and steven simon,The sixth crisis:lran,lsrael,Americaandthe Rumors of War,(New york : publis hedby Oxford University press),2010.

127. David Albright, An Iranian Bomb? The Bulletin of Atom Scientists (Washington D.c) 1995.

128. Eriks Berzins,Daniel Brumberg,US-lranian Engagement Toward AGrand Agenda,United States lnstitute of peace,Working paper,(Washington,DC,U.S.lnstitute of peace, 2009)

129. Holsti, K.J. International politics, A framework for Analysis, Prentice Hall, N.J 3rd dition, 1977.

130. Jamer, Max,in the encyclopedia of physics Besancod, New yourk, 1995 .

131. James L. Richardson, Crisis Diplomacy, The Great Power Since The Mid Nineteenth Century, Great Pretain: Cambridge University Press, 1994.

132. James N. Miller, Christine parthemor, and kurt M. campbel, Game-changing Diplomacy: ANeW American Approach To lran, lran: Assessing U.S.Strategic Options, (Washington,DC: 2008).

133. John Tirman, A New Approach to lran :The Need for Transformative Diplomacy,(Cambridge: 2009).

134. Julien Mercille, The Iranian nuclear “International crisis Group” 21 July 2008.

135. k. J. Holsti, Intentional political A frame work for Analysis, Prentice hall, n. j. Third Edition,1977, p.429.

136. Kenneth E. Boulding, Conflict And Defense, New York, Harper & Row Torch Book Edition, 1963, p.250.

137. Leonard S.Spector & Jacqueline R Smith, Nuclear Ambitions. The Spread of Nuclear weapons, 1989- 1990

138. Oran young, The Politics of Force: Bargaining During International Crisis, New Jersey, Princeton University-Press 1968.P.15.

139. Robert J. Einhorn "A Transatlantic 'S Nuclrar program". Op Cit. pp22- 23 Stratege on Iran

140. Sica, Alan,maxweberand the new century London transaction publishes (2004) . p. 24

141. Simon A.Booth. Crisis Management Strategy. U.S.A.Routledge,1993.p.150.

142. The Annual Report for 1992, International Atomic Energy, DC (XXXVII) – 1060, July 1993.

143. veh L. Afrasiabi, Iran`s nuclear program: debating facts versus fiction, (book surge publishing March 8, 2006)

Second : the articles

144. Arie Ofri, Crisis And Opportunity for Casting, Orbid. a Journal of World Affairs.vol.26 .no. 4.winter 1983.p.821.

145. Al Venter, Iran`s nuclear option: Tehran`s Quest for the atom bomb, casemate (September 2004)

146. Anthony H. Cordesman, Iran`s developing military capabilities, center for – straregic and international studies (May 2005).

147. Astal,kimal , Political Studies in English, 2011,

148. Charles McClelland, "The Beginning Duration and Abatement of International Crisis: Comparison in Tow Conflict Arenas" Op.cit, p.83.

149. Coral Bell, the Convention of Crisis, Op.cit,

150. JamesN.Miller,Christineparthemore,kurt M.campbel,op.cit,p.17.

151. Richard N.Haass and Martin S.lndyk,Op.Cit,p.17.

Thired : Web site

152. THE Falklands war over view of the Falkland war on: http//military history.about.com/od/battles war 1900 /p/ Falklands.htm 2012

153. Jean du preez and Lawrence Scheinmam. On line: www.Gnti.org/f-wnd 411/f2el2.

154. Kathleen J. Mclnnic, Extended Deterrence, the U.S Credibility Gapin the Middle – East, (The Washington Quarterly, Vol., 28., No. 3, Summer 2005). Available at the world Wide Web at Summer_mcinnis. Pdf., accessed on 20-11-http://www.twq.com/05summer/docs/05/2008.